مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ش.م.م

MAJD Entreprise Universitaire d'Etude et de Publication S.A.R.L

إشهاد بالنشر

تشهد مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ش.م.م

أن الأستاذ : د/ **زيتوني محمد**

قد قدم كتابه تحت عنوان :

الاقتصاد السياسي

لدار النشر المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ش.م.م و قد تم طبعه خلال سنة 2024

و هو مسجل تحت رقم الإيداع القانوني : 978-614-417-249-0

سلم هذا الإشهاد بالنشر للمؤلف بطلب منه لاستعماله فيما يسمح به القانون.

بيروت في : 03 – 12 – 2024

المدير

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت - الحمراء - شارع اميل اده - بناية سلام - ص.ب: 113/6311 لبنان
هاتف: 791123/4 / (01)802428 - (03)220924 - فاكس: (01)603654
المصيطبة - شارع بارودي - بناية طاهر - هاتف: 311310 - (01)301030

Beyrouth Hamra - Rue Emile Eddé - Imm. Salam - B.P: 6311/113 - Liban
Tel: (01)802428/ 791123/4 - (03)220924 - Fax: (01)603654
Mousseitbeh - Rue Baroudi - Tel: (01)301030 - 311310

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05
WWW-UNIV-MSILA.DZ

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Mohammed Boudiaf – M'sila
Faculté de Droit et des Sciences Politiques
Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05
BP;166,Ichbilia 28003,M'Sila- Algérie

الرقم :٨٦٦/ك ح.ع س/2024 المسيلة في:2024/05/16

مستخرج فردي من محضر مداولات المجلس العلمي للكلية

في يوم:2023/11/03 (الثالث عشر من شهر نوفمبر ألفين وثلاثة و عشرون) اجتمع أعضاء المجلس العلمي للكلية في دورته العادية وقد تمت الموافقة على طلب الدكتور :زيتوني محمد باعتماد مؤلف علمي بعنوان:

" محاضرات في مقياس الاقتصاد السياسي".

رئيس المجلس العلمي.

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
رئيس المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس المجلس العلمي
أ.د/ والي عبد اللطيف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدكتور محمد زيتوني

محاضرات في مقياس الاقتصاد السياسي

موجه لطلبة الحقوق والعلوم السياسية

المؤسسة الجامعية للدراسات وللنشر والتوزيع

د. محمد زيتوني

محاضرات في مقياس الاقتصاد السياسي

المؤسسة الجامعية للدراسات وللنشر والتوزيع

د. محمد زيتوني

تاريخ ومكان الازدياد: 1984/05/29 بلدية أولاد عدي لقبالة. ولاية المسيلة. الجزائر. الرتبة: أستاذ محاضر قسم أ. مكان العمل: قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة- الجزائر.

متحصل على شهادة البكالوريا، 2003 المسيلة. شهادة الليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة المسيلة، 2007.دبلومة الدراسات العربية العليا، قسم سياسية، جمهورية مصر 2009. شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسات أفريقية، 2011، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3. دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2018، جامعة الجزائر 3. شهادة التأهيل الجامعي في العلوم السياسية 2019، جامعة المسيلة.

أخذ الاقتصاد السياسي طريقه نحو الاهتمام وحظي بمكانة كبرى في الدراسات الجامعية، وأصبح يدرس في الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع، وغيرها من العلوم سواء كمادة أساسية أو كمادة استكشافية، ولا ريب أن المعرفة والإلمام بالنشاط الاقتصادي مهم للأفراد والمجتمعات والدول، فكثيرا ما يستخدم عامة الناس كلمة اقتصاد في أحاديثهم أو مقالاتهم إلى الحد الذي يوحي بأن لهذه الكلمة مفهوما واضحا، ومع الاهتمام بالنشاط الاقتصادي مع مرور الزمن فلم يصبح مجرد نشاط بل أخذ يستقل كعلم قائم بذاته مع بداية القرن السابع عشر ميلادي.

جاء هذا الكتاب للإلمام أكاديميا بجوانب مادة الاقتصاد السياسي فتمت دراسة الموضوع وتفصيله إلى محاور وعناصر مكملة لبعضها البعض، قصد تكوين رؤية كلية أكاديمية واضحة للمهتمين بموضوع الاقتصاد السياسي.

المؤسسة الجامعية للدراسات وللنشر والتوزيع
بيروت الحمرا شارع أميل أده - بناية السلام -
ص.ب. 6311/113
تلفون 791123 (01) - تلفاكس 791124 (01)
بيروت - لبنان
بريد الكتروني majdpub@terra.net.lb

9 786144 172490

محاضرات في مقياس الاقتصاد السياسي

كتاب بيداغوجي
موجه لطلبة الحقوق والعلوم السياسية

الكتاب: محاضرات في مقياس الاقتصاد السياسي
كتاب بيداغوجي

المؤلف: د / زيتوني محمد

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى

هـ 1444 ـ 2024 م

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت ـ الحمرا ـ شارع اميل اده ـ بناية سالم ـ ص.ب. 113/6311

تلفون 791123 (01) ـ تلفاكس 791124 (01) بيروت ـ لبنان

بريد الكتروني majdpub@terra.net.lb
majd_pub@hotmail.com
www.editionmajd.com

ISBN 978-614-417-249-0

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف- المسيلة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

محاضرات في مقياس الاقتصاد السياسي

كتاب بيداغوجي
موجه لطلبة الحقوق والعلوم السياسية

اعداد الدكتور: محمد زيتوني

تمهيد

هناك تفرقة جرى عليها الكتاب منذ القرن الثامن عشر بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية أو الاجتماعية فالعلوم الطبيعية" الجيولوجيا والفيزياء والكيمياء " تهتم بالبحث في العلاقات بين الأشياء والظواهر الطبيعية، بينما تهتم العلوم الإنسانية" علم الاجتماع والقانون والاقتصاد" بدراسة أفعال الانسان وعلاقاته مع غيره من بني جنسه ومع الأشياء التي تحيط به. وقد عرفت كل العلوم الإنسانية في القرن العشرين تطورا سريعا وهائلا. ويبحث الاقتصاديون في توجيه النشاط الفردي والجماعي بقصد استخدام الظروف المادية لتحقيق احتياجات وحاجات الأشخاص.

كثيرا ما يستخدم عامة الناس كلمة اقتصاد في أحاديثهم أو مقالاتهم إلى الحد الذي يوحي بأن لهذه الكلمة مفهوما واضحا، ولكن ليس هذا هو المعنى الذي تحمله كلمة "اقتصادي" في جميع الأحوال.

فعلم الاقتصاد يبحث في الغالب في المشكلة الاقتصادية التي تحتل في الوقت الحاضر أهمية كبيرة على المستويين القومي والدولي. ومن الثابت أن لهذه المشكلة انعكاسات سياسية واجتماعية لأي جماعة من الجماعات. فالواقع الاجتماعي حقيقة معقدة، وكل علم من العلوم الإنسانية لا يعبر إلا عن وجه واحد من وجوه هذا الواقع ولا يتعلق إلا بزاوية من زوايا النظر إلى النشاط الإنساني.

ورغم أن التعريف ضروري لأي علم، إلا أن تعريف علم الاقتصاد السياسي أكثر صعوبة من سواه، لأن كثيرا من أوجه الاختلاف بين الاقتصاديين في اتجاهاتهم الفكرية ينشأ من اختلافهم حول علم الاقتصاد السياسي[1].

[1] رائد محمد عبد ربه، **الاقتصاد السياسي**(الأردن: الجندارية للنشر والتوزيع، ط.1، 2013)، ص. 7

وعليه، فمن المهم أن يدرس الطالب في العلوم القانونية، الاقتصاد السياسي ليتعرف على التعريف الدقيق للمصطلح والأفكار والمبادئ الاقتصادية، وليكون على صلة بالظاهرة الاقتصادية، التي لا تنفصل عن القانون، لأنه قد يتدخل لتنظيمها وحماية مركزها القانوني. وهذا التوجه هو انطلاقة لتطور الفكر القانوني أيضا، لربطه بالعلوم القريبة منه باعتباره علم لا يخرج عن دائرة العلوم الاجتماعية بشكل عام.

وفي هذا السياق، ذهب بعض فقهاء القانون، إلى أنه:" لا يمكن عزل القانون عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع، ومن ثم فإن كل ما يتضمنه بين دفتيه من نصوص يضعها المشرع، لا يمكن أن تأتي منفصلة عن هذه الظروف، بل على العكس يجب أن تتماشى هذه الظروف مع الأوضاع الجديدة المتطورة"، فالقانون أداة تنظيمية تستخدمها الدولة للتوجيه الاقتصادي بكافة أشكاله ومسمياته، ولهذا تعددت القوانين والتشريعات الاقتصادية في سائر فروع القانون العام والقانون الخاص، والتي بمقتضى وضعها وتفسيرها وتطبيقها، يكون للفرد إلمام واسع بالمعارف والقوانين التي يحفل بها الاقتصاد السياسي.

ومن هذا المنطلق، أخذ الاقتصاد السياسي طريقه نحو الاهتمام وحظي بمكانة كبرى في الدراسات الجامعية، وأصبح يدرس في الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع، وغيرها.[1]

وللإلمام أكاديميا بجوانب مقياس الاقتصاد السياسي تمت تقسيم الموضوع الى محاور مفصله عناصرها قصد تكوين رؤية كلية أكاديمية واضحة للطالب حول الاقتصاد السياسي وهي كالتالي:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للاقتصاد السياسي

المطلب الأول: سيرة المفهوم "الاقتصاد"

المطلب الثاني: أهداف علم الاقتصاد

المطلب الثالث: فروع علم الاقتصاد

---

[1] فاطمة مصابيح، **محاضرات في الاقتصاد السياسي،** كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم حقوق، تخصص قانون خاص، جامعة 19 مارس 1962، سيدي بالعباس،2021/2022، ص.2

المبحث الثاني: أركان علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

المطلب الأول: موضوع علم الاقتصاد

المطلب الثاني: مناهج علم الاقتصاد

المطلب الثالث: علاقة علم الاقتصاد ببعض العلوم الأخرى

المبحث الثالث: المشكلة الاقتصادية

المطلب الأول: المضمون المشكلة الاقتصادية

المطلب الثاني: خصائص المشكلة الاقتصادية

المطلب الثالث أركان المشكلة الاقتصادية

المطلب الرابع: أسباب المشكلة الاقتصادية

المطلب الخامس: حل المشكلة الاقتصادية

المبحث الرابع: تطور الفكر الاقتصادي في العصور القديمة والوسطى

المطلب الأول: تطور الفكر الاقتصادي العصور القديمة

المطلب الثاني: تطور الفكر الاقتصادي العصور الوسطى

المبحث الخامس: تطور الفكر الاقتصادي المدرسة التجارية والطبيعية

المطلب الأول: تطور الفكر الاقتصادي في المدرسة التجارية

المطلب الثاني: تطور الفكر الاقتصادي في المدرسة الطبيعية

المبحث السادس: تطور الفكر الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والمدرسة الكنزية

المطلب الأول: تطور الفكر الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية

المطلب الثاني: تطور الفكر الاقتصادي في المدرسة النيوكلاسيكية

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي الكينزي

المبحث السابع: النظام الاقتصادي الرأسمالي

المطلب الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي وطريقة الإنتاج فيه

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الرأسمالي

المطلب الثالث: عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي

المبحث الثامن: النظام الاقتصادي الاشتراكي

المطلب الأول: النظام الاقتصادي الاشتراكي وطريقة الإنتاج فيه

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الاشتراكية

المطلب الثالث: عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي

المبحث التاسع: النظام الاقتصادي المختلط

المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي المختلط

المطلب الثاني: مزايا النظام الاقتصادي المختلط

المطلب الثالث: سلبيات النظام الاقتصادي المختلط

المبحث العاشر: النظام الاقتصادي الإسلامي

المطلب الأول: مقاصد الشريعة الإسلامية في الإقتصاد

المطلب الثاني: مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي

المطلب الثالث: مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي

المطلب الرابع: طريقة معالجة المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للاقتصاد السياسي

اعتمد الأفراد والتجمعات البشرية البسيطة قديما في الجانب الاقتصادي على أنشطة بسيطة من أجل إشباع حاجاتهم اليومية، ومع التطور الاجتماعي لهذه المجتمعات قابله تطور في التعامل مع الحاجات المادية، فظهرت أنماط جديدة للعيش في سعي الإنسان" أفراد وجماعات" من أجل البقاء، لكن هذا التطور كان بسيطا وبطيئا وحقق خطوات هامة في سبيل تطوير أنماط المعيشة والاهتمام بالنشاط الاقتصادي مع مرور الزمن، ولم يصبح مجرد نشاط بل أخذ يستقل كعلم قائم بذاته مع بداية القرن السابع عشر ميلادي.

المطلب الأول: سيرة المفهوم "الاقتصاد"

كان العلماء الاقدمون لا يعرفون عن الاقتصاد إلا ما هو مشهور عندنا الآن بالاقتصاد المنزلي أي: قوانين أو قواعد تدبير الأمور المنزلية لان كلمة Oixocاليونانية معناها منزل.

فقد كان الاقتصاد المنزلي أو الاقتصاد العائلي أول فكرة لوضع أصول الاقتصاد السياسي، وكانت حالة الانسان الاجتماعية في بادئ الأمر تجعله لا يفكر إلا في إنتاج لوازمه الخاصة اذ لم يكن بين العائلات صلة لتبادل الإنتاج بل كانت كل أسرة مستقلة عن غيرها إلا في أحوال الدفاع الوطني فكانت تتحد لصد العدو وأما في أوائل القرون الوسطى فكان التبادل معدوما أو قليلا لدرجة أنه لا يتعدى حدود القرى أو المدن. وتغير هذا الحال في أواخر القرون الوسطى إذ بدأت العائلات المتجاورة تتبادل مصنوعاتها على أن انتشرت فكرة التبادل وامتدت إلى التبادل مع الجهات القريبة. ومن هذا العهد تكونت فكرة الاقتصاد الأهلي "Economic Nationale" [1]

[1] حسين علي الرفاعي، **خلاصة الاقتصاد السياسي**(مصر: مطبعة الترقي، 1928)، ص، ص. 14،15 .

ففي هذه العصور الغابرة كانت المسائل الاقتصادية الخاصة والأمور الاقتصادية العامة مشتتة ولم يفكر أحد في جمعها ووضعها في قالب علم مستقل إلا بين القرن السادس عشر والثامن عشر عندما أصبح للمسائل الاقتصادية أهمية كبرى في شؤون الحكومة.

وكان "مونتكريتيان" أول من فكر في هذا العمل إذ وضع كتابه (بحث في الاقتصاد السياسي) سنة 1615 ولقد أضاف الصفة" السياسي" لأن الاقتصاد المنزلي كان خاصا بإدارة شؤون المنازل، بينما الاقتصاد الذي كتب عنه يخص الدولة ويهتم بإدارة شؤونها ولذلك سماه (اقتصاد سياسي)[1] .

- **الأصل اللغوي لكلمة الاقتصاد**

يرجع الأصل اللغوي لاصطلاح "الاقتصاد السياسي" إلى الكلمات الإغريقية الثلاث التالية: **Oikos, Nomos, Politikos** والتي تعني على التوالي "منزل"، "قانون" و"اجتماعي"، أما تعريفه اللغوي وفقا للتعريف الذي اختاره مجمع اللغة العربية بالقاهرة: فهو يعتبر الاقتصاد بمثابة:

" العلم الذي يبحث في الظواهر الخاصة بالإنتاج والتوزيع "، كما أن لفظ الاقتصاد مشتق لغويا من مادة "قصد" والقصد للطريق: الاستقامة، وفي الأمر: التوسط وفي الحكم: العدل، وفي النفقة: التوسط والاعتدال بين الإسراف والتقتير.

ويقال اقتصد في أمره: أي توسط فيه فلم يفرط ولم يفرط، واقتصد في النفقة أي: لم يسرف ولم يقتر ولم تدخل كلمتي "اقتصاد " وسياسي" في مصطلح واحد منذ البداية، فاصطلاح "الاقتصاد" ذكره "أرسطو، حيث قصد به «علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو "قوانين الذمة المالية.

ولم يستعمل اصطلاح الاقتصاد السياسي إلا على يد الكاتب الفرنسي «أنطوان دي مونكرتيان" كما أشرنا سابقا.[2]

---

[1] **المكان نفسه** .

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **مبادئ علم الاقتصاد**(القاهرة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2016)، ص، ص. 25، 26

انتقل مصطلح الاقتصاد السياسي من فرنسا إلى بريطانيا على يد اقتصاديين مثل: "وليام بيتي"، "وجون ستيوارت ميل"، ولكن مع تطور النظام الرأسمالي والاهتمام بالفرد حذف الاقتصاديون كلمة "السياسي" للدلالة على أن الدراسة تتعلق بالفرد وليس بالدولة. وأول من ندى بذلك هو الفرنسي الفريد مارشال سنة 1890، وبهذا انتشر علم الاقتصاد بدل علم الاقتصاد السياسي في الدول الأنجلوسكسونية[1].

إلا أنه مع زيادة تدخل الدولة في الحياة العامة، ظلت الصلة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة، وأصبح تعبير "الاقتصاد السياسي" مقبولا في الفكر والتطبيق، وخير دليل على ذلك هو عودة العديد من الاقتصاديين المعاصرين مرة أخرى إلى استعمال مصطلح "الاقتصاد السياسي".

- **تعريف الاقتصاد السياسي**

لم يجمع البحاثة والدارسون على تعريف واحد للاقتصاد السياسي محددا لنطاقه وجامعا لموضوعاته واهتماماته، وهذا راجع إلى أن الاقتصاد السياسي مرتبط بالظاهرة السلوكية للإنسان" المتغيرة والمعقدة"، ونتيجة كذلك للظواهر الاجتماعية والسياسية المحيطة به، وهو ما أثر على سيرة المصطلح على حسب كل منظور ومدرسة، وهو الانعكاس الذي أثر في النهاية على المدارس الفكرية باعتبارها انعكاسا للواقع الاقتصادي للمجتمعات على مر التاريخ.

وقد انقسم العلماء في تعريف الاقتصاد إلى أكثر من موضوع:

1. علم الثروة
2. علم الندرة أو التوفيق بين الغايات والوسائل
3. علم نشاط التبادل
4. علم تحقيق الرفاهية
5. علم طرق الإنتاج

---

[1] خالد سعد زغلول، **الاقتصاد السياسي**(مصر: دار الوفاء القانونية، ط.2، 2001)، ص. 51.

6. علم التجارة الدولية

7. علم تحليل المتغيرات الكلية

علم الثروة: العلم الذي يبين لنا كيف تتكون وتوزع وتستهلك الثروات، فالثروة هي الغاية لكل نشاط اقتصاد، ولا يمكن اعتبار أي نشاط اقتصادي إلا إذا قدم منافع مادية للإنسان، لكن لم يتفق أصحاب هذا الاتجاه على تحديد معنى الثروة، فاعتبر بعضهم الخدمات ثروة وعليه اعترفوا بالثروات غير المادية، ورفضها بعضها واعتبروا الاقتصاد علم الرفاهية المادية" آدم سميث" في كتابه ثروة الأمم[1].

علم الندرة" التوفيق بين الغايات والوسائل: " حسب ربنسن" العلم الذي يدرس السلوك الإنساني باعتباره علاقة بين الغايات والوسائل النادرة، وهو تعريف شامل ومتبنى حتى في الكتابات الحديث" بيرو ومانجر وماير" وهو أصل المشكلة الاقتصادية التي تتمحور أساسا على كيفية التوفيق بين الحاجات الإنسانية اللامحدودة مع الموارد المحدودة والنادرة.

يعتبر علم الاقتصاد علم تنظيم وإدارة الموارد النادرة نسبيا في المجتمع لغرض تلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، أو هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان المتعلق بالعلاقة بين الأهداف والوسائل المحددة ذات الاستخدامات المتعددة" فالندرة النسبية هي أساس الظواهر الاقتصادية."

فيعرف ريمون بار Rimon Barre الاقتصاد بأنه علم اجتماعي يهتم بغدارة الموارد البشرية النادرة، أي ذلك العلم الذي يهتم بإدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري ويدرس الأشكال التي تتخذها التصرفات الإنسانية وأنواع السلوك الاجتماعي لتهيئة الوسط الخارجي عن طريق الانفاق ودراسة الكيفية التي يجب على البشر إتباعها، كيلا يعادلوا بين حاجاتهم الغير محدودة، وبين وسائل تحقيق

[1] عبد الله الصعيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**(الإمارات: الامارات العربية المتحدة: الإدارة العامة للكليات والمعاهد، ط. 2)، ص.23.

الموارد المحدودة والنادرة، كما يدرس الأفعال التي ترمي إلى تخفيف التوتر الموجود بين الرغبات الغير محدودة، والوسائل الاقتصادية المحدودة.[1]

علم نشاط التبادل" حسب بيرو": اعتبر أن علم الاقتصاد هو علم المبادلة، فالإنسان محكوم بمبدأ التخصص، ولا ينتج إلا قسما أو جزءاً من حاجاته" لا يشبع حاجاته"، لذا لا بد أن يحصل على الباقي مما ينتجه الآخر، وهنا تحدث المبادلة وتصبح موضوعا لعلم الاقتصاد"الصلة بين الإنتاج وإشباع الحاجات."

علم تحقيق الرفاهية: يختص علم الاقتصاد بدراسة الجانب الاقتصادي والاجتماعي في حياة الأفراد، كما يقوم بتحليل الطرق التي تمكن الإنسان من التحسين في ظروف معيشته، وذلك بالتركيز على أساليب حصوله على دخله وكيفية إنفاقه[2].

علم طرق الإنتاج: المتعلقة بالمعرفة بمجموعة الظواهر المكونة للنشاط الإنساني في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لتلبية حاجات أفراد المجتمع، ويكون في شكل علاقة الإنسان بالإنسان وعلاقة الإنسان بالطبيعة. علم التجارة الدولية: وذلك من خلال فهم القوانين التي تضبط عمليات التبادل بين الدول المختلفة، ويتم هذا التبادل التجاري بين الدول على أساس تخصصي" تصدير المنتوج واستيراد ما لا ينتج" لأجل إشباع حاجات الدولة" لمجموع أفرادها"، في ظل الندرة النسبية للموارد اللازمة ومع نشوء فكرة التخصص الدولي كذلك."

علم تحليل المتغيرات الكلية: بتحليل وفهم المتغيرات التي تحدث على المستوى التجميعي للنشاط الاقتصادي، ويحاول قياس واختبار التغيرات في حجم الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي، كما يبحث على مستوى الأسعار العمالة، وعندما يتم دراسة اتجاه هذه المتغيرات الكلية فإنه يمكن وضع الاستراتيجيات المناسبة التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

---

[1]. علي أحمد صالح، **المدخل للعلوم الاقتصادية**(الجزائر: دار بلقيس، ط. 1، 2016)، ص ص. 11، 12.

[2]شطيبي حنان، **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد السياسي**، كلية العلوم والاقتصاد والعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018، ص.4

خلاصة: علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية، يهتم بدراسة سلوك الأفراد إزاء استخدام الموارد النادرة والمحدودة نسبيا لإشباع حاجاتهم المتعددة والمتزايدة باستمرار، وذلك بأفضل طريقة ممكنة، فهو يهتم بمختلف الظواهر المكون لأحد وجوه النشاط الإنسان، ويتعلق الأمر بالنشاط الاقتصادي والتي لا تخرج عن دائرة الإنتاج والتبادل والاستهلاك والتوزيع وما يتفرع عنهما من ظواهر اقتصادية أخرى" كالدخل والادخار والاستثمار، التنمية، التضخم، البطالة وغيرها. فهو علم يجسد علاقة ذات اتجاهين" علاقة الإنسان بالإنسان وعلاقة الإنسان بالطبيعة".[1]

المطلب الثاني: أهداف علم الاقتصاد [2]

تسعى العلوم بشكل عام إلى تحقيق ثلاث أهداف أساسية، مرتبطة بتلبية حاجات الإنسان للمعرفة وتطلعه لفهم وتفسير قضايا المستقبل وما يمكن ان يواجهه، وكيفية مواجهة ذلك المستقبل بما يحمله من مخاطر وتهديدات، ولهذا أتت العلوم من اجل حل أو الإجابة عن هذه التساؤلات والمخاوف التي تواجه الإنسان بشكل يومي. فتعمل العلوم على تحليل وفهم القضايا والمشكلات التي تواجه الإنسان في حياته أو تلك التي تدور في مخيلته، وهذا يقوده إلى مع فرة سلوك تلك الظواهر والقضايا المستقبلية، ومن ثم امتلاك القدرة على معالجتها أو تجنبها، وبناء على ذلك فان علم الاقتصاد شأنه شأن باقي العلوم يهدف إلى تحقيق ثلاث غايات أساسية وهي:

- فهم وتفسير الظواهر والقضايا الاقتصادية وتحليلها وفق منهج علمي صحيح ودقيق.
- التنبؤ بسلوك الظواهر والمتغيرات الاقتصادية المستقبلي، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، فهدف علم الاقتصاد كغيره من العلوم هو محاولة مع فرة الواقع والظ روف الاقتصادية في المستقبل، بناء على طرق ونماذج معينة تمكنه من التنبؤ بما ستكون عليه حالة تلك المتغيرات

---

[1] للاستزادة عد لـ: رواء زكي طويل، **محاضرات في الاقتصاد السياسي** (الأردن: دار زهران للتوزيع والنشر، ط.1، 2010) ص، ص. 21- 26

[2] عبد الله قلش، **مدخل للاقتصاد**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة أولى ليسانس جذع مشترك علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2021/2022، ص.17

مستقبلا، وذلك من خلال معرفة اتجاه ومعدل تطور ونمو تلك الظواهر وتحليل الظروف المحيطة بها والعوامل المؤثرة فيها، ومن بين الأساليب المستخدمة في ذلك نجد مثلا تحليل السلاسل الزمنية، تحليل الانحدار، معاملات الارتباط وغيرها.

- ضبط والتحكم في الظواهر الاقتصادية المختلفة، أي تغيير معدل واتجاه نمو الظواهر أو القضاء عليها ومنعها من الظهور إذا كانت في غير صالح الإنسان كالأزمات الاقتصادية، أو تشجيعها وتنميتها إذا كانت ظاهرة إيجابية كالنمو الاقتصادي، ويتم الضبط والتحكم في الظواهر الاقتصادية من خلال التحكم في العوامل المؤثرة في الظاهرة، فمثلا إذا أردنا تخفيض معدل التضخم يجب التأثير في أحد العوامل المؤثرة فيه كالأجور أو الطلب وغيرها.

فالأمم على اختلاف أنواعها تواجه مشاكل وتحديات متعددة ذات صبغة اقتصادية، إذا فانه من الأهمية بمكان التعرف على طبيعة هذه المشاكل وتقييمها والعمل على معالجتها، ومن أبرز تلك المشاكل نذكر البطالة والتضخم والركود الاقتصادي والفقر والتخلف وغيرها من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي عانت ومازالت تعاني منها البشرية، ولقد اهتم المفكرون والباحثين في مجال الاقتصاد بهذه القضايا، وحاولوا معالجتها وإيجاد لها الحلول المناسبة كما سعوا إلى فهم وتفسير السلوك الاقتصادي للإنسان. ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار جوهر اهتمام علم الاقتصاد هو محاولة إيجاد حلول مناسبة لهذه المشاكل، والسعي لتجنب الوقوع فيها، وعليه تظهر مجالات وجوانب دارسته للظواهر على النحو الاتي:

- فهم وتفسير السلوك الاقتصادي والتنبؤ به، أي ذلك السلوك الخاص بسعيه لتلبية حاجاته ورغباته انطلاقا من الموا رد النادرة نسبيا.

- التعرف على المشكلة الاقتصادية ومعالجتها، أي البحث عن الأساليب والطرق المثلى لمعالجة تلك المشكلة.

- فهم وتفسير العلاقات الاقتصادية بين الإنسان والإنسان وبين الإنسان والطبيعة.

- البحث في سبل التنمية الاقتصادية وعوامل تحقيقها وطرق تحسين مستويات المعيشة للمجتمع.

- التعرف على العلاقات السببية القائمة بين مختلف الظواهر وتفسيرها.
- فهم وتفسير المشكلات والأزمات الاقتصادية وحلها ومعالجتها.[1]

وعموما يسعى علم الاقتصاد إلى دارسة السلوك الاقتصادي بما يتضمنه من ظواهر جزئية وكلية ومشكلات كما هي في الواقع وكما ينبغي ان تكون عليه، والذي يرتبط بدارسة الكفاءة الاقتصادية في استغلال وتوزيع الموارد الاقتصادية النادرة بشكل عقلاني.

المطلب الثالث: فروع علم الاقتصاد

هناك جانبان لدراسة علم الاقتصاد السياسي: **الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.**

- **الاقتصاد الجزئي.**

هو فرع تابع لعلم الاقتصاد وهو دراسة ما يحتمل أن يحدث - المعروف أيضا باسم الميول - عندما يتخذ الأفراد خيارات استجابة للتغيرات في الحوافز أو الأسعار أو الموارد أو طرق الإنتاج. غالبا ما يتم تجميع الجهات الفاعلة الفردية في مجموعات فرعية للاقتصاد الجزئي، مثل المشترين والبائعين وأصحاب الأعمال. تخلق هذه المجموعات العرض والطلب على الموارد، باستخدام النقود وأسعار الفائدة كآلية تسعير للتنسيق.[2]

1. تاريخ الاقتصاد الجزئي:

اهتم علماء الاقتصاد بدراسة عمليات صناعة القرارات لاستهلاكية في القرن الثامن عشر للميلاد، وتعتبر صناعة القرار من أهم المكونات الرئيسية للاقتصاد الجزئي، وقد ساهم عالم الرياضيات برنولي بوضع نظرية تهتم بدراسة خيارات الشراء الخاصة بالمستهلكين ووفقا لهذه

---

[1] **المرجع سابق**، ص.20.

[2] PETER WESTFALL, "Microeconomics Definition, Uses, and Concepts" ,**Investopedia,** In **https://2u.pw/WtCuRc , (Consulter le: 2024/3/15).**

النظرية يحرص المستهلكون على اتخاذ قرارات الشراء بناءا على النتائج المتوقعة من المشتريات المتاحة، سواء أكانت خدمات أم قرارات عقلانية، ومتزامنة مع التنبؤ بالنتائج المطلوبة من المشتريات المتاحة؛ سواء أكانت خدمات أم .منتجات قد توفر لهم أقصى قدرة من الرفاه أو الرضا.

2. أهمية الاقتصاد الجزئي:

يتميز الاقتصاد الجزئي بأهمية كبيرة **في** بيئة العمل، وتُلخص هذه الأهمية وفقا للنقاط الآتية:

- يُشارك الاقتصاد الجزئي بإعداد السياسات الاقتصادية؛ مما يساهم بتعزيز كفاءة الإنتاج وزيادة الرفاهية في المجتمع.

- يُساهم الاقتصاد الجزئي بتفسير طبيعة الاقتصاد الرأسمالي؛ إذ تتخذ فيه الوحدات الفردية القرارات الاقتصادية بشكل فردي.

- يُساعد على وصف طبيعة الاقتصاد في المؤسسات، ودور الوحدات الاقتصادية الفردية، عن طريق تحقيق التوازن.

- يحرص الاقتصاد الجزئي على توظيف أفضل الموارد؛ من خلال الاعتماد على رجال الأعمال.

- يقدم الاقتصاد الجزئي المساعدة للاقتصاديين في قطاع الأعمال؛ وتحديدا في مجال التنبؤات التجارية[1].

- يُستخدم الاقتصاد الجزئي في شرح المكاسب التجارية، وحالة عدم التوازن الظاهرة في ميزان المدفوعات، كما يساهم بتحديد سعر صرف العملات دوليا.

3. عناصر الاقتصاد الجزئي:

تتلخص عناصر الاقتصاد الجزئي فيما يلي:

[1] مصابيح فاطمة، **مرجع سابق**، ص، ص.9، 18.

العرض: كمية البضائع أو الخدمات التي يتفق مع التاجر على بيعها بأسعار معينة لفترة زمانية محددة

الطلب: مقدار رغبة وقدرة العملاء على شراء السلع والخدمات المختلفة خلال فترة محددة.

مرونة الطلب: طريقة تساعد في تحديد التغيرات التي تطرأ على طلب الخدمات والسلع نتيجة تغير أسعارها ضمن السوق إذ تعد السلعة مرنة في حال تغير الطلب عليها بتغير سعرها، أما إن كانت غير مرنة فلا يتأثر الطلب عليها بتغيير الأسعار.

تكلفة الفرصة البديلة: التكلفة المادية لأفضل بديل للسلعة أو الخدمة المطروحة في السوق أمام العملاء والمؤسسات [1].

4. فرضيّات الاقتصاد الجزئي:

يعد تحليل الاقتصاد الجزئي ضمن سوق الخدمات والسلع من أهم أنواع الدراسات الاقتصادية في مجال علم الاقتصاد الجزئي، ويعتمد نجاح التحليل الجزئي على دراسة فرضيات الطلب والعرض، وفيما يأتي معلومات عنها:

فرضية الطلب: وهي الفرضية الأُولى في الاقتصاد الجزئي، وتهتم بدراسة الأفعال الأساسية ضمن السوق، وتتمثل بالمُستهلكين الذين يرغبون بالحصول على السلع أو الخدمات أو كليهما، بالتزامن مع وجود قوة شرائية عندهم، مع الاهتمام بدراسة العوامل التي تؤثّر في كمية الطلب بشكل عام أو خاص، وتهتم فرضية الطلب بدراسة مجموعة من المُحددّات المؤثرة في طلب المُنتجات المُتنوعة، وتُقسم هذه المُحددّات إلى نوعين وهما كما يلي:

المُحددّات الكيفية: وهي العوامل التي يتم قياسها عدديّاً أو نقديّاً، وتُؤثّر في الطلب بشكل واضح، ومنها العادات والتقاليد، والتوقعات حول السلع، وأذواق المُستهلكين، وغالباً تظهر علاقة

[1] نجية زياني، **محاضرات في الاقتصاد الجزئي**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، قسم علوم تجارية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2022/2023، ص.6

طردية بين أذواق المُستهلكين والطلب على مُنتج مُعيّن، كما تؤثّر التوقعات حول سلعة مُعيّنة في الكمية المطلوبة منها، على سبيل المثال إذا توقَّع الأفراد أنّ سعر السُكّر سوف يزداد في الأيام القادمة، فإنّ الطلب عليه سوف يزداد.

المُحدّدات الكمية: وهي عبارة عن العوامل التي من المُمكن قياسها، من خلال تطبيق قياسات عدديّة أو نقدية ومنها:

سعر الخدمة أو السلعة الأساسية: وهو السِّعر الذي يؤثّر في كمية الطلب، إذ يُصاحب تغير السعر الخاص بسلعة أو خدمة مُعيّنة تغيراً بكميتها، أي بالاعتماد على العلاقة العكسية التالية، وهي كُلّما ارتفع سعر السلعة انخفضت كمية الطلب عليها، والعكس صحيح مع ثبات عوامل الطلب الأُخرى، ويُطلق على هذه العلاقة اسم قانون الطلب[1].

الدخل الخاص بالاستهلاك: وهو عبارة عن العامل الذي يُشير إلى طبيعة تصرفات المُستهلكين، إذ أنّهُ كُلّما ارتفع الدخل الخاص بالأفراد، دفعهم إلى زيادة استهلاكهم لمُنتج مُعيّن، والعكس صحيح، ويُشير ذلك إلى ظُهور علاقة طردية، بين دخل الأفراد والكمية المطلوبة من السلع.

أسعار الخدمات أو السلع الأُخرى: وهو تطبيق تقييم للمُنتجات، بالاعتماد على تأثيرها في الطلب، وتُقسم إلى الأنواع التالية من السلع:

السلع المُستقلَّة: وهي السلع التي تُساهم في إشباع حاجات الأفراد بشكلها المُستقل، ولا تتأثر بطبيعة التغير بالطلب على السلع الأُخرى.

السلع المُكتملة: وهي السلع التي تشترك معاً، بتحقيق الرَّغبات والحاجات البشرية، مثل الشاي مع السُكّر.

السلع البديلة: وهي السلع التي من المُمكن أن تحل مكان السلع الأساسية، في حال عدم القُدرة على الحصول عليها.

---

[1] مصابيح فاطمة، **المرجع سابق**، ص.12.

فرضية العرض: وهي الفرضية الثانية في الاقتصاد الجزئي، ويُستخدم مفهوم العرض لوصف التنبؤات الخاصَّة بطبيعة سلوك التُجّار في سوق مُعيّن، وتهتم فرضية العرض بدراسة مجموعة من المُحددّات التي تُشكّل عوامل مؤثرة في السلع والخدمات المعروضة أثناء فترة زمنية مُحددة، ومن أهم هذه المُحدّدات أسعار عوامل الإنتاج، وأسعار السلع، والمُستوى الفني للمُنتجات.[1]

- **الاقتصاد الكلي**

الاقتصاد الكلي هو فرع من فروع الاقتصاد يدرس سلوك الاقتصاد الكلي، والذي يشمل الأسواق والشركات والمستهلكين والحكومات. يدرس الاقتصاد الكلي الظواهر على مستوى الاقتصاد مثل التضخم ومستويات الأسعار ومعدل النمو الاقتصادي والدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي والتغيرات في البطالة.

تتضمن بعض الأسئلة الرئيسية التي يتناولها الاقتصاد الكلي ما يلي: ما الذي يسبب البطالة؟ ما الذي يسبب التضخم؟ ما الذي يخلق أو يحفز النمو الاقتصادي؟ يحاول الاقتصاد الكلي قياس مدى جودة أداء الاقتصاد، وفهم القوى التي تدفعه، وتوقع كيف يمكن تحسين الأداء.

كما يوحي المصطلح، فإن الاقتصاد الكلي هو مجال للدراسة يحلل الاقتصاد من خلال عدسة واسعة. وهذا يشمل النظر في متغيرات مثل البطالة والناتج المحلي الإجمالي والتضخم. بالإضافة إلى ذلك، يطور خبراء الاقتصاد الكلي نماذج تشرح العلاقات بين هذه العوامل.

وتستخدم الكيانات الحكومية هذه النماذج، والتنبؤات التي تنتجها، للمساعدة في بناء وتقييم السياسة الاقتصادية والنقدية والمالية. تستخدم الشركات النماذج لوضع استراتيجيات في الأسواق المحلية والعالمية، ويستخدمها المستثمرون للتنبؤ والتخطيط للتحركات في فئات الأصول المختلفة.[2]

---

[1] **المرجع السابق**، ص.13.

[2] THOMAS J. CATALANO, Macroeconomics Definition, History, and Schools of Thought, , **Investopedia**,In, https://2u.pw/5yZqCapT , (**Consulter le: 2024/3 24).**

1. تاريخ الاقتصاد الكلي:

في حين أن مصطلح "الاقتصاد الكلي" يعود إلى أربعينيات القرن العشرين، فإن العديد من المفاهيم الأساسية في هذا المجال كانت مواضيع للدراسة لفترة أطول. مواضيع مثل البطالة والأسعار والنمو والتجارة قد أثارت قلق الاقتصاديين منذ بداية الانضباط في أواخر القرن السابع عشر. تناولت عناصر من العمل السابق من آدم سميث وجون ستيوارت ميل القضايا التي سيتم الاعتراف بها الآن كمجال للاقتصاد الكلي. في شكله الحديث، غالبا ما يتم تعريف الاقتصاد الكلي على أنه يبدأ بجون ماينارد كينز وكتابه النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال في عام 1936. في ذلك، شرح كينز تداعيات الكساد الأعظم، عندما لم يتم بيع السلع وكان العمال عاطلين عن العمل.

قبل تعميم نظريات كينز، لم يفرق الاقتصاديون عموما بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي. تم فهم نفس قوانين الاقتصاد الجزئي للعرض والطلب التي تعمل في أسواق السلع الفردية على أنها تتفاعل بين الأسواق الفردية لجلب الاقتصاد إلى توازن عام، كما وصفه ليون والراس.

تم تفسير العلاقة بين أسواق السلع والمتغيرات المالية واسعة النطاق مثل مستويات الأسعار وأسعار الفائدة من خلال الدور الفريد الذي يلعبه المال في الاقتصاد كوسيلة للتبادل من قبل الاقتصاديين مثل كنوت ويكسيل وإيرفينغ فيشر ولودفيج فون ميزس[1].

2. مبادئ الاقتصاد الكلي[2]:

يعد الإنتاج والعمالة ومستوى السعر من أهم المتغيرات في الاقتصاد الكلي، حيث تظهر أهمية الاقتصاد الكلي من خلال تحليل القيم الإجمالية للمتغيرات الاقتصادية، حيث يرتكز الاقتصاد الكلي على العديد من المبادئ، ومن أبرزها:

---

[1] **Ibid**

[2] مصابيح فاطمة، **المرجع سابق**، ص. 16

التضخم: يعرف التضخم في الاقتصاد على أنه الزيادة التدريجية في متوسط تكلفة السلع. والخدمات وذلك مع مرور الوقت.

معدل النمو: وهو النسبة المئوية للتغير في تكلفة إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترات سابقة.

الناتج المحلي الإجمالي: خلال فترة زمنية محددة.

البطالة: وهو مقياس لعدد العاطلين عن العمل من القوى العاملة

3. أهداف الاقتصاد الكلي :[1]

تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام: بحيث يعد النمو الاقتصاديّ مهمًا لزيادة دخل الأفراد ومستوى معيشتهم في المجتمع ممّا يحفّز على زيادة الإنتاج والذي يعمل على زيادة الدخل، ويؤثر ذلك بدوره أيضًا على زيادة مستوى التوظيف والعمالة.

تحقيق استقرار الأسعار: نظرًا لأهميته في الحفاظ على القوة الشرائيّة للعملة المستخدمة في الدولة، بحيث يتوجب عليك إنفاق نفس المبلغ لشراء عدد محدد من السلع التي كنت تقوم بشرائها سابقًا.

الوصول إلى العمالة الكاملة: ما يعني استخدام الاقتصاد لموارده الإنتاجيّة والتي تتضمن العمالة.

تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: من خلال التأكد بأنَّ حجم العملة الأجنبية الداخلة إلى الدولة تساوي حجم العملة الأجنبية الخارجة منه.

---

[1] Ahmad Nasrudin, "What are the 5 macroeconomic objectives" **penpoin** ,In, https://2u.pw/7rvAbDNL, (**Consulter le: 2024/3/18).**

التوزيع العادل للدخل: بحيث لا تختلف المسافة بين الأغنياء والفقراء في مستويات الدخل، وتتم هذه الأمور من خلال فرض الحكومات للضرائب والنفقات الاجتماعيّة الأخرى كإعانات البطالة والمساعدات الاجتماعيّة[1]

4. العوامل المؤثرة على الاقتصاد الكلي: [2]

يوجد هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على الاقتصاد الكلي، مثل: تأثير الحكومة على الاقتصاد الكلي وفيما يأتي سيتم توضيح العوامل المؤثرة على الاقتصاد الكلي.

أ. **السياسة النقدية:** وهي التي تعمل البنوك المركزية على تنفيذها وتُؤثر على أسعار الفائدة، وتقسم إلى نوعين هما:

السياسة النقدية التوسعية: وهي أحد أنواع السياسة النقدية التي تُشجع على النمو الاقتصادي خلال فترة الركود من خلال خفض أسعار الفائدة.

السياسة النقدية الانكماشية: وهي سياسة يتم إتباعها خلال فترة الازدهار، حيث يتم التقليل من المعروض النقدي وزيادة أسعار الفائدة.

ب.**السياسة المالية:** وهي الإجراءات التي تُنفذها الحكومات من خلال توجيه الاقتصاد الكلي بالإنفاق والضرائب، وتقسم إلى نوعين هما:

السياسة المالية العامة التوسعية: والتي تهدف لزيادة التضخم، حيث تعمل الحكومات على زيادة الأموال المتداولة أو التقليل من الضرائب.

السياسة المالية الانكماشية: تهدف لتخفيف التضخم من خلال التقليل من الأموال المتداولة أو زيادة الضرائب

---

[1] Ibid

[2] فاطمة مصابيح، **المرجع السابق**، ص. 18

ت.**أسعار الفائدة:** تساعد أسعار الفائدة المنخفضة على زيادة الاستثمارات وبالتالي الإنفاق الذي يُؤثر على الاقتصاد الكلي.

ث.**ثقة المستهلك:** تؤثر ثقة المستهلكين على مستوى الإنفاق فإذا كانوا واثقين بالمستقبل فإنهم سيقومون على الاقتراض والانفاق الذي يؤثر على الاقتصاد الكلي

ج. **الدخل:** يُؤثر انخفاض الدخل على التقليل من الإنفاق والذي سيؤثر على الاقتصاد الكلي.

ح. **قيمة سعر الصرف:** إذا انخفضت قيمة سعر الصرف فإنه سيؤدي لحدوث تضخم. وعليه فإن هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على الاقتصاد الكلي سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالعوامل التي تؤثر على الإنفاق تؤثر بدو رها على الاقتصاد الكلي[1].

[1] **المكان نفسه**

المبحث الثاني: أركان علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

المطلب الأول: موضوع علم الاقتصاد

توجد علوم عديدة جديرة بالعناية والفحص الدقيق منها العلوم التي تدرس تركيب الهيئة الاجتماعية وأحوالها المحصورة في ثلاثة أبحاث وهي:

البيئة الاجتماعية والتركيب الاجتماعي أي تنظيم العائلة والدولة والهيئات الاجتماعية الأخرى. وأخيرا الحوادث الاجتماعية وترتيبها والبحث عن أسبابها وعلاقاتها المختلفة بعضها ببعض.

لكن رابطة من روابط الناس بعضهم ببعض علم مخصوص يبحث عن تدبير هذه العلاقات المختلفة فهناك علاقات خلقية تسير مقتضى قواعد الآداب وعلم الأخلاق. وعلاقات قانونية أو حقوق ينظم سيرها القوانين المحصورة في علم الحقوق أو الفقه وغير ذلك من علوم السياسية والدين التي تدير شؤون الانسان في الأمور السياسية والمسائل الدينية [1]

كان يطلق في عهد ارسطو والفلاسفة القدامى على العلوم الاجتماعية اسم" علوم الاخلاق والسياسية" ولما اتسعت دائرة هذه العلوم المندمجة بعضها في بعض أصبح لا مناص من تشعبها فانفصل علم الاخلاق عن السياسية واشتق الاقتصاد السياسي منها بمعنى أنه استنبط من العلوم الاجتماعية اربع علوم حديثة الظهور ولو انها كانت موجودة فعلا كأجزاء من علم واحد "علم الاجتماع" وهي { علم الاخلاق والحقوق والسياسية والاقتصاد} ولاشك أن الحد الذي وضع لفصل العلوم الاقتصادية عن العلوم الاجتماعية الأساسية غير متين إذ لا يمكن تحديد الأمور الخاصة بكل من هذين العلمين تحديدا ظاهرا دقيقا كما تحدد الأمور الخاصة بعلوم مختلف في المقاصد والغايات كعلم طبقات الأرض وعلم النبات وعلم الحيوان. سيكون التفريق الحاصل الآن بين العلوم الاجتماعية والاقتصاد السياسي وهميا مصطنعا دائما، وانما تنحصر الفائدة الوحيدة من هذا التقسيم

[1] حسين علي الرفاعي، **المرجع سابق**، ص. 21

في المساعدة على فهم المواد الخاصة بكل منهما. وعلى كل فإن الحدود التي بين علوم الاخلاق والحقوق والسياسية والاقتصاد مرنة غير ثابتة.[1]

ولقد كان "اوجست كونت" من أكبر أنصار عدم فصل هذه العلوم بعضها عن بعض وأول معزز لفكرة بقاء الاقتصاد تحت لواء علم الاجتماع الذي كان له الفضل في اظهاره للعالم كعلم من العلوم الحيوية. وهو يرى أن في هذا التفريق خروجا عن الحقيقة. فلا يعترف للعالم بالاقتصاد السياسي كعلم قائم بذاته. ويرى شارل جيد[2] غير هذا الرأي، فهو يعترف بأن هذه العلوم متحدة حقيقة في بعض الوجوه ولكنه يرى ألا يجوز حرمان العلوم الاقتصادية من اتباع أنظمة خاصة بما تميزها عن غيرها من العلوم الأخرى الاجتماعية. فالملكية وما يتعلق بنقلها من يد لأخرى. والمأجورية تدخل كلها وفي آن واحد تحت اختصاص العلوم الثلاثة (الاخلاق والحقوق والاقتصاد) إذ يصح فحصها من ثلاث أوجه مختلفة أي من وجهتها الخلقية والقانونية والاقتصادية فيقوم كل منها ببحث خاص قائم بذاته لكل من هذه المسائل المختلفة. فالقيام بالواجب والتمتع بالحقوق والحصول على ما يلزم للمعيشة عبارة عن ثلاثة مقاصد مختلفة يرجع الأول منها إلى مباحث علم الاخلاق، والثاني إلى مباحث علم الحقوق، والثالث إلى مباحث علم الاقتصاد.[3]

---

[1] **المرجع سابق**، ص. 22

[2] شارل جيد كان أستاذ في كلية الحقوق في فرنسا .وتولى رئاسة تحرير «مجلة الاقتصاد السياسي» الفرنسية، وهي من أشهر المجلات العالمية في هذا الموضوع، وعمل فيها بهمة وخبرة أربعين سنة متوالية.وكانت لشارل جيد اليد الطولى في حركة التعاون وتنظيمها في فرنسا، واستفاد بآرائه المتعاونون في أنحاء الشرق والغرب.وللرجل مؤلفات عدة في الاقتصاد السياسي، وتاريخ المذاهب الاقتصادية، والتعاون، منها: كتاب مبادئ الاقتصاد، وهو معروف يدرَّس في المدارس الثانوية والسنة الأولى بمدارس الحقوق، وقد ترجم إلى كثير من اللغات الأجنبية، ما عدا العربية.ولما وضع الإنكليز يدهم على مدرسة الحقوق الخديوية لخمس وثلاثين سنة لم يجدوا في كتبهم ما يسد مسد كتاب «المبادئ» لجيد، فاستأذنوا الناشر في ترجمته إلى الإنكليزية، ودفعت الحكومة المصرية حق النقل ومصاريف الترجمة وطبعته في «مطبعة بولاق المحمية» باللغة الإنكليزية.

[3] **المرجع سابق**، ص. 23

أي باختصار موضوع علم الاقتصاد هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع وهذا النشاط يكتسي وجه علاقة مزدوجة تعبر عن علاقة الإنسان بالإنسان وكذا علاقته مع الطبيعة، فالإنسان يسعى دائما نحو إخضاع قوى الطبيعة المحيطة به من أجل إخضاع الوسائل التي تساعده في مواجهة ندرة الموارد اللازمة لتلبية حاجاته المتزايدة[1] باستمرار والوصول إلى تحقيق رفاهيته. فمشكلة الندرة وطرق مواجهتها مدخل أساسي لإدراك هذه العلاقة المزدوجة بين الفرد والمجتمع من ناحية، والموارد الاقتصادية المتاحة من ناحية أخرى.

المطلب الثاني: مناهج علم الاقتصاد

يراد بمنهج البحث الطريقة التي يتبعها العقل في دراسة موضوع معين للوصول إلى قانون عام، أو هو المنهج الذي تختلف فيه الطرق المستخدمة لاستخلاص المعرفة الاقتصادية عن طريق البحث العلمي[2]. ويعتمد علم الاقتصاد في تحليل ومناقشة النشاط والقضايا الاقتصادية على تطبيق مناهج فكرية وعلمية عديدة، أهمها المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي.

أولا: المنهج الاستنباطي

يقوم هذا المنهج أو الطريقة على أساس التجريد، أي أن الظاهرة الاقتصادية المراد بحثها تجرد من العوامل الكثيرة التي تؤثر فيها لكي تسهل دراستها. وتسمى هذه الطريقة أحياناً بالطريقة الاستنتاجية، وهذه الطريقة في البحث العلمي تستند على فروض عامة كلية تقبل صحتها بصفة مسبقة، والتي نستخرج منها قوانين وأحكام جديدة، فهي عملية استخلاص منطقي ينتقل بمقتضاها الباحث من فروض عامة إلى حالات خاصة أو وسائل جزئية. فموضوع الاقتصاد السياسي محدّد بأمر يتعلق بعلاقات اجتماعية تأخذ المكانة بواسطة الأشياء المادية والخدمات، مثلا: تحديد سلع ما

---

[1] رحماني منير، **مطبوعة في مقياس مدخل الاقتصاد**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة سطيف1، 2022، ص،14

[2]- خالد سعد زغلول حلمي، **المرجع السابق**، ص، 63.

يعود إلى عدة عوامل (حكم عام) ـــــ العوامل المؤثرة ـــــ (حكم خاص) - العرض والطلب - النقد - التقنية.[1]

يشترط للتأكد من صحة النتائج التي يتم التوصل إليها أن تكون نقطة البداية واقعية وحقيقية ثبت وجودها في ظروف معينة، وينبغي دائما مراعاة توافر هذه الظروف أثناء عملية التحليل والاستنتاج. وفي جميع الأحوال ينبغي عند تقدير النتائج بهذه الطريقة الأخذ بعين الاعتبار أنها تقوم على أساس افتراضي، هذا فضلا عن أنها طريقة سهلة لاستخلاص النتائج حين نكون بصدد مقدمات بسيطة لا تحتوي على عدد كبير من المتغيرات.

ثانيا: المنهج الاستقرائي

المنهج الاستقرائي في البحث هو خلاف المنهج الاستنباطي، يبدأ بملاحظة ودراسة الوقائع بتفاصيلها لكي يتم التوصل بطريق التحليل المنطقي إلى القواعد العامة، وهذا المنهج الاستقرائي يستبعد الفروض المبسطة المتعلقة بالظاهرة نظريا، وهذه الطريقة تبدأ من الواقع وتحرص على أن تبقى وثيقة الصلة به، فالاستقراء يعد من قبيل الاستدلال الذي يرتقي فيه الباحث من الحالة الجزئية إلى القواعد العامة. وعليه، نكون بصدد الطريقة الاستقرائية عندما يصلنا البحث في طبيعة عدة جزئيات إلى معرفة حقيقية عامة، مثلا من خلال ملاحظة تطورات أسعار السلع وكمية النقود يمكن التوصل إلى أن الأسعار بصورة عامة تميل للارتفاع في البلد الذي تزيد فيه كمية النقود المتداولة عند بقاء الإنتاج على حاله.

غير أن الواقع يشير إلى أن من الصعوبة الاختيار بين الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية، حيث أن تغليب إحداهما على الأخرى يتوقف على عدة أمور منها، الظاهرة موضوع البحث وطبيعة عناصرها وتكوين الباحث واتجاهه. لذا فإن أفضل طريقة هي تلك التي تجمع بين طريقتي الاستنباط والاستقراء ما أمكن ذلك، فكلتاهما متكاملتان لا متعارضتان وضروريتان كمنهج للبحث

[1] بقة حسان، **محاضرات في المدخل للاقتصاد السياسي**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم التعليم الأساسي للحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2021/2022، ص، 18.

في علم الاقتصاد، لأنه من الممكن وبواسطة إحدى هاتين الطريقتين مراقبة النتائج التي يتم التوصل إليها بالطريقة الأخرى[1].

تكمن أهمية التحليل الاقتصادي في إيجاد الأدوات والوسائل البحثية العلمية التي تمكن من فهم العلاقة بين الظواهر الاقتصادية، وهناك نوعان من التحليل الاقتصادي تحليل على المستوى الجزئي أي تحليل الوحدات الاقتصادية بشكل انفرادي، وتحليل اقتصادي كلي أو تجميعي، أي تحليل الظواهر والسلوكات الاقتصادية بشكل عام وكلي، كما يمكن التمييز بين الأدوات التي يعتمد عليها علم الاقتصاد في التحليل بحسب عدة معايير وهي:

حسب معيار الشمول: نميز بين أدوات التحليل الجزئي وأدوات التحليل الكلي

حسب معيار الزمن: ونميز بين أدوات التحليل الساكن، وأدوات التحليل المقارن، وأدوات التحليل الديناميكي أي حسب الفترات الزمنية.

معيار الصياغة: ونميز بين أدوات التحليل الوصفي وأدوات التحليل ال رياضي وأدوات التحليل- القياسي.

والدارسات والبحوث في مجال العلوم الاقتصادية تتبع ثلاث طرق وهي:

الاقتصاد الوصفي: ويهتم بدارسة وتحليل أبعاد وخصائص الظواهر وظروف نشأتها وتواجدها.

الاقتصاد النظري: والذي يهتم بتحليل وتفسير الظواهر والعلاقات الاقتصادية، فهما نظريا مجردا عن الواقع وبغض النظر عن المنافع والمزايات تربط بتلك النظريات والأحكام المتوصل إليها.

الاقتصاد التطبيقي: ويهتم بتطبيق النظريات والقوانين العامة التي تفسر ظاهرة أو تحل إشكالية اقتصادية معينة على ضوء المعلومات المأخوذة من الواقع.

[1] خالد سعد زغلول حلمي، **المرجع السابق**، ص، ص. 66،67.

المطلب الثالث: علاقة علم الاقتصاد ببعض العلوم الأخرى [1]

إن استقلالية أي علم من حيث الموضوع والمنهج لا يعني البتة عدم ارتباطه بالعلوم الأخرى ولا يعني غياب نطاق مشركه بينه وبينهم خاصة في العلوم الإجتماعية التي يعتبر الفرد هو العنصر الفاعل فيها وبناء عليه سنحاول إجاد العلاقة التي تربط بين علم الإقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى:

1. الاقتصاد السياسي وعلم السياسة:

إذا كنا قد بدأنا بعلم السياسة في علاقته بعلم الإقتصاد السياسي فإن ذلك راجع إلى درجة ارتباط علم السياسة بعلم الإقتصاد، فالعلاقة التي تربط الفرد بالسلطة في مجال الإقتصاد هي من صميم علم السياسة.

فمجالات إهتمام دارسات الإقتصاد السياسي بالعلاقة بين الحكومة والإقتصاد هو من يحدد درجة العلاقة بين العلمين، فتاريخيا لم يحدث أن تم الفصل بين الإقتصاد والسياسة، فأغلب النزاعات الداخلية أو الخارجية يتم إرجاعها إلى العوامل الإقتصادية، إلا أن القرار الدخول في هذا النزاع أو الحرب يعد قرار سياسى رغم أن المشكلة إقتصادية ناتجة عن الندرة والرغبة في اشباع الحاجات.

فإذا كان علم السياسة علم فن غدارة الدولة، فإن جزء من إدارة الدولة هي فن إدارة النظام الاقتصادي في الدولة، ولا يمكن أن نتكلم عن السياسة وعلم السياسية دون الحديث عن الاقتصاد، لهذا ارتبطت أقسام العلوم السياسية بالعلوم الاقتصادية في الكليات والجامعات الغربية.

---

[1] شيباني فاتح، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019/2020، ص، 10

2. الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع:

لكي نبين العلاقة بين علم الإقتصاد السياسي وعلم الإجتماع يجب أن نعرف علم الإجتماع فهو حسب محمد دويدار: **علم القوانين العامة لتطور المجتمع الإنساني** ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن علم الإجتماع يتعلق بالظواهر الإجتماعية في حركتها الكلية.

وبالعودة إلى تعريف علم الإقتصاد السياسي نجده يدرس صور الإنتاج والتوزيع في أشكالها الإجتماعية المغيرة **زمانا ومكانًا، فهته الأشكال متغيرة باستمرار، معبرة عن** حياة إجماعية تدخل في نطاق دارسة **يقدم للإقتصادي المعلومات الضرورية عن المناخ والجو الإجتماعي السائد في منطقة معينة والتي تساعده على التحليل ومعرفة أسباب المشاكل وطرق حلها** علم الإجتماع لها كذلك، فهو أي علم الاجتماع وهذا ما يربط بين الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع، كما توجد فروع لعلم الاقتصاد كعلم الاقتصاد الاجتماعي وفي علم الاجتماع توجد علم الاجتماع الاقتصادي.

3. الاقتصاد السياسي وعلم القانون:

يعرف الإقتصاد السياسي على أنه مجموعة القوانين المنظمة لعلاقة الأفراد مع الطبيعة ولعلاقاتهم مع بعضهم البعض وكذا علاقاتهم مع السلطة، من خلال هذا التعريف يتضح جليا العلاقة بين الإقتصاد السياسي وعلم القانون فالعلاقة بينهما علاقة وطيدة، فالقانون يدرس القوانين التي إختارها مجتمع ما لنفسه وما كانت هذه القوانين سوى ترجمة لواقع البيانات الإقتصادية التي تفرضها على الجميع فالقوانين التي تسن قد تفرض النمط الرأسمالي في الحياة الإقتصادية كما يمكنها أن تفرض نمط الإشترا كي، وبالتالي طبيعة النظام الإقتصادي والعلاقات الإقتصادية، محكومة بقوانين. وفي النهاية كل العلميات الاقتصادية في الدولة والمجتمع والنظام الدولي مؤطوة بقوانين، فلا نشاط اقتصادي إلا توضحه وتفصله قاعدة قانونية بشكل من الأشكال.

4. الإقتصاد السياسي وعلم التاريخ:

يعتبر التاريخ الرافد الأساسي الذي يعتمد عليه في فهم الظواهر ومن بينها علم الإقتصاد والذي من خلاله يمكن معرفة أنماط الإنتاج والإستهلاك والتوزيع عبر المحطات التاريخية مما يعطي للباحث الإقتصاد من فهم الأبعاد التطورية لظاهرة إقتصادية. فعلى سبيل المثال فإن أحد ركائز التحليل

الماركسي هو الجدلية التاريخية والجدلية المادية، أما عن الإقتصاد الرأسمالي فعلم التاريخ يتتبع جميع المراحل السابقة للنظام الرأسمالي. كما أن التاريخ هو العلم الوحيد الذي يعطينا ويخبرنا عن تاريخ الوقائع والنشاطات الإنسانية القديمة ويمكن للتاريخ أن يقدم لنا التجارب اللازمة في كيفية مواجهة الكثير من التحديات والصعوبات والمشكلات الاقتصادية وغيرها ما تعلق بالنشاط الإنساني الاقتصادي.

5. الإقتصاد السياسي والجغرافيا[1]:

يعرف محمد دويدار الجغرافيا عل أنها دراسة العالم الذي يحيى فيه الفرد كوسط يمارس فيه نشاطاته، من بينها النشاط الإقتصادي، وبما أن أي نشاط إقتصادي محكوم بالوسط الطبيعي من عدة جوانب فقد يكون الوسط الطبيعي غني بالثروات مما يعطي الإقليم أهمية بالغة لممارسة النشاط الإقتصادي، قد يكون هذا الإقليم فقيراً بالثروات مما ينعكس سلبًا على مستوى المعيشي للفرد. فالوسط الجغرافي مهم جدًا في النشاط الإقتصادي هذا ما يوضح العلاقة الوطيدة بين الاقتصاد السياسي والجغرافيا. لكن مع العولمة والتكنولوجيا لم تعد الجغرافيا بالمحدد الكبير في الاقتصاد.

6. الاقتصاد السياسي وعلم الديمغرافيا:

الديمغرافيا هي دارسة لمجموعة من خصائص السكان، وهي الخصائص المتعلقة بالكم، مثل الكثافة السكانية والتوزيع والنمو وهيكلة السكان، بالإضافة الخصائص التوعية ومنها العوامل الإجتماعية، مثل التعليم وكمية الثروة. كما تعرف الديمغرافيا بأنها الإحصائيات التي تشمل الدخل والمواليد والوفيات وكل ما من شأنه أن يساهم في توضيح التغيرات البشرية.

الإنسان هو الفاعل الرئيسي في النشاط الاقتصادي وبالتالي فإن العوامل الديموغرافية هي التي تحدد شروطه الأساسية: القوة العاملة كما وكيفا، وكذلك حاجات الأفراد التي يمثل إشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي، كذلك تؤثر الديموغرافية تأثيرا عميقا في على كيفية توزيع السكان كميا وكيفيا توزيعا جغرافيا، على الكثافة السكانية وعلى أشكال التجميع الإنساني وهي تؤثر على الموقف

[1] **المرجع السابق**، ص. 11

نحو الإنجاب، كما تؤثر على العوامل الاقتصادية عن طريق تحديدها الشروط المادية للحياة على عدد المواليد والوفيات ومتوسط العمر إلى غير ذلك.[1]

هذه المجالات التي تهتم بها علم الديمغرافيا تتداخل بشكل كبير مع علم الإقتصاد السياسي، لأن الديمغرافيا تؤثر بالضرورة على النشاط الإقتصادي الذي يمارسه الأفراد من حيث الكم والكيف، فهي تؤثر مثلاً في العمالة، وفي البطالة وفي كمية الإنتاج والإستهلاك والإدخار[2].

[1]. بن حمودة سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**(الجزائر: دار الحديث للكتاب، 2014)، ص. 31.

[2]**المكان نفسه**

المبحث الثالث: المشكلة الاقتصادية

إن كل تعريفات علم الاقتصاد، مهما اختلفت وتباينت، فإنها تلتقي جميعها عند نقطة مركزية معينة يدور حولها علم الاقتصاد، وهذه النقطة هي ما يعرف باسم المشكلة الاقتصادية. تواجه كل المجتمعات المشكلة الاقتصادية ولكن تختلف حدتها من دولة لأخرى بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي ودرجة التقدم الاقتصاد ي. **إذن ماذا نعني بالمشكلة الاقتصادية؟**

المطلب الأول: تعريف المشكلة الاقتصادية[1]

يواجه الفرد العديد من الحاجات والرغبات التي يصعب إحصائها أو الإلمام بعددها، فعلى سبيل المثال هل تستطيع الآن أن تعدد جميع السلع والخدمات المختلفة التي ترغب في الحصول عليها؟ فلنفترض أن شخصا ما قام بإعطائك قائمة تتضمن ثلاث سلع فقط يرغب في اقتنائها وتضم هذه القائمة: سيارة، منزل، جهاز حاسب آلي، إلا أن كل من هذه الاختيارات الثلاثة تؤدي إلى المزيد من الاختيارات والرغبات أيضا، فالسيارة مثلا تتطلب اختيار الشخص لنوع ولون وحجم السيارة إضافة إلى مواصفات أخرى كثيرة، أما بالنسبة للاختيار الثاني فإن المنزل يولد العديد من الاختيارات والرغبات المتعددة كالمساحة والموقع والحجم وعدد الغرف ونوعية الأثاث وما إلى ذلك، وبإمكانك الآن تطبيق ذلك على الاختيار الثالث، وبصورة عامة فإن الرغبات والحاجات الإنسانية تعتبر رغبات غير محدودة.

ويتم تعريفها على أنها ندرة الموارد المتاحة في مقابلة الاحتياجات الإنسانية المتعددة واللانهائية، والتي ينتج عنهما مشكلة الاختيار بمعنى ما الاحتياجات والرغبات التي يختار إشباعها من بين جميع

---

[1] مصطفى طويطي، **محاضرت في الاقتصاد الجزئي**، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013/2014، ص، ص.6،7

احتياجاته ضمن موارده المتاحة، وبذلك فإنه يتوجب عليه التضحية بحاجات ورغبات على حساب أخرى.

المطلب الثاني: مضمون المشكلة الاقتصادية

تكمن المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها وأحجامها الضرورية لاشباع الحاجات الانسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، فلقد واجهت الانسان منذ وجوده على الأرض مشكلة تعدد وتجدد وتزايد رغباته في حين امكانيته مهما اتسعت ففي النهاية هي محدودة ونادرة، وهذا هو مضمون المشكلة الاقتصادية التي يحاول علم الاقتصاد حلها، فهي تواجه الأفراد كما المجتمعات، وتواجه الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة سواء رأسمالية أو اشتراكية أو اسلامية أو مختلطة، فهي لاتختلف في أركانها وعناصرها من مجتمع أو نظام الى آخر فالاختلاف يكمن في فلسفة مواجهتها وطرق حلها على اعتبار أنه لايمكن انتاج كل السلع والخدمات بالكمية والنوعية التي يرغب فيها كل أفراد المجتمع نظرا لمحدودية الموارد الاقتصادية، فإنه عندما يرغب الأفراد أو المجتمع تحقيق بعض أهدافهم ولا يملكون الوسائل الضرورية، يضطرون الى الاختيار والمفاضلة بين تلك الأهداف والتضحية بالبعض الآخر، لأن محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية لا تسمح بتحقيق كل أهدافهم، وهذا ما يطلق عليه بتكلفة الفرصة البديلة

المطلب الثالث: خصائص المشكلة الاقتصادية[1]

تتميز المشكلة الاقتصادية بصفتها موضوع علم الاقتصاد بمجموعة من الخصائص نورد بعضا منها فى مايلي

✓ العمومية:

أي ان المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة زمانيا ومكانياً، وهي تعني أن المشكلة الاقتصادية موجودة قديما وحديثا وهي ذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون أخر؛

[1] شطيبي حنان، **المرجع السابق**، ص، ص.17، 16

✓ الديمومة:

بمعنى انها دائمة وأبدية، تنطبق على كل العصور والأزمنة، فالإنسان منذ خلقه الله تعالى واجه هذه المشكلة، والمجتعات الحديثة تعاني منها، كما المجتمعات سوف تواجه هذه المشكلة مستقبلا؛

✓ الندرة النسبية:

حيث أن الموارد محد ودة ولها استخدامات متعددة وبديلة، فلا بد إذن من الاختيار والتضحية؛

✓ انها مشكلة اختيار وتخصيص:

بسبب محدودية الموارد وعدم محدودية الحاجات، بحيث تظل دائما الحاجات أكثر من الموارد.

✓ التضحية:

ولأن الحاجات دائما أكثر من الموارد، ولأن الموارد لها استخدامات بديلة لبعضها، فلا بد إذن من وجوب تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل اشباعه لبعض الحاجات الأخرى الأكثر أهمية وعملية التضحية هذه تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب أولوياتها بالنسبة للفرد وبعد ترتيب الحاجات يقوم بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن بعد ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لإشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها.

المطلب الرابع: أركان المشكلة الاقتصادية

على اعتبار أن المشكلة الاقتصادية التي تواجهها كل الأنظمة الاقتصادية على اختلاف أنواعها هي تعدد الحاجات وندرة الموارد اللازمة لاشباعها. وان كل نظام اقتصادي يحاول ان يتبع أسلوبا يتفق وفلسفته لتوزيع الموارد الاقتصادية النادرة بين فروع الإنتاج المختلفة، وأسلوبا خاصة في توزيع الإنتاج بين قنوات الاستهلاك المختلفة آخذا بنظر الاعتبار ترتيب هذه الحاجات حسب الأولويات. وعليه فإن كل الأنظمة الاقتصادية على اختلاف أنواعها تواجه ثلاثة أبعاد أو أركان رئيسة للمشكلة يحاول كل واحد منها ان يجيب على سؤال من الأسئلة التالية:

- ماذا ننتج؟ ويقصد به تكوين سلم التفضيل الجماعي
- كيف ننتج؟ ويقصد به تنظيم عملية الإنتاج
- لمن ننتج؟ ويقصد به توزيع الإنتاج

وفيما يلي مفهوم كل ركن من اركان المشكلة:[1]

ماذا ننتج: أي ماذا يتم إنتاجه من سلع وخدمات لتتماشى مع رغبات وحاجات المجتمع التي يسعى لاشباعها، وماهي الكمية التي يتم إنتاجها، فمن المعروف في المجتمع المعاصر انه توجد حاجات متعددة ومنافسة للأفراد في مجموعتهم. ولأن وسائل اشباع هذه الحاجات نادرة. فإن الأمر يستلزم ضرورة ترتيب هذه الحاجات حسب اولويتها والتوفيق بين المتعارض منها. وبمعنى آخر فبسبب ظروف الندرة النسبية يتعين تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات تحديدا نوعيا، وكميا، ثم ترتب هذه الاحتياجات وفقا لأهميتها النسبية وهذا ما يعرف بسلم التفضيل الجماعي.

كيف ننتج: أي ماهي الطريقة التي يتم اتباعها في عملية الإنتاج، فبعد ان تتحدد احتياجات المجتمع من مختلف السلع والخدمات ويتم ترتيبها وفقا لأهميتها النسبية. لابد من معرفة الكيفية التي تتم بها عملية إنتاج هذه الاحتياجات، وكذلك المشكلات التي تحيط بهذه العملية من ظروف الندرة النسبية لعوامل الإنتاج. وبمعنى آخر لابد من تنظيم عملية الإنتاج، أي حصر كل الموارد الإنتاجية المتاحة وتعبئتها وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة، هذا فضلا عن تنظيم الإنتاج في كل قطاعات الاقتصاد القومي بل وفي كل وحدة إنتاجية بحيث يتدنى حجم الضياع الاقتصادي للموارد الإنتاجية النادرة إلى أدنى حد ممكن.

لمن ننتج: أي لمن يكون هذا الإنتاج فبعد ان يحدد المجتمع رغباته نوعا وكما ويقوم بإنتاج مختلف السلع والخدمات اللازمة لإشباع هذه الرغبات، فلا بد له من التوصيل إلى طريقة يمكن من خلالها

[1] مجيد خليل حسين، عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ علم الاقتصاد** (عمان: دار زهران، 2008) ص، ص. 16،17.

توزيع هذا الإنتاج على مختلف الأفراد الذين ساهموا في تحقيقه. وبمعنى آخر يتعين تحديد مساحة كل عنصر من العناصر الإنتاجية التي ساهمت[1].

المطلب الخامس: أسباب المشكلة الاقتصادية

من الممكن حصر الأسباب الرئيسية للمشكلة الاقتصادية في:

الندرة النسبية للموارد:

أن الوسائل التي يملكها الانسان لاشباع حاجاته محدودة دائما، بمعنى أن الانسان يعيش في عالم الندرة النسبية، فالصعوبة التي واجهته في أن يحصل على كل رغباته كان عليه الاختيار، فللوصول الى هدف معين عليه أن يضحي بغاية أخرى حيث لاتكفي الوسائل المتاحة له لتحقيق كل أهدافه، فكل اختيار يتضمن في الوقت تضحية وتكلفة الفرصة البديلة تعبير مادي عن التضحية التي يتحملها الفرد حين يختار بين البدائل وتعبر الموارد أو الامكانات التي يحتاجها الانسان لاشباع رغباته عن كافة المصادر الطبيعية التي خلقها الله وسخرها للانسان من أجل انتاج السلع والخدمات، وتأخذ شكل موارد غير اقتصادية أو حرة وتعد ملكا للجميع أو شكل موارد اقتصادية، والتي يطلق عليها مصطلح عوامل الانتاج، وهي موارد محدودة ونادرة نسبيا ولايمكن الحصول عليها أو توفيرها دون بذل جهد أو ثمن لها.

الحاجات الانسانية: تعبر الحاجات على حالة نفسية تعكس الرغبة في اشباع نقص مادي أو معنوي، ويسعى الانسان للحصول على الوسائل اللازمة لتلبيتها

- ✓ خصائص الحاجات: نورد البعض منها بايجاز في مايلي

•قابلية الحاجة للاشباع

•قابلية الحاجة للإنقسام

•قابلية الحاجة للقياس

---

[1] **المكان نفسه**

•قابلية الحاجة للإحلال

•قابلية الحاجات للتعدد والتزايد باستمرار

✓ أنواع الحاجات الانسانية

وتنقسم الحاجات الانسانية الى:

•الحاجات المادية والحاجات المعنوية

يعد الغذاء واللباس والسكن من الحاجات الانسانية المادية، في حين حاجة الانسان الى الصحة والتعليم والصداقة من الحاجات المعنوية، فالحاجات المادية يلزم لاشباعها استخدام موارد مادية، والحاجات التي لايلزم لاشباعها استخدام موارد مادية يطلق عليها حاجات معنوية.

•الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية

لا تقف الحاجات الانسانية جميعها على قدر من المساواة من حيث ضرورة اشباعها، بل تتفاوت أهميتها من فرد الى آخر ومن زمان الى آخر ومن مكان الى آخر، فالحاجات الضرورية هي التي تتوقف عليها حياة الانسان، أما الحاجات الكمالية فهي التي يسهم اشباعها في اثراء حياته ويكمنه الاستغناء عنها دون أن يؤثر ذلك على حياته؛

•الحاجات الفردية والحاجات الجماعية:

إن العبرة في فردية اشباع الحاجات أو جماعية هذا الاشباع ليست بانفراد الفرد أو اشتراك الجماعة في عملية الاشباع، ولكن بمدى تنظيم الدولة لهذا الاشباع، فتظهر أهمية هذا التقسيم أساسا في وجوب تدخل الدولة في تحديد الأنشطة التي يترك أمرها لها وتلك التي يترك أمرها لنشاط الأفراد.

الاختيار والتضحية:[1]

فالاختيار هو السبب الذي يجعل منها مشكلة اقتصادية بالذات وليست تقنية، فالاختيار عملية تنطوي على الرشد وويتمثل في القيام بموازنة منفعية حرة بين بدائل ممكنة مختلفة لاختيار أفضل بديل ممكن، وبالطبع لن تكون هناك فرصة للقيام بعملية الاختيار مالم تكن الموارد غير كافية لتلبية الحاجات الانسانية

المطلب السادس: طرق حل المشكلة الاقتصادية

التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية، ونقص التخصص البشري والتقدم التكنولوجي وما إلى ذلك، يعيق إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد. يجب على كل اقتصاد أن يواجه مشاكل ما يجب إنتاجه وكيفية إنتاجه ولمن ينتج. بشكل أو بآخر، تستخدم جميع الاقتصادات طريقتين مهمتين لحل هذه المشاكل الأساسية. **هذه الطرق هي:**

(أ) **آلية السعر الحر**

(ب) نظام الأسعار الخاضع للرقابة أو تدخل الدولة.

تعرف آلية السعر بأنها نظام لتوجيه وتنسيق قرارات كل وحدة فردية داخل الاقتصاد من خلال السعر المحدد بمساعدة اللعب الحر لقوى السوق للطلب والعرض. هذا النظام خال من تدخل الدولة.

يتم تحديد سعر السلع والخدمات عندما تصبح الكمية المطلوبة مساوية للكمية الموردة. تسهل آلية الأسعار تحديد تخصيص الموارد وتحديد دخل عوامل الإنتاج ومستوى المدخرات والاستهلاك والإنتاج. آلية السعر تحدث أساسا في الاقتصاد الرأسمالي.

من ناحية أخرى، يتم تعريف آلية السعر الخاضع للرقابة على أنها نظام تدخل الدولة لإدارة أو تحديد أسعار السلع والخدمات. في الاقتصاد الاشتراكي، تلعب الحكومة دورا

[1] حنان شطيبي، **المرجع السابق**، ص، ص.21،22

حيويا في تحديد أسعار السلع والخدمات. قد تقدم الحكومة سياسة "سعر السقف" أو "الحد الأدنى للسعر" لتنظيم الأسعار.

فيما يلي كيفية حل النظام الرأسمالي والاشتراكي والاقتصادي المختلط

1. **حل المشاكل الأساسية في الاقتصاد الرأسمالي:**[1]

في ظل الاقتصاد الرأسمالي، يتم تخصيص الموارد المختلفة بمساعدة آلية السوق. يتم تحديد أسعار السلع والخدمات المختلفة بما في ذلك سعر عوامل الإنتاج بمساعدة قوى الطلب والعرض. تساعد آلية السعر الحر المنتجين على تحديد ما ينتجونه.

السلع الأكثر طلبا والتي يمكن للمستهلكين تحمل إنفاق المزيد عليها، يتم إنتاجها بكميات أكبر من تلك السلع أو الخدمات ذات الطلب المنخفض. يساعد سعر عوامل الإنتاج المختلفة بما في ذلك التكنولوجيا على تحديد تقنيات الإنتاج أو طرق الإنتاج. يعتزم المنتج العقلاني استخدام تلك العوامل أو التقنيات التي لها سعر أقل نسبيا في السوق.

أرباح عوامل الإنتاج التي يتلقاها أرباب العمل لعوامل الإنتاج تقرر القدرة الشرائية للشعب. وهذا يساعد المنتجين على تحديد المستهلكين الذين يمكن إنتاج السلع لهم بكميات أكبر أو أصغر. تعمل آلية السعر بشكل جيد فقط في حالة وجود منافسة وعدم إزعاج التدفق الطبيعي للطلب والعرض للسلع بشكل مصطنع.

2. **حل المشاكل الأساسية في الاقتصاد الاشتراكي:**

في ظل الاقتصاد الاشتراكي، تلعب الحكومة دورا مهما في صنع القرار. تتعهد الحكومة بتخطيط ومراقبة وتنظيم جميع الأنشطة الاقتصادية الرئيسية لحل المشاكل الاقتصادية

[1]" Solution to the Basic Economic Problems: Capitalistic, Socialistic and Mixed Economy ", **economicsdiscussion ,**https://2u.pw/SXGfIKI0 **, Consulter le: 2024/3/ 24).**

الأساسية. يتم صياغة وتنفيذ جميع السياسات الاقتصادية الرئيسية من قبل هيئة التخطيط المركزي.

في ظل الاقتصاد الاشتراكي، تهدف كل حكومة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال أفعالها. جميع الموارد الاقتصادية مملوكة للحكومة. يمكن للناس العمل مقابل أجور تنظمها الحكومة وفقا لكفاءة العمل. يحدد الدخل المكتسب الطلب الكلي في الاقتصاد. وهذا يساعد الحكومة في تقييم الطلب على السلع والخدمات من قبل فئات الدخل المختلفة.

3. حل المشاكل الأساسية في الاقتصاد المختلط:[1]

عمليا، لا يوجد اقتصاد رأسمالي ولا اقتصاد اشتراكي في مجمله. كلا النظامين الاقتصاديين لهما قيود. وبالتالي، ظهر نظام جديد للاقتصاد كمزيج من النظامين المذكورين أعلاه يسمى الاقتصاد المختلط. لذلك، يتم تعريف الاقتصاد المختلط على أنه نظام اقتصادي تتعايش فيه القطاعات الخاصة والقطاعات العامة وتعمل جنبا إلى جنب من أجل رفاهية البلاد.

في ظل هذه الاقتصادات، يتم حل جميع المشاكل الاقتصادية بمساعدة آلية السعر الحر وآلية السعر الخاضعة للرقابة (التخطيط الاقتصادي).

[1] Ibid

المبحث الرابع: تطور الفكر الاقتصادي في العصور القديمة والوسطى

إن دراسة التطور التاريخي الذي مر ولحق بالفكر الاقتصادي مهمة وعملية أساسية فيما يتعلق بكشف وتحديد القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية، وفيما يتعلق بالسياسة الواجب إتباعها في النطاق الاقتصادي، وفيما يتعلق بالنظم الاقتصادية التي يجب الأخذ بها.

إن تاريخ أي علم جزء لا يتجزأ من العلم ذاته، وإن من الدلائل على هذا أنه لا يمكن مثلا فهم النظريات الاقتصادية الحديثة دون فهم الآراء والنظريات السابقة التي مهدت لظهور نظريات جديدة" قامت عديد النظريات على مثالب" سلبيات" النظريات التي سبقتها، لأن الفكر الاقتصادي ليس مجرد تركيبات منطقية تفهم بذاتها، ثم إن الفكر الاقتصادي في أي مرحلة وحقبة عالج مشكلات ذلك الوقت وقدم الاجتهادات الضرورية لذلك وفق منطق وسياق تلك الحقبة، فدراسة تلك الحقب تفيدنا في فهم الوقائع الاقتصادية من الناحية التاريخية،

ظل الفكر الاقتصادي وحتى بداية العصر الحديث مختلطا بالفكر الديني والفلسفي والأخلاقي، وكانت ميزة الفكر الإنساني حول الظواهر الاجتماعية مرتبطا بأفكار غيبية، وجملة من الانطباعات البسيطة التي حاولت أن تقدم وصفا للواقع الاقتصادي في كل مرحلة معينة، ولذلك يصعب القول بأن ثمة فكر اقتصادي علمي قد قام في هذه المرحلة [1]

المطلب الأول: تطور الفكر الاقتصادي في فكر العصور القديمة

- **الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية**

عرفت الحضارات القديمة في الشرق ازدهار كبيراً مما يوحي بوجود تنظيم اقتصادي واجتماعي دقيق. وكانت هذه الحضارات (الحضارة المصرية القديمة، البابليين، الحضارة الصينية)

[1] بالي حمزة، **محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2020/2021، ص،7.

تمتـاز بالمركزيــة والزراعــة المتقدمــة والمنظمة وسيطرة الدولة على تنظيم الحياة الاقتصادية وخاصة تنظيم الري (في مصر والعراق) ولكن لا توجد وثائق كافية لمعرفة الفكر الاقتصادي في هذه الحضارات رغم وجود بعض الأفكار عن الملكية وتنظيمها في قانون حمورابي لكن هذا يهم فقط الجانب القانوني والديني وليس الجانب الاقتصادي وكانت الكتابات القديمة تقتصر على بعض الأفكار الاقتصادية والدينية وتنظيم الحكم.

عرفت الحضارة المصرية القديمة وحضارة البابليين والحضارة الصينية نوعا من الزراعة المتقدمة والمنظمة، إلى جانب هذا فقد تبلورت ملامح بسيطة لفكر اقتصادي ساد في هذه المرحلة، ومن أهم هذه الأفكار نذكر مايلي[1]:

- ذكر بعض الأفكار حول الملكية وتنظيمها في قانون حمورابي. غير أن هذه التنظيمات قد تناولت بصفة أساسية الجانب القانوني والديني، ولم تتعرض للجوانب الاقتصادية.
- كانت الكتابات المصرية القديمة قاصرة على تسجيل بعض الأفكار الفلسفية والدينية ونظام الحكم.
- نجد ملامح الفكر اقتصادي في القانون الموسوي والعهد القديم الذي أجاز العمل بالتجارة، وحرم اقتضاء فائدة على القروض فيما بين العبرانيين ولكنه يجيزها فيما بين العبرانيين.

وفي ظل هذا المجتمع البدائي اعتبرت الأرض المظهر الرئيسي للثروة، والزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي؛ فقامت الملكية الخاصة على الأرض .ولعل من أهم ما تميزت به هذه الحضارات ما يلي :

– أنها عرفت مجتمعات منظمة، بمعنى أن المجتمعات في تلك الحضارات، أو التجمعات البشرية، كانت منظمة ومجتمعة في كيانات وفي دول، ويغلب عليها التنظيم، وهذا يدل على أن هناك فكر أيضًا، ومن جوانب هذا الفكر ما له علاقة بالاقتصاد .

---

[1] **المكان نفسه**

– أنها كانت مركزية، بمعنى أنه كان هناك الدولة، والدولة قائمة ببعض الأمور، وهناك أنشطة اقتصادية وخلافه

– أن الزراعة -وهي أحد الأنشطة الاقتصادية- كانت متقدمة ومنظمة. ولن يكون الأمر كذلك ما لم يكن هناك أفكار ورؤى اقتصادية، تنظم المجال الاقتصادي في هذا المجال، وهو النشاط الزراعي .

– سيطرة الدولة على أمور الحياة الاقتصادية، بمعنى أن الدولة كانت هي المسيطرة، وهي المسئولة عن النشاط الاقتصادي، من حيث التنظيم وخلافه.[1]

- **الحضارة البابلية[2]:**

تعتبر من أقدم الدول في التاريخ وتميزت حضارتها المتطورة بالقياس في تلك الفترات الزمنية، وتميزت هذه الحضارة بالعديد من الميزات، وبعض أوجه التقدم التي تعتبر نقلة في حينه، لكن الشاهد في هذه الحضارة على وجه التمثيل: أنه ورد ما يعرف: بـ" قانون حمورابي"، أو "قوانين حمورابي." وقوانين "حمورابي": عبرت في جوهرها عن:

- مصالح طبقة الأحرار الأثرياء والجنود، وبالرغم من تشير إلى هدف حماية الضعيف من القوي، إلا أنها أكدت بالأساس على حق الأحرار في امتلاك الأراضي، والرقيق، والتصرف المطلق بهم .
- طبقة الحرفيين الأحرار، وكذلك دور الصناع، الذين كانوا يمتلكون بعض الأشغال البسيطة .
- طبقة الرقيق، وتمثل أهمية خاصة في هذه القوانين، وتشكل السواد الأعظم في دولة بابل؛ حيث كان الرقيق يمثل الطبقة المستغلة المحرومة من الحقوق الإنسانية.

---

[1] **المرجع السابق**، ص.9

[2] إلياس شاهد، حمزة بالي، "تاريخ الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع.10، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، 2017، ص. 3

وخلاصة القول إن لهذه القوانين علاقة بالنشاط الاقتصادي، ولها دلالة اقتصادية، مما يعني أن هناك فكر اقتصادي. وكان هناك إسهام فكري اقتصادي لدى الحضارة البابلية، إضافة إلى ما ورد عن الملكية وتنظيمها وهذا أيضًا قضية اقتصادية[1].

- **الحضارة المصرية، أو الفرعونية:**

الدولة في تلك الفترة كانت سلطة مركزية في مصر، وذات أبعاد اقتصادية وسياسية وكانت تملك وسائل إنتاج رئيسة وبالأخص في الأراضي؛ لأن مصر أرض زراعية، وكان النشاط الزراعي في تلك الفترة على وجه الخصوص له دور كبير، وكانت الطبقة الحاكمة والحاشية، تعفى من الأعمال البدنية وممارسة النشاط الاقتصادي، وكان عملها مقصوًرا على النواحي الفكرية فقط.

من الأمور التي تدل على أن الحضارة المصرية، كان لها إسهامات فكرية في تاريخ الفكر الاقتصادي:

- ظهور بعض الأمور، مثل ظهور نوع من تقسيم العمل .
- استقرار الزراعة في حقول ثابتة .
- تنظيم أعلى للموارد المالية، والبشرية .وهو أمر مهم له علاقة بالسماح بالعمل بالتجارة، وهو ما يعرف ب "القانون الموسوي"؛ لأن العمل بالتجارة لم يكن مسموحًا به على القانون الموسوي، نسبة إلى موسى عليه السلام

- **الحضارة الصينية:**

تميزت أو أسهمت بالكثير في بزوغ الأنشطة الاقتصادية، ولعل من أهم ما شاركت فيه الحضارة الصينية، وله جانب اقتصادي اختراع الورق، ويعتبر هذا دليلًا على أن الحضارة الصينية كانت متقدمة، لكن لم يصلنا عنها الكثير، وهذا لا يعني أن ننفي وجود فكر اقتصادي لدى الحضارة الصينية.

---

[1] **المرجع السابق**، ص.4

- **الحضارة الفينيقية:**

فقد كان للفينيقيين نشاط معروف، وتقاليد تجارية، وملاحية، وهذا نشاط اقتصادي، وهذا يدل على أن هناك فكر اقتصادي، لكن الأمر كما هو في الحضارات الأخرى، لم يصلنا عنه الكثير من الأفكار، أو لم يصلنا عنها إلا النزر اليسير[1].

- **الأفكار الاقتصادية لدى اليونان:**

تميزت الحضارة اليونانية بسيادة النظام العبودي لذلك كانت المشكلات الاقتصادية المثارة قليلة الأهمية، ورغم تصدر بعض الفلاسفة للكتابة في عديد المجالات بالخصوص" أفلاطون وأرسطو" لكن ما يلاحظ أن أفكارهم كانت محدودة وضئيلة للغاية بالإضافة إلى تغليب الجانب النظري على العملي والواقعي، كما أن حكام الدولة كانوا يقدمون الجانب السياسي على الاقتصادي" الذي لم يكن ذو أهمية بقدر التحديات الأخرى خاصة الديمقراطية والجوانب الأخلاقية والدينية بوصف أن الفلاسفة اليونانيون جاءوا كمصلحين وفلاسفة ولهذا جاءت بحوثهم وإسهاماتهم " ما ينبغي أن تكون عليه الأفراد والمجتمعات

للحضارة اليونانية." كما أن الحضارة اليونانية كانت تقوم على نظام الرق والعبودية، فالعبيد هم من كان يقوم بأعمال الإنتاج وخدمة الأرض والصناعة وغيرها، فارتبط العمل في ذهن اليونانيين بالرق والعبيد وهو ما ولد شعور بالاحتقار للعمل والنشاط الاقتصادي عموما، إلا أن هذا لم يمنع وجود تراث فلسفيا لدى فلاسفة اليونان خاصة أفلاطون وأرسطو الذين قدموا إسهامات اقتصادية تسهم في تنظيم الدولة في أثينا واسبرطة، حتى أرجعت كلمة الاقتصاد إلى الحضارة اليونانية" تدبير شؤون المنزل" ومن الأفكار البارزة لأفلاطون للظواهر الاقتصادية" تقسيم العمل الذي اعتبره ضروري للتقسيم الطبقي الموجود وهو أساس زيادة كفاءة الأفراد بشرط أن يكون التقسيم على أساس المهارات التي يمتلكها الأفراد بصورة طبيعية، كما اعتبر النقود وسيلة لتسهيل التبادل واقترح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية وهو أول من نادى بأن تكون للنقود قيمة مستقلة عن قيمتها

[1] **المكان نفسه**

الذاتية". أما الفيلسوف أرسطو فقد ميز بين القيمة الاستعمالية- تعتمد على قيمة منفعة الشيء بالنسبة للشخص- والقيمة التبادلية- التي يتم فيها تحديد معدل التبادل بين السلع بعضها مع بعض- واستنتج العلاقة التي تجمعهما، واعتبر الأثمان القائمة على الاحتكار غير أخلاقية فهي أثمان غير عادلة، واختلف مع أفلاطون في مسألة النقود" استخدام النقود كمقياس للقيمة وكوسيط للتبادل"، كما تكلم عن إمكانية التوفيق بين المصلحة الشخصية والعامة،[1]

- **الافكار الاقتصادية عند الرومان:**

انشغل الرومان بالحروب والسياسة أكثر من الاقتصاد، لكن التنظيمات القانونية التي برعوا فيها أخبرتنا عن جانب مهم من اهتماماتهم في الجانب الاقتصادي، مثل القانون الطبيعي القائم على الصفة المطلقة للملكية الفردية، فالقانون الروماني هو الذي أعطى الملكية الخاصة هويتها، وأعطى الحائز الحق ليس التمتع بما يملكه واستعماله فقط وإنما سوء الاستعمال أيضا،وأصبح انتهاك الملكية الخاصة يعاقب عليها القانون الروماني، ومن بين المفكرين الرومانيين الذين تكلموا في المجال الاقتصادي" شيشرون" فوضع شيشرون المهن والحرف كتفضيل أول، Seneca وسنيكا " Cicero، فوضع الزراعة في المقام الأول وبين عيوب المهن الأخرى من صناعة وتجارة، وهاجم نظام الفائدة وشبهه بالقتل، أما سنيكا فقد بين أن النقود هي أصل غالبية الشرور والآثام والظلم[2].

وبالرغم ان الحضارة الرومانية اهتمت بالقانون كثيرا، إلا أنها لم تهمل الاقتصاد فأعطت الفرد الحق في عقد ما يشاء من العقود بما يملك، واعطى الملكية الخاصة هويتها التي حافظت عليها إلى اليوم والمتمثلة في حق المالك بالتمتع بما يملك وسوء استعماله أيضا[3].

المطلب الثاني: تطور الفكر الاقتصادي العصور الوسطى

ويتمثل في أهم الأفكار الاقتصادية التي ظهرت في أوربا عند المسلمين.

---

[1] خالد سعد زغلول، **المرجع سابق**، ص،11

[2] **المرجع سابق**، ص.19

[3]. بوشنافة أحمد، ولعلى فاطمة، **مدخل إلى الاقتصاد** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2018)، ص. 11.

أ. الأفكار الاقتصادية في أوروبا:

تتلخص أهم الأفكار الاقتصادية من خلال فكر توماس الاكويني "المركز على التوفيق بين الدين والفلسفة، وقد مثل النظام **T Aquinas**" القطاعي أحد أهم الأنظمة السائدة آنذاك وهي قائمة على مايلي:

- كل إقطاعية تمثل وحدة مستقلة ولا تتعامل مع باقي الإقطاعيات.

- الزراعة هي النشاط المهيمن على النظام الإقطاعي

- قسم المجتمع إلى طبقتين؛ طبقة الإقطاعيين والنبلاء والتي تحتكر الأرض وتحصل على الجزء الأكبر من محصول الزراعة، والطبقة الثانية وهم الفلاحون الذين يعملون لدى الإقطاعيين ويحصلون على مردود بسيط يكفي لسد الحاجات الضرورية وفقط.

- كانت هنالك صناعة يدوية موجهة لسد حاجات الأسواق المحلية

- الكنيسة هي المسؤولة عن التعليم، ونادى رجال الدين بتطبيق تعاليم الديانة المسيحية على جميع مناحي الحياة بما فيها النشاط الاقتصادي." وقد كرس هذا حب العمل وتحريم الفائدة والأجر العادل والثمن والربح العادل[1]"

ب. الأفكار الاقتصادية عند المسلمين:

إذا كانت العصور الوسطى هي عصور ظلمات فهي الظلمات بالنسبة لأوربا، فقد كانت متزامنة مع ازدهار حضاري عرفته الدول الإسلامية، فانتقل مركز الإشعاع الحضاري إلى الدولة الإسلامية، وازدهرت الفلسفة والعلوم، والتاريخ حافل بأسماء كبيرة نبغت في شتى العلوم، مثل الفارابي، جابر بن حيان، وابن رشد وغيرهم، وسنستفيض في فكر كل من: ابن خلدون، المقريزي

[1] حسين علي الرفاعي، **المرجع السابق**، ص.77

- **مبادئ تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي**

الإسلام في أحد اركانه الخمسة التي بني عليها، مؤسسة اقتصادية قائمة بذاتها، وهي الزكاة. والتي إذا ما قامت مثل ما أريد لها أو ما أراد لها الشارع، فإنها ستسهم اسهاما كبيرا في تحقيق الرفاهية والقضاء على كثير من المشاكل التي يعيشها المجتمع المسلم. القواعد الأساسية التي انطلق منها المفكرون المسلمون:

- أن الإسلام أقر الملكية الفردية المقننة حيث نلحظ أن الملكية الفردية الإسلامية، بالملكية الخاصة، كما اهتم بالملكية العامة[1].

- أتى الإسلام أيضًا بحفظ الضرورات الخمس، ومن ضمنها المال؛ لذا فالإسلام يحفظ المال ويقدر ويستشعر أهميته، وأنه لا حياة من دون مال، لكن في الإطار الشرعي الذي ينظم هذه القضايا.

- حث الإسلام على العمل واهتمامه به في تشريعاته المختلفة، والمؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف. فالإسلام قد اهتم بالعمل، وهذا إطار عام للأفكار الاقتصادية والإسهامات، أو القواعد الأساسية لإطار الفكر الاقتصادي الإسلامي.

- أن الإسلام في مصدريه الأساسين: القرآن الكريم، والسنة المطهرة، حرم الربا وغلظ في ذلك والربا محرم بكل أنواعه.

- تنظيم السوق والمعاملات، ونهى عن الاحتكار، وزيادة على ذلك نجد ان هناك تصورات تتعلق ببعض الظواهر والقضايا الاقتصادية، كالدولة، والسوق المالية، والحسبة، والنقود والقضايا ذات العلاقة ببعض الأنشطة الاقتصادية كالفلاحة والزراعة وغيرها من الأمور كل هذه الأمور تعطينا دلالة على أن الإسلام اهتم بهذه القضايا التي تعتبر إطارا عاما للأفكار الاقتصادية.

---

[1] بالي حمزة، **المرجع سابق**، ص.31

- قضايا الثمن العادل وعلاقته بقضايا الاحتكار وتحريم الاحتكار .
- الزكاة وتنظيمها، وأنها مؤسسة مالية قائمة بذاتها، وهي ركن من أركان الإسلام.
- القضايا ذات العلاقة بالنمو والتنمية، فالدين الإسلامي أرسى مجموعة من القواعد المنظمة لعمارة الأرض[1].
- الاقتصاديات الحديثة بالسلع العامة، الأمن، الدفاع، الطرقات وخلافه، مما تعرف بالسلع العامة التي يعجز عنها القطاع الخاص. وأكد الإسلام أيضًا على هذه القضايا، وأن الدولة مسئولة عن هذه الأمور.

الفكر الاقتصادي الإسلامي عند ابن خلدون

العلامة" ابن خلدون"، المولود عام (1330 م)، والمتوفى عام (1406 م)، وهو عبد الرحمن بن خلدون، ولد في تونس، وهو رجل دولة، بمعنى: أنه تولى الوزارة وتولى القضاء. وهو مؤرخ وعالم، واشتهر أكثر ما اشتهر به، أنه مؤسس علم الاجتماع، لكنه ذو إسهام غزير في القضايا الاقتصادية، ضمن ابن خلدون أفكاره الاقتصادية في كتابه القيم "العبر وديوان المبتدأ والخبر"، ولكن مقدمة هذا الكتاب هي التي احتفظت بحجة علمية، وهي المعروفة الآن بكتاب "مقدمة ابن خلدون"، وهي أول بحث علمي في كيفية دراسة التاريخ على أسس علمية وتحليلية. وقد أراد ابن خلدون من خلال هذه المقدمة أن يبين كيفية دراسة التاريخ والعوامل التي تؤدي إلى سير الأحداث والعلاقة بين مختلف الوقائع والأحداث، [2]

العدل أساس العمران الاقتصادي[3] :

لأن" العدل تُحْفظ به العمارة فالظُّلم يخلُّ بحفظها"، ويترجم الظلم في البلد من خلال" وضْع الضّياع في أيْدي الخاصَّة"، وكذلك يقوم المفسدون" بالعدوان على النَّاس في أموالهم"؛ لذا فإنَّ ابن

---

[1] **المرجع سابق**، ص. 32

[2] **المكان نفسه**

[3] مولاي المصطفى البرجاوي، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، **الالوكة الثقافية**، في 2024/3/31، نقلا عن:

https://2u.pw/TIy4XBMg

خلدون يُزْجِي نصيحةً ليتَ كلَّ الحكَّام الفاسدين وأعوانهم يأخذون بها: "علينا أن ننزع الظلم عن النَّاس؛ كي لا تخْرب الأمصار وتكسد أسواق العمران، وتقفر الديار، خاصَّة وأنَّ الشَّارع أشار في غير موضع إلى تحريم الظلم."

يقوم ابن خلدون بالذَّهاب إلى أبعد من الحديث عن رفْع الظلم إلى المُدَد الزمنيَّة التي تستغْرِقها الدَّولة حتى تظهر آثار الظُّلم فيها، حيث يقول" :إنَّ نقْص العمران بالظُّلم يقع بالتَّدريج"، ويتوقَّف طولُ وقِصَر زمن الخراب" حسب كِبَر حجْم المِصْر."

ويقول" :يقع الخراب بالظُّلم دفعةً واحدةً عند أخْذ أموال النَّاس مجَّانًا، والعدْوان عليْهم في الحُرم والدماء، ويقع الخراب بالتدريج"، بإحْدى الوسائل الثَّلاثة الآتية:

- بذرائع باطلة يتوسَّل بها؛ كالمكوس "الضَّرائب" المحرَّمة والوظائف الباطلة.
- تكْليف الأعمال وتسخير الرعايا بها حيثُ يغتصبون قيمة عملهم.
- التَّسلُّط على النَّاس في شراء ما بأيديهم بأبْخس الأثْمان.

القوانين الاقتِصاديَّة عند ابن خلدون:

وقدِ اكتشف ابنُ خلْدون قوانين اقتِصاديَّة متعدِّدة، طبعًا استِنادًا إلى كتاب الله وسنَّة الرسول- صلَّى الله عليْه وسلَّم - وفقه الواقع، يُمكن أن تصنَّف في مجموعتين:

✓ المجموعة الأولى: تتضمَّن قوانين تعمل على تفسير نقْل المجتمع من حالةٍ إلى حالة أخرى، أو من مرحلةٍ إلى مرحلة.

✓ والمجموعة الثَّانية :تتضمَّن قوانين تعْمل على تفسير متغيِّرات اقتِصاديَّة معيَّنة .

من أمثِلة النَّوع الأوَّل :القانون المفسّر لعلاقة العمران بالصَّنائع، والقانون المفسّر لعلاقة العمران بالعلم والتَّعليم.

ومن أمثِلة النَّوع الثَّاني: القوانين المفسّرة للأثْمان، المتضمّنة في نظريَّة القيمة عند ابن خلدون.

وفائِدة القانون عند ابن خلدون يُحَدِّدها النَّص السَّادس، فالقانون مِعْيار للصِّدق والصَّواب، أو هو مِعْيار لتَمْيِيز الحقِّ من الباطل، والقانون عنده معيار لتمْييز الحقِّ من الباطل، وبذلك تكون له مرجعيَّة بالنسبة للماضي والحاضر، ولَم يسحب ابن خلدون مرجعيَّة القانون إلى المستقْبل؛ والسَّبب في ذلِك هو إيمانه بأنَّ الغيب للّٰه يُجريه وفْقَ إرادته[1].

وخلاصة الأفكار الاقتصادية لابن خلدون[2]:

– وضح وظائف النقد كمقياس للقيمة وكأداة لاختزان الثروة ووسيلة للتراكم وسبق بذلك كلا المدرستين الفيزيوقراطية (الفرنسية)التي ظهرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر على أيدي فرانسوا كه نه (1649- 1774) معتبرة الزراعة النشاط الاقتصادي الوحيد الذي هو مصدر القيمة، والمركانتلية (القرن 16-18) التي اعتبرت التجارة هي النشاط الاقتصادي الوحيد المقبول.

– وضّح دور الدولة في الحياة الاقتصادية فسبق بذلك جون ستيوارت ميل بأكثر من ثلاثة قرون.

– فرّق بين العمل المنتج والعمل غير المنتج (المعاش الطبيعي وغير الطبيعي) وقد سبق بذلك آدم سميث.(1790 – 1723)

– فرّق بين العمل البسيط والعمل المركب فألمح لما أفاض فيه ماركس قبل أربعة قرون.

– رتب الأنشطة الزراعة تبعاً لأهميتها حيث الزراعة فالصناعة والتجارة بشكل واع سبق به الفيزقراطيين الذين اعتبروا أن الزراعة هي النشاط المنتج الوحيد وسبق المركانتليين الذين اعتبروا التجارة هي أفضل النشاطات الاقتصادية.

---

[1] **المكان نفسه**

[2] أسامة قاضي، العدل أساس العمران الاقتصادي: ابن خلدون والاقتصاد السياسي، **Almultaka**، في 2024/3/23 نقلا عن https://2u.pw/RF2e0Ocy

– وضّح نظريته في القيمة-العمل واعتبر العمل هو أساس القيمة ومصدر الثروات لاحجم المعادن الثمينة التي لديها كما قال المركانتليين " إن المكاسب إنما هي قيم الأعمال فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمتها بينهم فكثرت مكاسبهم...فتنفق أسواق الأعمال والضائع ويكثر دخل المصدر وخروجه ويحصل اليسار لمنتحلي ذلك من قبل أعمالهم ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثم زاد الترف تابعاً للكسب وزادت عوائده وحاجاته واستنبطت الضائع لتحصيلها فزادت قيمتها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية ونفقت الأعمال بها أكثر من الأول وكذا في الزيادة الثانية والثالثة"سابقاً بذلك آدم سميث.

– أبدع في توضيح مكانة قيمة تقسيم العمل في العمران الاقتصادي " وكذلك يحتاج كل واحد منهم أيضاً في الدفاع عن نفسه إلى الاستعانة بأبناء جنسه"

– وضح نظرته الواعية للسكان وأكد على دورهم الاقتصادي وتجاوز روبرت مالتوس (1766-1834) بما قدمه من تشاؤمية زيادة عدد سكان، بينما أكد ابن خلدون قبله بثلاث قرون عن حاجة العمران والنماء لكثرة السكان وأظهرها كعامل ايجابي في بناء الأمم، ونماء أية حكومة وزيادة ثروتها إنما يتناسب طرداً مع عدد سكانها " إن عظمة الدولة واتساع نطاقها وطول أمدها (متوقفٌ) على نسبة القائمين بها في القلة والكثرة "

– أوضح رؤيته التي تقترب من فهم الاقتصادي البريطاني البارز جون مينارد كينز (1883- 1946) في التضخم الناشئ عن جذب الطلب[1].

-11سبق ابن خلدون المركانتليين الذين قدسوا المعادن الثمينة واعتبروها مصدر الثروات الحقيقية فقد بين ابن خلدون أن الذهب والفضة هما شكل القيمة وهما أداة لتبادل تلك القيمة في السوق " ان الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متحول وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب وان اقتنى سواهما في بعض الأحيان فإنما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما في بعض الأحيان فإنما هو لقصد تحصيلهما بمايقع في غيرهما من حوالة الأسواق التي هما

[1] **المكان نفسه**

عنها بمعزل فهما أصل المكاسب والقنية والذخيرة وإذا تقرر هذا كله فأعلم أن مايفيده الإنسان ويقتنيه من المتحولات إذا كان من الصنائع فالمفاد المقنى من قيمة عمله وهو القصد بالقنية إذ ليس هناك إلا العمل وليس بمقصود بنفسه للقنية" أي أن العمل هو الأصل في القيمة وقد يحفظ على شكل نقد سواء أكان ذهباً أم فضة.

إن خلاصة مقولة ابن خلدون تقتضي تحقيق العدالة لأنها مصدر التنمية الاقتصادية الحقيقية وبها فلاح الأمم ونهوضها، ولقد بشر ابن خلدون الحكومات التي تضطهد شعوبها بحجج سياسية واقتصادية بأن مصيرها الانحطاط والزوال.

الفكر الاقتصادي الإسلامي عند تقي الدين المقريزي [1]

هو مفكر اقتصادي كان له إسهام واضح في القضايا الاقتصادية، وهو أيضًا في فترة العصور الوسطى، وهو العلامة تقي الدين أحمد بن علي المقريزي الذي عاش في فترة " 1364، 1454"، ولد في القاهرة، ويعتبر عميدا للمؤرخين في العالم العربي والإسلامي في تلك الفترة، ألّف الكثير من المؤلفات التي تناول فيها أمورا اقتصادية عدة تأثر المقريزي بابن خلدون ومنهجه في تمحيص الظاهرة واكتشاف منطقها، إلا أنه سلك مسلكا آخر في تفسير الظواهر.

فابن خلدون كان يفسر الظواهر (بالذات الظواهر الاقتصادية) من خلال نظرية القيمة، أما المقريزي حاول تفسيرها على أساس نقدي، ونعني بذلك التحليل المبني على ما له علاقة بالنقود ودورها في الاقتصاد، أو ما يسمى اليوم بالسياسة النقدية. ومساهمة المقريزي في الاقتصاد تتضح من خلال اهتمامه بتحليل أسباب الظاهرة التاريخية، وباهتمامه ببعض المشكلات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال لا الحصر: قضايا وأمور النقود والغلاء، توزيع الدخل، وقضايا السوق أو الأسواق[2]

اهتم المقريزي بعديد القضايا ذات الطابع والبعد الاقتصادي من خلال تسجيلها وتدوينها كظاهرة تاريخية بدقة، ثم الاهتمام بأسباب هذه الظواهر. ولعله في ذلك تأثر كثيرا بمنهج أستاذه ابن

---

[1] بالي حمزة، **المرجع السابق**، 37

[2] **المكان نفسه**

خلدون في تمحيص الظواهر وتحليلها وكشف قوانينها. وتبرز أهم مساهمات المقريزي في الاقتصاد من خلال بعض القضايا الاقتصادية التي حللها مثل النقود والغلاء ومعاملات الأسواق والميزانية[1].

فقد اهتم العلامة المقريزي بالمشكلات الاقتصادية وحلل الظواهر النقدية المختلفة. ويقوم البحث على كتابه: إغاثة الأمة بكشف الغمة. الذي يعتبر عمدة البحث والدراسة، أين حلل ظاهرة المجاعة وأهم العوامل والأسباب التي تؤدي إلى حدوثها أو ما يمكن الاصطلاح عليه بالأزمة في المجتمع الرأسمالي. وشخص النقص في إنتاج قيم الاستعمال من المنتجات والسلع وارتفاع أثمانها، وبين أثر العامل النقدي فيما يتعلق بكمية النقود المتداولة في النشاط الاقتصادي من خلال أثرها في المستوى العام للأثمان. كما أبرز ظاهرة اختفاء النقود المعدنية النفيسة تاركة المجال للنقود النحاسية بسبب ارتفاع الأثمان الذي أدى إلى خفض القيمة الشرائية للنقود في مقابل ارتفاع ثمن الذهب والفضة مقارنة مع سعر الصرف مما جعل العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة[2].

---

[1] بويلي سكينة، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر - باتنة 1، 2015، ص، ص. 243، 198

[2] طرح المحللون الاقتصاديون المعاصرون عبر السنوات نظريات عديدة لشرح الظواهر الاقتصادية المتعلقة بالنقود والسلع وأسس التبادل، وقد كان للحضارة العربية والإسلامية إسهامات كثيرة في إطار النظرية الاقتصادية القائمة على أسس الشريعة اتضح لاحقا أنها كانت فيها سابقة للنظريات المعاصرة، وبينها ما يعرف بـ"قانون غريشام". وملخص النظرية أنه عند تعدد أنواع النقود أو العملات في المجتمع فإن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول، لأن الناس يفضلون بذل الرديئة ثمنا لما يشترون، ويحفظون الجيدة لأنفسهم، فتختفي من السوق. يشير العديد من الخبراء إلى أن الواضع الحقيقي لأسس النظرية "قانون غريشام" التي باتت تعرف بـ"قانون غريشام" هو العلامة المؤرخ أحمد بن علي المقريزي ذلك أنه ينسب الاقتصاد المعاصر الفضل في وضع أسس هذه النظرية إلى الاقتصادي الإنجليزي، طوماس غريشام، الذي عاش بين عامي 1519 و1579، وتقوم نظريته على أنه بحال وجود نوعين من النقود بالسوق، نوع جيد تعرض لتخفيض قيمته وآخر رديء رفع المشرع من قيمته بشكل يفوق الواقع فإن النقد الرديء يطرد الجيد من السوق. وكون النقود باتت سلعة في الاقتصاد الرأسمالي، فإن نظرية "قانون غريشام" تنطبق على جميع السلع التي تشهد ظروفا مماثلة توجد فيها سلع تفوق قيمتها الحقيقية القيمة التي يُطلب فيها من الناس دفعها بموجب القانون، ففي سوق السيارات تقوم السيارات المستعملة بشكل محدود أو المعاد تجديدها بالسيطرة على السوق وطرد السيارات الجديدة التي يتراجع الإقبال عليها وذلك لأن التجار سيؤكدون بأن سياراتهم

- الاحتكار

أولى المقريزي موضوع الاحتكار أهمية كبيرة نظرا لارتباطه وتأثيره في أمور أخرى مثل الأجور والأسعار. كما أن للسياسة الاقتصادية للدولة دورا هاما في تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال مجموع الإجراءات والآليات التي تعتمدها لضمان المنافسة في الأسواق وبالتالي منع الاحتكار، إضافة إلى أن للغلاء أسباب أخرى غير الاحتكار.

- أسباب الغلاء وتعاقب الرواج والكساد

حلل المقريزي في كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة أسباب الغلاء الشديد في الأسعار وما صاحب ذلك الغلاء من انتشار للفقر ومجاعة، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 796 ه إلى808 ه. فقد استنتج أن لهذا الغلاء الفاحش أو ما يعرف بالتضخم الجامح أسباب عدة أهمها العوامل والظروف السياسية الناجمة عن مسؤولية الزعماء والحكام وتقصيرهم في معالجة الأمور ورعاية مصالح الرعية. واستعرض ظاهرة الغلاء التي حدث في فترات زمنية سابقة عن عصره، ويقرر في بداية مؤلفه أن الغلاء والرخاء ظاهرتان متعاقبتان عرفتا منذ القدم، فهي عامة على مر الزمن واختلاف الأقطار. وربط الغلاء بسوء الحالة الاقتصادية للناس، والرخاء برخص الأسعار[1].

المستعملة بشكل محدود أو المعاد تجديدها مساوية من حيث الجودة لتلك الجديدة ما سيدفع الزبائن إلى الإقبال عليها لتوفير المال نظرا لعدم وجود ما يميزها عن الجديدة.

[1] **المكان نفسه**

المبحث الخامس: تطور الفكر الاقتصادي للمدرسة التجارية والمدرسة والطبيعية

يمكن القول إن الحديث عن النظرية الاقتصادية كعلم مستقل واضح المعالم من حيث الموضوع والمنهج، لم يبدأ بشكل متكامل إلا مع النظرية التقليدية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر. ولا يحول ذلك دون القول بأن إرهاصات هذا العلم قد بدأت قبل ذلك بفترة طويلة. وإذا كانت الحضارات القديمة والعصور الوسطى لم تتناول الفكر الاقتصادي إلا بشكل عارض ضمن الأفكار الدينية أو الأخلاقية أو القانونية، فقد بدأ الاهتمام بالسياسات الاقتصادية مع نشأة الدولة الحديثة وخاصة في القرن السادس عشر. وظهرت عدة اتجاهات فكرية تناولت العديد من الأفكار، أهمها ما عرف بالتجاريين ثم الطبيعيين.[1]

المطلب الأول: تطور الفكر الاقتصادي في المدرسة التجارية

يعد الفكر التجاري من أقدم المذاهب الاقتصادية، ظهر مع بداية القرن السادس عشر متأثرا بمجموعة من الظروف السائدة آنذاك، منها: انهيار النظام الإقطاعي، ظهور حركات الهجرة من الأرياف إلى المدن، فأصبحت هذه الأخيرة مركزا للتجارة والتداول نتيجة للتوسع السكاني الكبير، مما ساهم في تغير النشاط الاقتصادي القائم على الإنتاج للاستهلاك الذاتي إلى نظام انفصل فيه المنتج عن المستهلك، وأصبح بينهما وسيط يسمى "التاجر" يقوم بتوزيع الإنتاج. وقد غطت مرحلة الرأسمالية التجارية الفترة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر. نشأت عدة أفكار للمفكرين التجاريين مستندة في ذلك على مجموعة من المبادئ، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: تدخل الدولة في الحقل الاقتصادي: إن حجر الأساس في التفكير التجاري هو تحقيق فائض دائم في ميزان المدفوعات، وذلك لضمان تدفق المعدن النفيس. ولكن ما هي السياسات التي اتبعوها لتحقيق ذلك؟ بالنسبة للسياسات الخارجية من رقابة على الصرف،

[1] البلاوي حازم، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، ط.1، مصر: دار الشروق، 1995، ص، 35.

وتحديد الاستيراد فقد تناولناها من قبل، أما التدخل في الشئون الداخلية فقد أخذ شكلا متعنتا في فرنسا، ولم يكن هذا النوع من التدخل المتعنت موجود في انجلترا لوجود البرلمان، ولكن هذا لم يمنع من وجود الاحتكار وحصول التجار وكبار رجال الأعمال على أرباح احتكارية، حيث أنها تعتبر ريع نتيجة لوضعهم المتميز، أما "هيل" فقد عارض ذلك بشدة ورأى أن التدخل في عمل السوق غالبا ما يفشل أمام السلوك التلقائي لتغير الأسعار والأرباح وأن كل شخص سيتبع الطريق الذي يراه أكثر ربحية، وقد رأى "آدم سميث" بأن المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي هو المصلحة الشخصية، هذا الاتجاه الذي يدعو إلى الحرية في اتخاذ قرارات الإنتاج والأسعار إنما يخدم طبقة أصحاب الثروات.[1]

ثانيا: الذهب والفضة منبع الثروة: اعتبر التجاريين الذهب والفضة أساس الثروة، فمقياس ثروة الفرد يجب أن تقاس بما يملكه من ذهب أو فضة لأنه عن طريقهما يستطيع شراء ما يريد من منتجات، وما يصدق على الفرد يصدق عل الدولة، لذا يجب أن تسعى الدولة لتنمية ثروتها لتحقيق القوة، ويكون ذلك عن طريق زيادة ما تملكه من معادن نفيسة وبصفة خاصة الذهب والفضة. ولذلك إذا استطاعت الدولة أن تبيع للدول الأجنبية سلعا وخدمات (الصادرات) أكثر مما تشتريه منها (الواردات)، ويلزم ذلك وجوب العمل من الدولة على تحقيق فائض في الميزان التجاري، وهذا سيسمح برفع رصيدها فتصبح في هذه الحالة دائنة للدولة الأخرى ما يسمح لها بطلب سداد الدين بالذهب والفضة (معادن نفسية)، يؤدي زيادتها إلى زيادة قوة الدولة خاصة الحربية إذ تستطيع به تجهيز الجيوش والإنفاق عليها، فرصيد الدولة من الذهب والفضة وإن كان يدخل خزائن التجار إلا أنه يشكل قوة لها عن طريق الضرائب أو القروض الإجبارية التي تتحصل عليها من التجار.[2]

كما أن الدولة يجب عليها لنفس هذا الغرض أن تنقص بأكبر قدر من استهلاكها وأن تقوم باستغلال مناجم للذهب والفضة - إذ كانت تحوزها- إلى أقصى درجة، والسبيل الأخر إلى ذلك هو

---

[1] بقة حسان، **المرجع السابق**، ص.72.

[2] **المكان نفسه**

أن تسعى الدولة إلى ضم المستعمرات التي تحتوي على مناجم للذهب والفضة بقصد استغلال هذه المناجم واستنفاذ ما فيها من معادن نفسية.

أهم المدارس التجارية:

قام المذهب التجاري في أنحاء أوروبا عامة، غير أن أشهر الدول التي تبنته هي اسبانيا، فرنسا وانجلترا، وفي كل من هذه الدول قامت مدرسة تختلف من حيث توجهها بعض الشيء، فالمدرسة الإسبانية، والتي تسمى المركانتيلية المعدنية تنادي بضرورة تقوية نفوذ الدولة عن طريق جلب أكبر قدر من الذهب والفضة، وتشجيع استغلال إسبانيا مناجم مستعمراتها الغنية بالذهب والفضة، ووضع قيود على التجارة الخارجية، ومنع تصدير الذهب إلى الخارج. وهذه الإجراءات كان الغرض منها زيادة حصيلتها من المعدن النفيس.

أما المدرسة الفرنسية فقد اعتبرت أن ثراء الدولة يتحقق بتشجيع الصناعات المحلية لزيادة حجم الصادرات، لذلك تسمى والمركانتلية الصناعية، ومن أبرز مفكريها **كولبير** الذي كان يعتقد أن وفرة المعادن الثمينة في الدولة دليل على قدرتها وقوتها، وأن تلك الزيادة لا تتحقق إلا على حساب الدول الأخرى لأن كمية المعادن الثمينة في أوروبا محدودة، ولذا لا يمكن زيادة النقود في فرنسا إلا بأخذ الكمية نفسها من دول مجاورة. وقد تدخلت الدولة لتنظيم التجارة وفرضت بعض القيود لتشجيع الصناعة، فاتخذت إجراءات لمنع ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومنع ارتفاع الأجور، ومنح المساعدات والإعفاءات الضريبية للمصانع، وفرض الحماية الجمركية لمصلحة الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى إعفاء المواد الأولية من الضرائب، وتأسيس شركات تجارية كبيرة لتصريف المنتجات الصناعية في الخارج.[1]

وبهذا التوجه اتخذت المدرسة الإنجليزية اتجاها تجاريا على غرار المدرسة الفرنسية، فهي ترى أن عائدات الصادرات يجب تسخيرها في شراء المواد الأولية، وكانت وسيلتها الوحيدة في الحصول على المعدن النفيس هو تحقيق فائض في الميزان التجاري بتصدير قدر من السلع أكبر من وارداتها،

[1] **المرجع السابق**، ص.73.

وهذا الفائض يدفع ذهبا من الخارج. فسياسة إنجلترا التجارية في الحصول على الذهب اعتمدت على طريقة غير مباشرة، وهي تشجيع الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري.

وقد حرصت الدول الأوروبية الكبرى على تدعيم هذه السياسات عن طريق توسيع نفوذها الاستعماري، وتطبيق ما عرف باسم العهد الاستعماري، واعتبروا المستعمرات ما هي إلّا مناطق جعلت لخدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية.

- **الانتقادات الموجهة للمذهب التجاري**

يُعاب على هذا المذهب أنّه ذو توجه شمولي تقتصر نظرته على الدولة كفاعل اقتصادي، ولا يعني بتصرفات الأفراد ومشكلاتهم الاقتصادية، وحتى التحليل الاقتصادي للظواهر والعلاقات فيما بينها فإنه لم يحظ بعناية من التجاريين، لأن المفكر التجاري أقرب إلى الداعية منه إلى صاحب التحليل. وإذ المذهب التجاري يهدف أساسا إلى زيادة ثروة الدولة، فإنه يشجع على استعباد الشعوب وسرقة ثرواتهم، وهذه الأفكار هي التي أسست لفكرة الاستعمار وجعلت العديد من الدول خاصة الإفريقية منها تعاني لقرون عديدة من ويلاته ولا زالت أثاره قائمة إلى حدّ الآن.

كما يعتبر الفيزيوقراطيون أن المذهب التجاري هو أصل الأزمات التي تؤثر على البلاد. أولا، هناك أزمة مالية عامة: الدولة مفلسة. لدينا أيضا أزمة سياسية، حرب استمرت لمدة 7 سنوات، أدت إلى خسارة المستعمرات الأمريكية، وساهمت في زيادة العبء المالي. وأخيرًا هناك أزمة زراعية، فالزراعة الفرنسية لا تنتج ما يكفي لإطعام البلاد (المجاعات).[1]

المطلب الثاني: تطور الفكر الاقتصادي في المدرسة الطبيعية

أسس مذهب الفيزيوقراط على أيدي فرانسوا كينيه**François Quesnay** ما بين (1694-1774م) الذي قال بالنظام الطبيعي بدلاً من التدخلية في مذهب التجاريين، ومن أنصار هذا المذهب تلامذة فرانسوا كينيه وأهمهم «دي بون دونيمور ميرابو»، «تورغو» و«ميرسييه دو لا

[1] **المكان نفسه.**

ريفيير»، والنظام الطبيعي يعني عند الفيزيوقراطين نظام الحرية الاقتصادية فقد أخذ أنصار هذا المذهب بمقولة فينسان دو غور ناي «دعه يعمل، دعه يمر.[1]

يُعَدُ مذهب الفيزيوقراطيين الأساس الذي انطلقت منه دراسة الحرية الاقتصادية على أيدي آدم سميث[ر] ودافيد ريكاردو[ر] وسواهما من الاقتصاديين التقليديين. يرجع للفيزيوقراطيين الفضل في وضع كثيرٍ من المفاهيم والنظريات الاقتصادية. ويُعَدُّ «كينيه» واضع اللوحة الاقتصادية التي كانت الأساس الذي اعتمد عليه «ليون» و«إلراس» في صوغ نظرية التوازن العام، و«فاسيلي ليونتييف» في صوغ جداول المدخلات - المخرجات (input - output) التي تعبر عن العلاقات بين القطاعات والتشابكات بين المنتجين.

والفيزيوقراطيون هم الذين قالوا إن الأرض وحدها تعطي ناتجاً صافياً زيادة على تكاليف الإنتاج وبذلك أسسوا لنظرية القيمة الزائدة عند «ماركس» ولمفهوم فائض القيمة أو القيمة المضافة عند التقليديين.

لعل الفيزيوقراطيين كانوا أفضل من ربط بين الضريبة والناتج الصافي، إذ طالبوا بفرض ضريبة وحيدة على الزراعة من حيث إنها الوحيدة التي تعطي ناتجاً يزيد على مجموع تكاليف الإنتاج وميزوا بين الناتج الصافي والقيمة المضافة التي ترجع في مصدرها إلى العمل. فالناتج الصافي من الطبيعة تسهم فيه الأرض لزيادة الإنتاج.

والفيزوقراطيون كانوا أول من أشار إلى موضوعية القوانين الاقتصادية، فقد قالوا إن كل الظواهر الاقتصادية محكومة بقوانين مشابهة للقوانين الطبيعية، بمعنى أنها موضوعيًّا في معزل عن إرادة الناس ووعيهم. ويرجع إليهم تمييز العمل المنتج من العمل غير المنتج، فالأول وهو الزراعة يعطي ناتجاً صافياً، بينما يقتصر أثر الثاني في تحويل المواد من شكل إلى آخر، فلا يولد ناتجاً صافياً، بل يغطي في أحسن الحالات تكلفة الإنتاج.

---

[1] مطانيوس حبيب، الفيزيوقراطية، **الموسوعة العربية**، م.14، ص. في 2024908/4/15، نقلا عن: https://2u.pw/BTrrKRYu

تعد كتابات الفيزيوقراطيين وما تضمَّنته من مقترحات لتنظيم الإنتاج الزراعي، وكذلك دعوتهم الدولة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية النظام الطبيعي وتوفير شروط استمرار هذا النظام وتطوره بداية بناء التقعيد لسياسة اقتصادية تشمل تنظيم الزراعة، تنظيم المبادلات الدولية، إضافة إلى رسم سياسة ضريبية تحدد المطارح الضريبية وكيفية نقل العبء الضريبي.لم يصمد المذهب الفيزيوقراطي أمام تطور الوقائع الاقتصادية، فقد تحولت الصناعة إلى القطاع الرائد في التطور الاقتصادي للعالم المعاصر، وكادت الزراعة تتحول إلى رمز للتخلف في نظريات التنمية الاقتصادية، فالدول المتقدمة هي تلك التي تشكل الصناعة عماد اقتصاداتها.[1]

[1] **المكان نفسه**

المبحث السادس: تطور الفكر الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والمدرسة الكنزية

المطلب الأول: تطور الفكر الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية

أثبتت الوقائع المادية بأن أغلب استنتاجات المدرسة الطبيعية كانت بعيدة عن الواقع، وبذلك ظهرت الحاجة إلى مدرسة اقتصادية جديدة تتلاءم مع التطورات الجديدة، ويعتبر الفزيوقارطيون أول من وضع الأساس لقيام النظرية الإقتصادية الي ظهر لاحقًا قبل مجموعة من المفكرين الإقصاديين في نهاية القرن 18 وبداية القرن واللذين قدموا ما يعرف بالنظرية التقليدية في علم الإقتصاد، ومما يميز أفكار هذه المدرسة أنها حاولت تقديم أفكار إقتصادية منسجمة ومتناسقة على عكس المدارس السابقة لهذه الفترة وللتطرق إلى أهم الأفكار التي طرحتها هذه المدرسة، لابد من دارسة أهم الأفكار التي جاء بها أهم روادها. وأهمهم **أدم سميث، روبرت مالتوس، دافيد ريكاردو، جون ستوارث ميل.**

- **خصائص المرحلة التي ظهرت فيها المدرسة الكلاسيكية.**[1]

عرفت الفترة التي ظهرت فيها أفكار المدرسة الكلاسيكية بالخصائص التالية:

- ✓ انتصار النظرة العلمية وحلولها محل النظرة الدينية
- ✓ الثورة الصناعية
- ✓ الثورة الفرنسية
- ✓ انتشار فكرة النظام الطبيعي والنظرة المادية للكون

[1] شيباني فاتح، **المرجع السابق**، ص.48

- **مبادئ ونظريات المدرسة الكلاسيكية.**

✓ **مبادئ وركائز المدرسة الكلاسكية:**

هناك مجموعة من المبادئ التي استندت عليها المدرسة الكلاسكية في تفسيرها للظواهر الإقتصادية

أ. تأثير المدرسة الطبيعية بفكرة النظام الطبيعي:

يعتقد رواد المدرسة الكلاسيكية أن الظواهر الإقتصادية هي الأخرى تخضع لقوانين موضوعية ومادية أزلية، لا تتغير ولهذا فالظاهرة الإقتصادية تكون نظامًا إقتصاديا ثابتًا لا يتغير عبر الزمان.

ب.هدف كل الدارسات المدرسة الكلاسيكية إلى الوصول إلى نتائج علمية بحتة تفسر الظاهرة الإقتصادية، وتفسر القوانين الموضوعية التي تحكم الظاهرة، وبناءًا على هذا الهدف العلمي تجد أغلب .رواد هذه المدرسة يركز على المظهر الكمي للظواهر الإقتصادية مستخدمين طريقة التجرد ذات الطبيعة الإستقرائية، الاستنتاجية

ت.يقوم رواد المدرسة الكلاسيكية بدارسة الظواهر الإقتصادية في إطار تحليلي للجميع حيث أن المجتمع مكون من ثلاث طبقات محددة وفقًا لوظائفها الإقتصادية.

ث.يقسم الكلاسيكيون المجتمع إلى ثلاث طبقات هي:[1]

- الطبقة الرأسمالية المالكة لوسائل الإنتاج.
- الطبقة الأرستقراطية التي تملك الأراضي الزراعية.
- الطبقة العاملة والتي تبيع قوة عملها.

ج. يركز النشاط الاقتصادي على المبادلة في ظل مجتمع تسود فيه المنافسة التامة والتي بدورها تحقق التوازن

[1] **المرجع السابق،** ص، ص.49،50

✓ **نظريات المدرسة الكلاسيكية:**

تعددت نظريات المدرسة الكلاسيكية بتعدد مفكريها، وقد توصل الكلاسيكيون إلى بناء مجموعة من النظريات تمثل المبادئ الأساسية لعلم الإقتصاد:

أ. نظرية القيمة:[1]

إن المفهوم الثنائي للقيمة الاستعمالية والتبادلية أمرا يعد من تراث الإغريق فما يحدد القيمة الاستعمالية هي المنفعة، أما القيمة التبادلية فتعتمد على ما يحصل عليه صاحب السلعة عند استبدال سلعته بسلعة أخرى. وهو ما قاد إلى الالتفاف إلى ما يسمى بلغز القيمة والذي ينصرف إلى الطبيعة الاقتصادية لبعض السلع، التي تتفاوت في أهميتها وقيمتها، مثل الماء ذو قيمة وأهمية قصوى للحياة لكن أسعاره منخفضة، في حين يتسم الماس بقلة استعماله إلا أن أسعاره عالية ولقد استخدم هذا الاشتراكي في محاجاته الفكرية الراسمالية. الأمر الذي عجز آدم سميث في إيجاد تفسير منطقي له حيث ركز على مفهوم القيمة التبادلية أو ما يسميه بالسعر الطبيعي للسلعة، حيث ركز على مفهوم القيمة التبادلية أو ما يسميه بالسعر الطبيعي للسلعة، حيث يرى أن قيمة أي شيء يمتلكه الإنسان تقاس بكمية العمل التي يمكن أن يبادل بها سلعته وبالتالي فإن العمل هو المقياس الحقيقي لجميع السلع المراد تبادلها. وقد حدد آدم سميث حسب المفكرين ثلاث مفاهيم للقيمة وهي:

- العمل هو المصدر الوحيد للقيمة وهو ما برره **Shumpeter.J** على أنه استقراء لحالة المجتمعات البدائية.
- نظرية كمية العمل، أي أن قيمة أي شيء يمتلكه الإنسان تقاس في نهاية الأمر بكمية العمل المبذول في إنتاجها

[1] رابحي رانية كوثر، " تطور نظرية القيمة في الفكر الاقتصادي والمالي"، **مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، م.2**، جامعة تمنراست، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ديسمبر 2021، ص. 156

- إن تكاليف عناصر النتاج هي التي تحدد قيمة السلعة وهو ما جاء به **Smith.A** في سياق بيان أن المجتمعات المتطورة أي التي في ظروف النتاج الرأسمالي، لا تستطيع تجاوز أو إهمال كل من الريع ورأس المال[1]

القيمة عند دافيد ريكاردو

انطلق **ريكاردو** في تفسيره للقيمة من ذلك التعارض بين المنفعة والقيمة، بحيث أن الأشياء التي لها منفعة كبيرة مثل الهواء والماء ليست لها قيمة مبادلة كبيرة والعكس من ذلك فإن الذهب الذي هو أقل منفعة لديه قيمة تبادلية كبيرة، وهو ما دفعه إلى استبعاد المنفعة في تحديد القيمة رغم اعترافه بأهميتها.

ويفرق ريكاردو مثل آدم سميث وبقية التقليديين بين نوعين من القيم، الأولى وتتحدد من خلال العرض والطلب وأطلق عليها القيمة الجارية، أما الثانية فيطلق عليها القيمة الحقيقية، ومن أجل تفسيرها فرق ريكاردو بين نوعين من السلع وهما السلع التي لا يمكن مضاعفة عرضها والسلع التي يمكن مضاعفة عرضها، وقد خلص إلى أن قيمة الأولى تتحدد على أساس ندرتها النسبية أما الثانية فإن قيمتها تتحدد بكمية العمل اللازم للحصول عليها.

وعليه فالعمل هو أساس للقيمة والقيمة هي ثمن كلفة إنتاج السلع والخدمات وهذا الثمن هو مجموع تكاليف العمل ورأس المال. وحيث أن أرس المال يشكل عاملا سابقا أجري على المادة الأولية فحولها إلى شكلها النهائي النافع، أما قيمة العمل فهي تتحدد انطالقا من القانون الطبيعي للعرض والطلب الذي بموجبه تتحدد الأجور. ومقارنة بآدم سميث أضاف ريكاردو مفهوم الندرة ورأس المال إلى النظريات المفسرة للقيمة. كما استبعد عنصر الريع من تحديد القيمة ألنه يرى أنه لا يساهم في تكوين القيمة بل أن القيمة هي التي تساهم في تكوينه[2].

---

[1] **المكان نفسه**

[2] **المرجع السابق**، ص. 157

ب. نظرية الإنتاج:

الإنتاج بالنسبة للكلاسيك هو خلق وزيادة المنافع، ولتحقق عملية الإنتاج يتطلب أن تجتمع ثلاثة عوامل أساسية هي الأرض ورأس المال والعمل. تساهم معًا في الإنتاج وتجعل العمال وأرباب العمل وأصحاب الأرض يعتمدون على بعضهم البعض ولهذا فإن: **الإنتاج الحديث بمختلف أنواعه يتطلب أشخاصًا يؤدون العمل وتجهيز كالأدوات والآلات التي يحتاجها هؤلاء الأشخاص في عملهم ومكانًا يعملون فيه ولهذا يمكن تقسيم تكاليف العمل الإجمالية بين العوامل الثلاث للإنتاج** وقد أكد آدم سميث أن تقسيم العمل يزيد من الإنتاجية بحيث أن **المنتاجات تزداد على إختلافها أجزاء عملية تقسيم العمل الذي يمنح المجتمعات المديرة تلك الثروة العامة التي تنتشر لتبلغ أدنى الناس مرتبة** كما تؤدي إلى:

-زيادة مهارة اليد العاملة بحيث تصح مؤهلة.

-الاستثمار في الوقت بحيث يتخصص كل عامل في الجزء المخصص له ومن ثم يوفر عليه الانتقال من عمل إلى آخر.

-زيادة الإنتاج في كمية السلع وبالتالي زيادة تراكم رأس مال أما المفكر الكلاسيكي دافيد ريكاردو فقد أكد أن الإنتاج يزداد ويستمر إلا أن يبلغ حدًا معين يبدأ فيه بالتناقص وخاصة في القطاع الزراعي وهذا ما يطلق عليه بقانون تناقص الغلة[1].

ت. نظرية التوزيع:

✓ **عند آدم سميث:**

توزع الثورة المكتسبة من العمل بين العمال وأصحاب الأرض ورأس المال والحكومة، فلقد ربط آدم سميث توزيع الدخل بطبقات المجتمع، فنصيب العمال يسمى أجر، ونصيب صاحب

[1] شيباني فاتح، **المرجع السابق**، ص. 53

الأرض سمي دخلا ونصيب صاحب راس مال يسمى ربحا ونصيب الحكومة يسمى ضريبة. بمعنى أن الثروة المنتجة تنقسم على أربع طبقات:

-طبقة العمال التي تأخذ الأجور.

-طبقة الرأسمال التي تأخذ الربح.

-الحكومة التي تأخذ الضريبة.

أ. نظرية الريع عند آدم سميث.

يبدي آدم سميث أراء مختلفة حول الريع فأحيانا يعتبر أن الأرض من المكونات الثلاثة التي تساهم في خلق القيمة وتكوين الثمن، وفي هذه الحالة يعتبر الريع عائدًا يتولد نتيجة ما تنتجه الأرض أو نتيجة ما تقدمه مع العوامل الأخرى للإنتاج فهي كلفة من تكاليف الإنتاج، إلا أن آدم سميث لا يتوقف عند هذا التعريف للريع ففي مجال آخر يعتبر الريع عائد احتكاري يتولد نتيجة تملك الأرض واحتكارها ويرى آدم سميث في مجال ثالث أن الريع يعتمد على الثمن ولا يدخل في تحديد القيمة أو الثمن، لأن الريع يظهر فقط عندما يكون الثمن مرتفعا ومن هنا يتضح إجمالاً أن آدم سميث يميز بين نوعين من الريع الناتج عن احتكار الأسعار المنتجات الزراعية والريع التفاضلي الذي ينتج عن تفوق بعض الأراضي عن الأخرى في درجة الخصوبة.

ب. نظرية الأجور والأرباح عند آدم سميث[1]

✓ **نظرية الأجور:**

الأجر عامة هو ما يأخذه العامل نظير أتعابه في اليوم أو في شهر أو في سنة، إلا أن آدم سميث لا يستقر على تعريف واحد بخصوص الأجر، ولكن التعريف الشائع عنده هو أجر الكفاف بمعنى أن الأجر محدد بالحد الأدنى للتقوية أو الكفاف. وللتوضيح أكثر فإن الأجور تساوي عادة قيم المواد الغائية اللازمة لاستمرار العامل وعائلته على مستوى الكفاف ويعتمد ذلك على حالة البلد أو

[1] **المرجع السابق**، ص، ص.54،55.

المرحلة التي يمر بها، فالبلد الذي بمر بمرحلة نمو وازدهار حيث الاستثمار يكون متزايد ورؤوس الأموال تزداد ففي هذه الحالة يكون الطلب على

العمالة مرتفع وبالتالي ترتفع الأجور إلى ما فوق مستوى الكفاف والحد الأدنى للتقويت أما إذا كان البلد يمر في مرحلة ركود اقتصادي حيث يتوقف النمو وتجنح الفعاليات الاقتصادية إلى الاستقرار، فإنه ينعكس على النمو السكاني الذي يتوقف بعدما تزايد في المرحلة السابقة، ومن ثم سيقل الطلب على اليد العاملة وسيكون عرضها أكثر من الطلب الواقع عليها أو مساويا له. مما يخلق جو من المنافسة بين العمال في البحث عن العمل فتهبط الأجور ندها إلى مستوى الكفاف. وقد أدرك آدم سميث ضرورة رفع أجور العمال لأنها تدفع العمال إلى العمل وتزيد من قوتهم وانتاجيتهم.

✓ **نظرية الربح عند آدم سميث:**[1]

يعرف آدم سميث الربح بأنه: **ذلك الجزء من القيمة الذي يحصل عليه صاحب العمل أو صاحب، رأس المال »**

بمعنى أن الربح هو نتاج الجهد الغير مأجور الذي يقوم به العمال بمعنى أن الربح ما هو إلا إستقطاع صاحب العمل من القيمة التي ولدها العامل نتيجة تمتلكه للأرض ورأس المال واحتكارهما له. يتوقف مقدار الربح عند آدم سميث على كمية رأس المال المستخدم في الإنتاج وعلى مقدار ال أ رسمال المستثمر في الدولة: فزيادة رؤوس الأموال يرافقه إشتداد المنافسة بين المنتجين وهبطت الأرباح وارتفعت الأجور ولهذا فإن الأرباح والأجور تربطها علاقة عكسية أي يتحركان باتجاه معاكس لبعضهما البعض.

✓ **عند دافيد ريكاردو:**

نظرية التوزيع وتتلخص محاولة ريكاردو في هذا السياق في تقسيمه للناتج القومي إلى: [2]

---

[1] **المكان نفسه**

[2] ثناء أبازيد، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، منشورات الجامعة السورية الافتراضية، الجمهورية العربية السورية، 2018، ص. 78 في 2024/4/26 ، نقلا عن :https://2u.pw/vB3g9afa

الأجور: اعتبر أن الأجر هو ثمن العمل، والعمل هو سلعة كبافي السلع.

الريع: وهو ما يحصل عليه ملاك الأراضي مقابل سماحهم باستخدامها من الغير. فالريع حسب ريكاردو هو ما ينتجه العامل ويحصل عليه المالك.

الربح: رأى ريكاردو أن الربح والريع هما اقتطاع من ناتج عمل العامل، وبذلك فسر المصدر الحقيقي للقيمة الزائدة، حيث اعتبر أن العامل لا يحصل إلا على جزء من القيمة، المتحققة بفضل عمله، أما الجزء الآخر من القيمة التي ينتجها فيذهب إلى الرأسمالي مشكلا ربحه [1]

تمثل فكرة ميل الأرباح إلى الإنخفاض ويفرق دافيد ريكاردو بين الربح والفائدة، فالفائدة حسبه ماهي إلا جزء من الأرباح.

فالربح = الناتج الكلي (الإنتاج) -رأس المال المستهلك في عملية الإنتاج

أ. نظرية النقود:

تقتصر المدرسة الكلاسيكية وظيفة النقود على أنها "أداة للتبادل"، وبذلك تغفل وظيفتها الأخرى كمستودع للقيمة التي لاتقل أهمية. لقد نبه إلى ذلك الكتاب المحدثون وعلى الأخص جون مينارد كينز ومن الواضح أن الكلاسيك أهملوا النقود في صدد تحليلهم للظواهر الاقتصادية باعتبار أن النقود هي مجرد" ستار" ليس له من تأثير على هذه الظواهر، بمعنى أن النقود هي، في الحياة العملية نقود حيادية، لا تلعب أي دور في سير النشاط الاقتصادي فقط في مبادلات السلع بالسلع في الأسواق، ومن ثم كان توجه الحديث نحو تحليل الدور الذي تؤديه النقود في قيامها بوظيفة مستودع للقيمة[2].

يعتبر الكلاسيك أن للنقود دور ثانوي في النشاط الإقتصادي داخل المجتمع فهي لا تعدو وسيلة للتبادل وأداة لقياس القيمة، وليست مستودع ومخزون للقيم وأداة لحفظ المدخرات، كما بين رواد

---

[1] **المكان نفسه**

[2] محمد الكر، **محاضرات في الاقتصاد السياسي،** قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص.8

المدرسة الكلاسيكية أن التغيرات في الأسعار يرجع سببها الأول إلى التغيرات الخاصة في كمية النقود. فالنظرية الكلاسيكية كانت تعتبر أن النقود ما هي إلا واجهة تعكس العلاقات الإقتصادية الحقيقية من إنتاج وتشغيل وتوزيع والتي اعتبرت دور النقود محايدا وغير ذي فعالية.

نظرية توماس روبرت مالتوس في السكان:

يعتبر توماس من التيار المتشاؤم في المدرسة الكلاسيكية مثل دافيد ريكاردو ويعد أيضًا من أعمدة الفكر الإقتصادي الكلاسيكي، إن جوهر المعضلة عند مالتوس يكمن في التناقض بين قدرة السكان على التزايد وقدرة الأرض على إنتاج الغذاء، فطالما أن زيادة السكان هي عملية بيولوجية كما يرى ولا علاقة لها بالنظم الاجتماعية السائدة، وبحسبان أن الغريزة الجنسية التي تحكم ميل كل من الجنسين إلى الآخر سوف تظل في المستقبل على حالتها تقريباً، فإن قدرة السكان على التكاثر ستبقى خاضعة في نموها للمتوالية الهندسية (1، 2، 4، 8، 16، 32)، ومن ثمّ فإن أعداد السكان ستتضاعف كل ربع قرن وستستمر بالزيادة إلى ما لا نهاية ما لم يعرقل هذا النمو موانع معينة.[1]

هذا التزايد في أعداد السكان لن يواكبه تزايد مماثل في الموارد الغذائية، لأن قدرة الأرض على إنتاج الغذاء محدودة للغاية؛ وذلك بالنظر إلى قانون الغلة المتناقصة الذي يجعل من إنتاج الموارد الزراعية ينمو وفق متوالية حسابية (1، 2، 3، 4، 5، 6)، ممّا يعني أن الفجوة بين عدد السكان والموارد الغذائية ستزداد اتساعا وستكون النسبة بينهما (256 إلى 9) بعد قرنين من بداية زمنية مفترضة، وفي مثل هذا الوضع الذي يختل فيه التوازن بين عدد السكان وموارد العيش، فإن النتيجة الحتمية في ذلك ستكون الزيادة في مآسي البشرية وآلامها وتعقد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، كالجوع والبطالة والفقر وسوء أحوال الصحة العامة وانتشار الرذيلة وفساد الأخلاق.

---

[1] عزت شاهين، مالتوس (توماس روبرت)، **الموسوعة العربية**، م.17، ص. 517. نقلاعن https://2u.pw/9zQ22NCB

ولإبعاد خطر النتائج السيئة لزيادة السكان، أو للتغلب على التناقض بين نمو السكان ونمو الموارد الغذائية ومن ثم تحقيق التوازن بينهما، أكد مالتوس ضرورة الموانع التي تكبح نمو السكان وتُنقص أعدادهم، وهي ما أطلق عليها الموانع الأخلاقية والموانع الإيجابية. تقوم الأولى على إرادة الإنسان في منع الشر قبل وقوعه، وذلك بتعقل الإنسان وتبصره وبعد نظره مثل العفة والزهد والرهبنة وإرجاء سن الزواج وكبح جماح النفس في أثناء الزواج، غير أن هذه الموانع لا تكفي وحدها لموازنة أعداد السكان مع الموارد لأن كثيراً من الأفراد لا يملكون النظرة الثاقبة والبصيرة النافذة، ولا تتوافر عند الجميع قوة العزيمة والقدرة على كبح جماح الشهوات وخاصة الطبقات الدنيا، متمثلة بالفقراء، لعدم وصولهم إلى تلك الدرجة من العلم والثقافة التي تمكنهم من ذلك، ولذلك لابد من تدخل العوامل الخارجية الطبيعية التي يسميها الموانع الإيجابية مثل الفقر المدقع والأمراض والأوبئة والعمل في المهن الضارة بالصحة والقحط والمجاعات والحروب وغير ذلك، مما يمكن القول عنه كل عوامل البؤس التي تزيد نسب الوفيات وتنقص أعداد السكان.

نظر مالتوس إلى هاتين المجموعتين من الموانع على أنها أمور حتمية ينبغي تحقيقها لإعادة التناسب بين حجم السكان وحجم الموارد، ونظر إلى الموانع الإيجابية على أنها رد فعل من الطبيعة تقوم به لإحداث هذا التناسب إذا لم يعمل الإنسان بوعي منه للحدّ من الزيادة السكانية.[1]

أدت الرؤية المالتوسية في السكان مهمتها التاريخية بنجاح، ليس في الوقت الذي ظهرت فيه فحسب بل حتى هذا الوقت، فقد وجد ولايزال كثير من الكتاب الذين اقتفوا أثر مالتوس في تحليله وتصوره للعلاقة بين السكان والاقتصاد، وهذا ما بدا واضحاً في فلسفات كثير من المفكرين الذين جاؤوا بعد مالتوس وفي نظرياتهم، سواء أكان في القرن التاسع عشر، أم في القرن العشرين. ففي القرن التاسع عشر، وعندما أخذ جان باتيست ساي J.B.Say، مثلاً يتناول مسألة العلاقة بين السكان والإنتاج؛ يُلاحظ أنه كان يردد الأفكار المالتوسية بصورة واضحة، ويجد أن الكائنات الحية بصورة عامة تميل إلى التكيف دائماً مع القدرة في الحصول

[1] المكان نفسه

على الغذاء، أما البشر فيعتقد ساي أن القوة الجنسية لديهم تجعلهم يتزايدون بمعدلات أكبر من الوسائل اللازمة لإعاشتهم.

قانون المنافذ لجون باتيست ساي.[1]

يمثل جون باتيست ساي التيار المتفاؤل في المدرسة الكلاسيكية عكس دافيد ريكاردو، وتوماس روبرت مالتويس وتظهر تفاءل ساي من خلال القانون الإقتصادي الذي وضعه والذي سمي باسمه. يرى جون باتيست ساي أن أية سلعة بمجرد إنتاجها تخلق سوقًا لسلع أخرى تتساوى في قيمتها مع قيمة السلع المنتجة، وبمجرد انتهاء المنتج من إنتاجها يكون متشوقًا لبيعها خوفًا من تناقص قيمتها، وبعد أن يتحصل على نقود من جراء البيع تجده متلهف أيضًا للتخلص من النقود خوفا من تناقص قيمتها وهذا بشراء سلعة أخرى، وبالتالي فبمجرد أنتاج سلعة فإنها تخلق لنفسها منفذًا للتبادل مع سلعة أخرى، أي بمجرد إنتاجها تخلق الطلب على سلعة أخرى. ومن خلال هذا القانون نستخلص:

– كلما إزداد عدد المنتجين في المجتمع وتنوعت منتجاتهم ازدادت وتنوعت فرص البيع لهذه المنتجات.

– لا يلحق الضرر بالبضاعة الوطنية والإنتاج الوطني بسبب الإستراد من الخارج، حيث أنه يمكن شراء أي سلعة من الأجانب إلا بالمنتجات المحلية التي تجد لها أسواق عالمية.

– على الحكومة أن تشجع الإنتاج بدل الاستهلاك لأن الإنتاج وحدة هو من يزودها بوسائل الاستهلاك[2]

ب. نظرية الكلاسيك في التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخارجية على أنها المعاملات التجارية الدولية في صورة انتقال السلع والخدمات والافراد ورؤوس الأموال، والتي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو

---

[1] للإستزادة عد لـ مطانيوس حبيب، ساي (جان باتيست)**الموسوعة العربية**، م.10، ص.637 نقلا عن:
https://2u.pw/BuYf4Vh0

[2] المكان نفسه

بين حكومات، أو بين منظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة. وقد حاولت المدرسة الكلاسيكية في إعطاء تفسير ومبرر لقيام التجارة الدولية بين الدول.

أ - نظرية التكاليف المطلقة لإنتاج عند آدم سميث[1] :

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم الذي صدر عام 1776 في نيويورك، حيث هاجم فيه بشدة أنصار المدرسة التجارية فيما يخص نظرتهم للتجارة الخارجية والسياسة التي كانوا يطبقونها في هذا المجال، ودعا بدلا منها إلى حرية التجارة باعتبارها أحسن سياسة بالنسبة لأقطار العالم. نظرا لأن فكرة التجاريين فيما يخص التجارة الدولية ترتكز على محورين أساسي:

- المحور الأول يتمثل في ضرورة تقييد الواردات من خلال إخضاعها للقيود الجمركية أو غير الجمركية بغية الحفاظ على ميزان تجاري متوازن.

- أما المحور الثاني فيتمثل في ضرورة تشجيع الصادرات، من خلال تقديم كل صور الدعم اللازمة، كإعانات التصدير وكذا تشجيع عمليات إعادة التصدير من خلال إتباع نظام ما يسمى ب Draw Back من ناحية أخرى، والهدف من ذلك هو تغليب كفة الصادرات عن الواردات بغية الحصول على المعادن النفيسة.

وقد استخدم سميث مفهوم الفرق المطلق في تكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة(Absolute Advantage) وتقوم نظرية المزايا المطلقة بتوضيح فرض مفسر: يقرر أن السبب الأساسي في قيام التجارة بين الدول المختلفة هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج السلع المختلفة. وذلك بناء على عدة افتراضات أساسية: أولها: المنافسة الكاملة، ثانيهما: التوظيف الكامل، ثالثهما: الحركة التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي، رابعهما: تماثل الأذواق.

---

[1] سامي بلبخاري، **نظريات التجارة الدولية**، محاضرات السنة الثالثة ليسانس، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،2021/2022، ص. 28

وقد افترض آدم سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقة أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت في تلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد السلعة الأخرى وقد اعتبر سميث أن الكلفة الحقيقة تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها[1].

تقوم نظرية الميزة المطلقة بتوضيح فرض مفسر يقرر أن السبب الأساسي في قيام التجارة الخارجية بين الدول هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج السلع المختلفة، وذلك بناء على عدد من الفرضيات، نذكر منها:

- قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة، وعلى غرار التجارة الخارجية إلى اتساع دائرة السوق أمام السلع التي تخصص بها الدولة وفقا لقاعدة النفقات المطلقة.

- التجارة الخارجية ترجع بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي، أي أن الفائدة التي تعود من اتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي.

- التجارة الخارجية تساهم في تحقيق وزيادة التراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية لجميع الدول المشتركة في التبادل الدولي، وبالتالي فإن زيادة كمية إحدى موارد الثروة هو الأثر الجوهري لقيام التجارة الخارجية. ويتمثل ذلك في التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج على الاستخدامات المختلفة.

- تركز النظرية على النفقات المطلقة، وليس على النفقات النسبية لكل سلعة، أي يكفي شرط اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة بين الدولتين لكي تقوم التجارة الخارجية.

---

[1] **المكان نفسه**

ولإيضاح رأي آدم سميث نفترض دولتين هما انجلترا والبرتغال وأنهما ينتجان سلعتين هما القماش والقمح وأن ثمن هاتين السلعتين قبل قيان التجارة الخارجية بينهما كان على النحو التالي[1]:

وبناء على هذه الفرضيات قام آدم سميث بإعداد جدول يبين فيه ذلك، حيث افترض أن هناك دولتين هما انجلترا والبرتغال ينتجان سلعتان هما: النسيج والقمح وفق الجدول التالي:

السلعة / الدولة	النسيج	القمح
انجليترا	100 وحدة من النسيج	120 وحدة من القمح
البرتغال	120 وحدة من النسيج	100 وحدة من القمح

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن:

تكلفة إنتاج النسيج في إنجلترا أقل من تكلفته في البرتغال.

تكلفة إنتاج القمح في البرتغال أقل من تكلفته في إنجلترا

وبالتالي فإن ثمن النسيج في إنجلترا سيكون أقل من ثمنه في البرتغال وثمن القمح في البرتغال سيكون أقل من ثمنه في انجلترا مما سيدفع بالدولتين بالتخصص في السلعة التي فيها ميزة التفوق المطلق وقيام التبادل التجاري بينها[2].

وبهذا فإن التجارة الخارجية عند آدم سميث توفر لنا:

- إيجاد منفذ لتصريف الفائض واستبداله بسلع أخرى تكون تكلفة إنتاجها عندها مرتفعة.

---

[1] **المرجع السابق**، ص. 29

[2] فاتح شيباني، **المرجع السابق**، ص. 61

- التوجه نحو توسيع الإنتاج والمزيد من التخصيص وتقسيم العمل وفتح أسواق خارجية وقد تعرضت نظرية التكاليف المطلقة لإنتاج إلى عدة إنتقادات:

- تعتبر نظرية بسيطة وسطحية لتحصر العملية التبادلية في دولتين فقط في حين أن التبادل التجاري الدولي يتم بين مجموعة الدول في عمليات متشابكة ومعقدة.

- ليس كل الدول تحظى بالتفوق المطلق، فما موقع هذه الدول من التبادل التجاري، فوفقًا لهذه النظرية فإن هذه الدول، لا يمكنها تصدير أي سلعة إلى خارج حدودها. كما لايمكنها استيراد أي سلعة من الدول الأخرى. مما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الخارجية.

- تعتبر نظرية التكاليف المطلقة للإنتاج لآدام سميث إمتداد لنظرية في التجارة الداخلية، فكلاهما يعتبران وسيلة وآلية للتخلص من الفائض، في حين أن هناك فوارق جوهرية بينهما.

ب- نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو:[1]

وضع دافيد ريكاردو مجموعة من الفرضيات لشرح نظرية يمكن ذكرها:

- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري
- تجارة حرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق
- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة
- عدم قدرتها على التنقل بين الدول
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة
- ثبات التكنولوجيات وانعدام التغيرات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين، مع اختلاف المستوى التكنولوجي من دولة إلى أخرى

[1] سامي بلبخاري، **المرجع السابق**، ص.33.

- انعدام النفقات الخاصة بالنقل والتعريفة الجمركية

- يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة وجميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة، التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج

- استخدام نظرية العمل للقيمة في تثمين السلعة، وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها

- تجانس العمل والأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري[1]

1. تكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير تبعًا لحجم الإنتاج بمعنى أن الإنتاج يخضع إلى القنون ثبات الغلة.

ولشرح نظرية إفترض دافيد ريكاردو وجود دولتان يقومان بإنتاج المنتوجات والخمور، فدولة انجلترا لإنتاج وحدة من النسيج تحتاج إلى 100 ساعة في حين أنها تحتاج إلى 120 ساعة لإنتاج وحدة من الخمور، أما البرتغال فلإنتاج وحدة من النسيج يحتاج إلى 90 ساعة بينما تحتاج إلى 8 ساعة لإنتاج

وحدة الخمور. لتوضيح هذه الأرقام يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

السلعة / الدولة	النسيج	الخمور
انجليترا	100	120
البرتغال	90	80

[1] المكان نفسه

من خلال هذا الجدول وهذه الأرقام يتضح أن دولة البرتغال متفوقة على انجلترا في إنتاج السلعتين، فحسب آدم سميث فإن هذه الحالة يتوقف فيها التبادل التجاري بين الدولتين، إلا أن ريكاردو يوضح كيف يتم التبادل لأن العبرة في الإختلاف النسيج لتكاليف الإنتاج وليس الإختلاف المطلق. لنفرض أنه لا يوجد هناك تبادل بين الدولتين فإن دولة إنجلترا تنتج السلعتين معًا وتكون نسبة التبادل بينهما:

وحدة من الخمور =1,2وحدة من المنتوجات

لأن تكلفة إنتاج الخمر فيها أكبر من تكلفة المنتوجات. ونفس الشيء بالنسبة للبرتغال بإنتاج السلعتين داخل أراضها حيث تكون نسبة التبادل:

وحدة من الخمور = 0,888 وحدة من المنتوجات

والملاحظ لهذه النسب يستنتج أن:[1]

1. لا جدال في أن دولة انجلترا تحقق ربح إذا تمكنت من الحصول على وحدة من الخمور بأقل من 1,2 وحدة من المنتوجات وذلك لأن وحدة الخمر تكلفها 120 ساعة في حين أن المنتوجات تكلفها 100 ساعة.

2. لا جدال في أن دولة البرتغال تربح إذا حصلت على أكثر من 0,888 وحدة من المنتوجات مقابل وحدة من الخمر وذلك لأن الأولى تكلفها 90 ساعة عمل بينما الثانية لا تكلفها إلى 80 ساعة عمل. وفي حالة قيام تجارة من الدولتين ماذا يحدث؟

ستطالب دولة البرتغال بأكثر من 0,888 وحدة من المنتوجات مقابل كل 100 وحدة من الخمر حتى تعود عليها التجارة الدولية بالفائدة.

ونفس الشيء بالنسبة لدولة إنجلترا التي ستقبل تصدير أي كمية أقل من 1200 وحدة من المنتوجات مقابل 1000 وحدة من الخمر لأن الكمية الأقل 1200 وحدة يمثل ربح إنجلترا.

---

[1] شيباني فاتح، **المرجع السابق**، ص. 63

وإذا فرضنا أن معامل التبادل هو:

وحدة من الخمور = وحدة من المنتوجات،

فيحدث الآتي:[1]

-ستحصل إنجلترا على وحدة من الخمور كانت تكلفتها 120 ساعة عمل مقابل وحدة من المنتوجات معناه أن هذه الدولة ربحت 20 ساعة.

-ستحصل البرتغال على وحدة من المنتوجات كانت تكلفتها 90 ساعة مقابل تصديرها لوحده من الخمور والتي لا تكلفها إلا 80 ساعة عمل مما يعني أنها استطاعت ربح 10 ساعات من العمل.

-مجموع ما ربحته الدولتين من عملية التبادل هو 30 ساعة.

وهذا ما يفسره التبادل التجاري بين الدول فيرغم من التفوق المطلق لتكاليف الإنتاج للسلعتين إلا أن هناك فائدة من التخصص في سلعة التي تتفوق فيها بنسبة أكبر ونفس الشيء بالنسبة لإنجلترا التي يجب عليها أن تتخصص في إنتاج السلعة التي درجة التأخر لم يكون أقل.

وكغيرها من النظريات العلمية تعرضت نظرية النفقات النسبية للإنتاج إلى جملة من الإنتقادات يمكن تلخيصها:

-إهمال العامل النقدي في الفرضيات التي انطلقت منها.

-حصرت نفقات الإنتاج في العمل فقط وأهملت النفقات الأخرى لإنتاج كنفقات النقل مثلاً.

-عجز النظرية في تحديد وتوضيح نسب ومعدلات التبادل الدولي.

[1] **المرجع السابق**، ص. 64

ملخص لأهم ما جاءت به المدارس الاقتصادية

المدرسة التجارية	المدرسة الطبيعية	المدرسة الكلاسيكية
1. تدخل الدولة بالنشاط الاقتصادي 2. قوة الدولة تكمن فيما تملكه من معادن نفيسة 3. نشاط التجارة هو أهم النشاطات الاقتصادية 4. يتحقق الفائض التجاري بزيادة الصادرات وتقليص الواردات 5. تشجيع الأساطيل التجارية للدولة والحركة الاستعمارية.	1. النظام الطبيعي هو الذي يحكم النشاط الاقتصادي دون تدخل الدولة. 2. الزراعة هي النشاط الاقتصادي المنتج، أما التجارة قطاع عقيم. 3. عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي" الدولة الحارس" 4. فرض الضرائب على الزراعة فقط باعتبارها قطاعا منتجاً. 5. قدموا صورة عن الدورة الاقتصادية" الجدول الاقتصادي" وكيفية توزيعه بين طبقات المجتمع	1. وجود نظام طبيعي يحكم النشاط الاقتصادي. 2. الفرد هو العنصر الأساسي في العملية الانتاجية وهي تخضع للمصلحة الفردية التي لا تتعارض مع المصلحة العامة. 3. قوة الدولة تكمن في حجم الإنتاج بمختلف أحجامه. 4. النظام الرأس مالي يقوم على الربح وذلك في ظل الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والسوق تسوده منافسة تامة، ويقوم جهاز الأثمان بتوجيه الأفراد. 5. عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. 6. افترض الكلاسيك توازن النشاط الاقتصادي" قانون المنافذ" والتوازن يكون تلقائي" اليد الخفية

المطلب الثاني: تطور الفكر الاقتصادي في المدرسة النيوكلاسيكية:

نشأت المدرسة النيوكلاسيكية في علم الاقتصاد، نتيجة أعمال عدد من علماء الاقتصاد ينتمون إلى جنسيات متعددة دون سابق تعارف بينهم، وظهرت أعمالهم في فترات متقاربة تمتد عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، عالجوا ضمنها نفس الموضوع المتعلق بالمنفعة الحدية. فالمدرسة النيوكلاسيكية أو كما يطلق عليها البعض المدرسة الحدية هي محاولة فكرية وأكاديمية للاستمرار في نشر مبادئ الحركة الليبرالية والنظام الاقتصادي[1] الرأسمالي، وينقسم الفكر النيوكلاسيكي إلى عدد متنوع من المدارس، أبرزها المدرسة النمساوية التي أسسها "كارل منجر" وتضم "بوم بافرك" و"فون فيزر"، والمدرسة الفرنسية التي أسسها "فاليراس"، والمدرسة الإنجليزية التي أسسها "جيفونز" و"مارشال"، وللأخيرة أتباع أمريكان من أمثال "جون بيتس كلارك" فالمدرسة النمساوية جزء من الاتجاه النيوكلاسيكي، وتكتسب أهميتها من أنها كانت تمثل البدايات الأولى لهذا الاتجاه منذ صدور كتاب "كارل منجر"، كما أن أتباع الاتجاه النيوكلاسيكي في إنجلترا وأمريكا طوال القرن العشرين ظلوا

[1] حنان شطيبي، **المرجع السابق**، ص. 40

يأخذون أعمال المدرسة باعتبارها مصدرا رئيسيا يعتمدون عليه في تلمس الأسس النظرية والمنهجية لتحليلاتهم وتكمن أهمية هذه المدرسة في الأفكار التي نادت بها، والتي ساهمت في تقدم علم الاقتصاد وتطوير أدواته التحليلية وتفسير الغموض الذي يكتنف السلوك الاقتصادي[1].

مبادئ الفكر النيوكلاسيكي[2]:

ولعل ما يجمع ممثلي الاتجاه النيوكلاسيكي من الجنسيات المختلفة إستراتيجية بحثية تقوم على المبادئ الآتية

أسواق الحرة: وفقا للاقتصاد الكلاسيكي الجديد، يجب أن تكون الأسواق خالية من مشاركة الحكومة. السوق مع الحد الأدنى من التدخل الحكومي سوف يتكيف ذاتيا وفقا لقواعد العرض والطلب. بالإضافة إلى ذلك توفر الأسواق الحرة للعملاء المزيد من الخيارات.

الادخار يولد فرصا استثمارية: يعتقد الكلاسيكيون الجدد أن سعر الفائدة المرتفع يشجع على الادخار، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار. عندما يعرض على المستهلكين معدل عائد أعلى على مدخراتهم، فسوف يستثمرون.

المستهلكون هم وكلاء عقلانيون: وفقا للاقتصاد الكلاسيكي الجديد، فإن العملاء هم وكلاء عقلانيون يشترون العناصر بناء على فائدتها. يزن المستهلكون العديد من الاعتبارات مثل السعر والمنفعة والرضا قبل اتخاذ قرار الشراء.

القيمة المدركة للسلع والخدمات: ترى المدرسة الفكرية الكلاسيكية الجديدة أن المستهلكين لديهم قيمة متصورة لمنتج أو خدمة معينة. يجادلون بأن المستهلكين يطورون تصوراتهم عن منتج

---

[1] **المكان نفسه**

[2] **Akshit Anthony, "7 Differences between Classical and Neoclassical Economic, analyticssteps ,in, https://2u.pw/tsdqpi1P(Consulter le:3/3/2024.)**

أو خدمة. عادة، يفوق تصور المستهلك للمنتج قيمته الفعلية. بالإضافة إلى ذلك، يعتقدون أن سعر المنتج يتم تحديده من خلال "قيمته المتصورة" بدلا من "تكلفة الإنتاج".

قانون تناقص المنفعة الحدية: ينص قانون تناقص المنفعة الحدية على أن رضا المستهلك يتناقص مع كل وحدة إضافية يتم استهلاكها. على سبيل المثال، إذا كان المستهلك عطشانا للغاية واشترى زجاجة الماء الأولى للتخفيف من عطشه، فسوف يشعر بأقصى درجات السعادة. زجاجات المياه الإضافية سترضيه، ولكن بدرجة أقل فقط من الرضا المكتسب من زجاجة المياه الأولى. قبل إنشاء العناصر، يحدد المنتج التكلفة الحدية

استقرار السوق: وفقا للاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد، يتم تحقيق توازن السوق عندما يحقق كل من المستهلكين والمنتجين أهداف كل منهم. عندما يبيع البائعون سلعهم بالسعر الذي يرغبون في بيعها به ويشتري المستهلكون سلعا بسعر مقبول لهم، يكون السوق في حالة توازن.

الوصول إلى المعلومات ذات الصلة: وفقا للكلاسيكيين الجدد، يمكن للمستهلكين الوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة حول المنتج. بالإضافة إلى ذلك، قد يتخذ المستهلكون قرارات بناء على توفر البيانات.[1]

الانتقادات الموجهة للفكر النيوكلاسيكي

على الرغم من الاسهامات الفكرية الكبيرة التي قدمها الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي، إلا أنه تعرض الى العديد من الانتقادات فيما يخص مضمون التحليل الاقتصادي، فعلى صعيد الفكر وجدت المدرسة النيوكلاسيكية نفسها عاجزة عن مواجهة مشكلات الاقتصاد الكلي لأنها اعتمدت في تحليلاتها على الوحدة الاقتصادية، اذ كان لزاما أن تحدث الأزمة الاقتصادية لعام 1929 حتى يدرك الاقتصاديون الحديون أو النيوكلاسيكيون أن المشكلة الرئيسية هي تلك الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي في مجموعة في ظل اطار هيكلي محدد، وليست المشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية معزولة عن بقية أجزاء الاقتصاد القومي، دون أن يعني ذلك بطبيعة

[1] Ibid

الحال أن نهمل هذا السلوك الجزئي، وانما نعني به في صورته الاجتماعية وفي اطار الهيكل الاقتصادي في مجموعه[1].

المطلب الثالث: الفكر الاقتصادي الكينزي [2]: :

وتنسب هذه المدرسة الى الاقتصادي البريطاني المعروف (جون منيارد كينز) فضلاً عن وجود مفكرون آخرون وتعد من أهم مدارس الفكر الاقتصادي وأكثرها بحثاً في إيلاء دور الدولة والاهتمام بموضوع البطالة، وقد لاقت افكاره قبولاً لدى الكثير من المفكرين المعاصرين له لأن النظرية الكينزية ظهرت على اثر الازمة العالمية التي حصلت في عام 1929 والتي سميت بأزمة الكساد الكبير، وأعطت العلاج بعد ان عجزت المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في حل المشكلة، فقد بنيت افكار المدرسة الكينزية على تحليل ما ورد في كتاب المفكر الاقتصادي الانكليزي كينز التي اوردها في كتابه (النظرية العامة في التوظيف والنقود) [3] .

مشكلة البطالة

حسب رأي كينز لا تستطيع الراسمالية تأمين التشغيل الكامل، وإن المنافسة الكاملة غير موجودة فيها، وإن ظاهرة البطالة والتضخم هي من طبيعة النظام الرأسمالي وسبب وجودها في التباين بين الادخار والاستثمار. ورأى كينز أن الطلب الفعال الذي يمكن أن تلعب الدولة دورا هما في خلقه هو الوسيلة الأمثل لتحقيق التوازن النسبي باعتباره هو الذي يخلق العرض على عكس ما نادى به الكلاسيكيون.

مفهوم الفائدة عند كينز

تختلف نظرة وتفسير الفائدة عند كينز عنه عند الكلاسيكيين الذين اعتبروا أن الفائدة هي سعر التوازن بين عرض رأس المال والطلب عليه، أمل بالنسبة لكينز، فالفائدة هي مكافأة يدفعها المقترض

---

[1] حنان شطيبي، **المرجع السابق**، ص. 41

[2] جعفر طالب احمد الخزعلي، **تاريخ الفكر الاقتصادي دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية**، ص، ص. 147 ،150، في 2024/4/22، نقلا عن: https://2u.pw/ZqKJWiW

[3] **المكان نفسه**

للمدخر مقابل الحصول منه على رأس مال جاهز، فهي مكافأة للتنازل عن سيولة رأس المال. وأهمية هذه المكافأة أي معدل الفائدة لا تخضع أبدا لكمية رأس المال المعروض أو المطلوب[1].

مفهوم النقود "العملة النشطة"

يعتبر كينز النقود نشيطة وفعالة وتقوم بدور المحرك، وتارة بدور الكابح. وذلك على خلاف الكلاسيكيين الذين حيدوا النقود .

– فهي تقوم بدور المحرك: في حال أدت السياسات النقدية إلى تخفيض معدل الفائدة، وبالتالي تنشيط الاستثمار وزيادة الإنتاج .

– وتقوم بدور الكابح: في حال أدت السياسات النقدية إلى رفع معدل الفائدة، وتخفيض حجم الاستثمار والإنتاج [2].

[1] ثناء أبازيد، **المرجع السابق،** ص. 79

[2] **المرجع السابق**، ص، 80

نموذج كنز :[1]

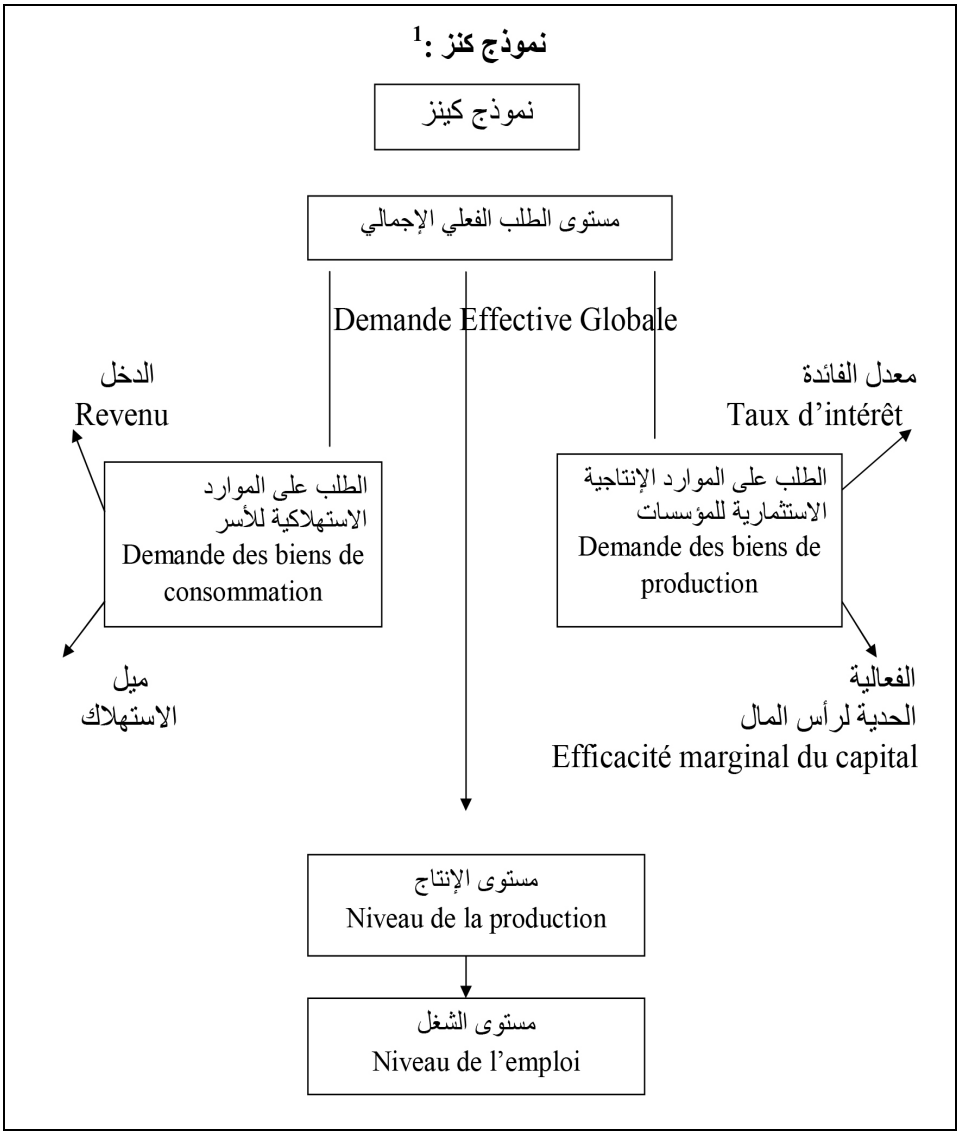

نموذج كينز[1]

[1] فاتح شيباني، مرجع سابق، ص.101

الانتقادات الموجهة للفكر الكينزي

ولقد اعتمدت معظم الدول نظرية "كينز" في التمويل بالعجز للحد من حالات الكساد أو الركود لكن ذلك لم يقترن في أغلب الحالات بهبوط في استهلاك القطاع الخاص، بل إن النزعة الاستهلاكية العالية التي ظهرت مع ما رافقها من حملات إعلانية أدى إلى ارتفاع سريع في إنفاق القطاع الخاص ومع تزايد وتوسع إنفاق القطاع العام والخاص تحمل الاقتصاد أعباء الطلبات المتزايدة وعجز عن إشباعها في ظل محدودية الموارد، فظهرت مشاكل عويصة واجهت الاقتصاد، اعتبرت كانتقادات وجهت للفكر الاقتصادي الكينزي نورد فيمايلي بعضا منها:

•تسارع معدل التضخم[1]: وذلك بسبب المبالغة في التوسع النقدي، حيث ارتفعت الأسعار بأكثر من ستة أضعاف من عام 1950الى عام 1980، وأدى التضخم إلى التأثير سلبا على كفاءة الاستخدام وعدالة التوزيع وأدى في نهاية المطاف إلى الكساد التضخمي، أي ارتفاع الأسعار والأجور معا إلى جانب انخفاض الطلب وتدني الإنتاج وارتفاع نسبة البطالة والقدرة الإنتاجية الفائضة؛

. **حالة التعب الشديد في أسواق القطاع الأجنبي وكذلك في أسواق الأسهم والسلع**: من جراء السيولة المفرطة في الأسواق المالية، فقد أصبحت الأسواق الرأسمالية متقلبة إلى درجة لا تحتمل وبلغت حد الخطورة ولا يوجد ما يمكن فعله حيال ذلك، مع تسجيل حالات عجز كبير في الميزانية، وأسعار فائدة وأسعار الصرف غير مستقرة، وتحركات عشوائية في الأموال قصيرة الأجل عبر الحدود الوطنية. ومن الأسباب الأخرى لعدم الاستقرار، التوسع أو الانكماش المفرطين في الائتمان في النظام المصرفي القائم على أساس الفائدة، وغيرها من المشاكل والأزمات التي تعتبر طابع الانتاج الرأسمالي، وهذا كله أدى إلى زيادة أعباء خدمة الديون الناجمة من حالات عجز الميزانية من خلال الاقتراض على نطاق واسع من الداخل والخارج؛

[1] حنان شطيبي، **المرجع السابق**، ص، ص. 44،45

استنزاف الموارد غير المتجددة والأخطار البيئية: ثمة إدراك بأن التصدي للأزمة البيئية العالمية يحتاج ما لا يقل عن تغيير في ادارة السياسة العالمية، ومع وجود مقترحات عديدة إلا أن القليلين يدركون أن إحدى الاحتياجات الأساسية التي لا مفر منها هو الاتجاه نحو الالتزام بالقيم الأخلاقية وبأنماط حياة أكثر بساطة بعيدة عن عطالة الترف[1].

[1] **المكان نفسه**

المبحث السابع: النظام الاقتصادي الرأسمالي

يحتل النظام الاقتصادي أهمية حاسمة وأساسية في حياة الأفراد، والمجتمعات والدول ذلك لأن النظم الاقتصادية هي التي تتحدد من خلاليا الكيفية التي يتم بموجبها القيام بالنشاطات الاقتصادية والأسس التي تستند إليها هذه النشاطات والجهات التي تقوم بها والوسائل والإجراءات التي يتم اتخاذها وما يتحقق نتيجة لكل ذلك من أهداف. لذلك فعلى مر الأزمنة حاول الاقتصاديون البحث وضع أسس للأنظمة الاقتصادية اختلفت هذه الأسس والمبادئ باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي، هذا وقد تنوعت الأنظمة الاقتصادية ما بين الرأسمالية والاشتراكية كنظامين وضعيين ليأتي بعد ذلك النظام الاقتصادي الإسلامي ليغير الوجهة تماما من ناحية الفكر الاقتصادي والظواهر والمشاكل الاقتصادية المختلفة.

ومن خلال هذا المحور سوف نتعرض لكل نظام اقتصادي على حدا بالتحليل والتفسير.

- **ماهية النظام الاقتصادي:**

النظام الاقتصادي **Economic System** هو مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينِه. ويركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى.

ويعدّ النظام الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثّر به ويؤثِّر فيه. وعرّف أنتونيلي **Antonelli** النظام الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة في الزمان والمكان. وهو عند سومبارت **Sompart** المظهر الذي يجمع بين العناصر الثلاثة التالية:[1]

[1] محمد العبد الله ،الأنظمة الاقتصادية، **الموسوعة العربية** ،م.4، ص.13، في 2024/4/16 نقلا عن : https://2u.pw/8y9YsZwQ

ـ **الجوهر**: أي مجموعة الدوافع والبواعث التي تحرك الفعاليات الاقتصادية.

ـ **الشكل**: أي مجموعة العوامل الاجتماعية والحقوقية والتأسيسية التي تحدد إطار النشاط الاقتصادي والعلاقات بين جميع المسهمين في النشاط الاقتصادي كنوع الملكية ونظام العمل ودور الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

ـ **المحتوى المادي:** أي المستوى التقني للإنتاج المتمثل بمستوى تطور وسائل الإنتاج التي يُحصل بوساطتها على السلع والخدمات.

وتتحدد طبيعة النظام الاقتصادي من التداخل المنطقي بين العناصر الثلاثة المذكورة. ويؤكد سومبارت أن عنصر الشكل هو المحدد الرئيسي لطبيعة النظام؛ لأنه تعبيرٌ عن الروحية التي تعكس في النهاية بالخلفية الفكرية (العقيدة) التي يقوم عليها النظام. وتتوافق الروحية أيضاً مع مستوى معين من تطور وسائل الإنتاج.

واعتمد التحليل الماركسي على المقاييس الاقتصادية أساساً للتفريق بين الأنظمة الاقتصادية، إذ يعدها، مع البنى الاجتماعية والقانونية المتوافقة معها، البنية الفوقية التي تتولد عن أسلوب الإنتاج السائد والمكون من قوى الإنتاج الاجتماعية وعلاقات الإنتاج، ويفرق بين الأنظمة الاقتصادية على أساس ملكية وسائل الإنتاج والطبقة التي تتحكم فيها.[1]

المطلب الأول: النظام الرأسمالي وطريقة الإنتاج فيه

يعتبر النظام الرأسمالي المهد الفكري (النظري) لبناء نظام اقتصادي عرف الكثير من التطورات والأشكال. وما سنحاول توضيحه في هذا المبحث هو ذلك الأساس النظري لبناء النظام الرأسمالي من خلال عرض أهم النظريات والأفكار التي وضعت اللبنات الأساسية في بنائه، مع الإشارة إلى أهم المفكرين والمؤسسين للنظام الرأسمالي باختلاف أنواعه، ويبقى الهدف من هذا الطرح المختصر هو فهم الجوهر الفكري لهذا النظام الذي يساعد على فهم الموضوع ككل[2]

---

[1] **المكان نفسه**

[2] حسين بقة، **المرجع السابق**، 85

- **نشأة النظام الرأسمالي**

بدأ النظام الرأسمالي بالظهور على ما تبقى من مخلفات الإقطاعية عقب النظام البرجوازي، وقد أدت الحروب والثورات في ذلك الوقت إلى نشره بشكل كبير، ما أدى إلى تراكم الأموال والثروات. وقد بدأت ملامحه الأولى بمناداة الكثيرين من علماء الاقتصاد بضرورة سن القوانين المتعلقة بالاقتصاد، ولا يجوز لأحد أن يحد من تأثيره أو قوته. وبالتالي فقد كان هؤلاء ينادون بمنع الدولة من التدخل في مجال الاقتصاد بل عليها فقط أن توفر الحماية للأفراد وممتلكاتهم، وهذه الأفكار ظهرت في فرنسا لتنتقل بعد ذلك من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها إلى أغلب دول العالم.

يعزي علماء الاقتصاد ظهور الرأسمالية إلى عصر النهضة الزراعية، حيث أن تراكم رأس المال كان قليلا ومحدودا في تنقله، وكانت حركته تقتصر على التجارة الصغيرة والقروض المحدودة، إذ أن التصنيع السلعي والتبادل التجاري كان بسيطا في حجمه، إلى أن بدأ يظهر ما يسمى بالنظام الرأسمالي الذي بدء يتوسع مع الزيادة المستمرة في تراكم رأس المال جراء توسع التجارة، وبالتالي الصناعة.

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على أساس الرفع من شأن المادة لتكون في طليعة الأولويات على الصعيد الاقتصادي، ويركز على الملكية الفردية الشخصية وتنمية رؤوس الأموال وزيادتها بكافة ومختلف الأساليب والطرق، من أجل تلبية احتياجات الإنسان بشقيها الكمالية والأساسية، ويركز على زيادة ثروات الإنسان بشكل بعيد عن تدخلات الدولة والنظام السياسي فيها، وبالتالي تصبح المصلحة الخاصة تلعب دور المحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية، وهو الأمر الذي يجعل من المنافسة بين الأفراد الصيغة التي تتسم بها العلاقات بين كل العناصر التي تتخذ المبادرات الاقتصادية[1]

[1] **المرجع السابق**، ص، 87

- **مفهوم النظام الرأسمالي** [1].

النظام الاقتصادي الرأسمالي هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والحرية الاقتصادية في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الثمن أو قوى السوق، فهو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية، يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية، والمحافظة عليها، متوسعاً في مفهوم الحرية. بمفهوم أخر هو نظام اجتماعي يسمح لكل فرد من أفراد المجتمع أن يسعى وراء مصلحته الخاصة محاولا الحصول على أكبر دخل، بمعنى أن الفرد في النظام الرأسمالي حر في اختيار نوع النشاط الذي يمارسه وحر في اختيار ما يستثمره وما يستهلكه، وتؤمن الرأسمالية بأن ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج هي أكبر حافز على بذل أقصى جهد في سبيل إنتاج الثروة التي تنعكس آثارها على كل أفراد المجتمع، أو هو تنظيم الاقتصاد في المجتمع على أساس قيام الأفراد في شكل شركات رأسمالية بامتلاك رؤوس الأموال والموارد الأولية وعناصر الإنتاج الأخرى وبذلك لا يوجد تدخل حكومي في النشاط الاقتصادي ويعرف أحياناً بنظام السوق الحر، حيث يتيح للفرد المتمتع بحرية استخدام عوامل الإنتاج لتحقيق أقصى ربح ممكن [2].

- **مميزات النظام الرأسمالي**

قام النظام الرأسمالي على الأفكار الاقتصادية السابقة، ثم رسخت قواعده في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في أوروبا، وفيما يلي عرض لأهم مميزات النظام الرأسمالي:

1)- عدم تدخل الحكومة :في النظام الرأسمالي يترك أمر الإنتاج والبيع والشراء للمستهلك والمنتج دون أي تدخل للحكومة في تحديد خطوط الإنتاج والبيع، وعدم تدخلها كذلك في تحديد أسعار السلع أو أنواعها وينحصر دور الحكومة في الرقابة للتأكد من التزام الجميع بالقواعد القانونية العامة أهمها استمرار المنافسة فيما بين المنتجين، كذلك ينحصر دور الحكومة في إنتاج سلع

---

[1] رانيا محمد عبد العزيز عمارة، **المرجع السابق**، ص 102.

[2] **المكان نفسه**

معينة، وإلزام شروط محددة في السلع المنتجة مثل منع إنتاج وبيع المخدرات، وشروط السلامة في السيارات وغيرها[1].

2)- الحرية الاقتصادية: تعني حرية الأفراد في التملك والممارسة الاقتصادية الحرة، أي أن الفرد حر في الملكية والعمل والإنتاج والاستهلاك، فهو حر في امتلاك كل شيء مادام تحصل عليه بالطرق القانونية. وله حرية الاختيار في العمل الذي يناسبه والإنتاج الذي يريده دون تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية.

3)- تحقيق الربح: هو الغاية من ممارسة أي نشاط اقتصادي. أو أن الربح هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي حيث يحدد الربح نوع النشاط الاقتصادي الذي يفضله الأفراد الذين يتخذون القرارات الإنتاجية بغية الحصول على أكبر عائد ممكن.

4)- المنافسة الحرة، وحرية الإنتاج: يمتاز النظام الرأسمالي بكثرة وتعدد المنتجين مع صغر حجم كل منتج في جانب الإنتاج، أي أنّه ليمكن أن يكون للمنتج دور مهيمن على التأثير في عملية الإنتاج والتحكم بالوحدات التي يتم عرضها في السوق ومن ثم مستوى السعر. إلّا أنّه من حق المنتج أن يقوم بإنتاج أي سلعة يرغب في إنتاجها وبالكمية التي يريدها، أو حتى الامتناع عن إنتاج سلعة معينة.

5)- حماية الملكية الخاصة: في النظام الرأسمالي تكون الملكية ونقل الملكية من شخص لأخر على أي شكل وفي أي وقت؛ فهي عملية حرة لا تتدخل فيها الحكومة، فالمنتج أو الفرد له مطلق الحرية في الانفراد أو المشاركة مع الآخرين في كل ما يملكه من موارد إنتاج أو سلع أو خدمات، سواء كانت رأسمالية أو استهلاكية.

6)- نظام السوق والأثمان: في الاقتصاد الرأسمالي يعتبر السوق نقطة التقاء المستهلك مع المنتج، ويلعب سعر السلعة دورا في الإفصاح عن أهمية ورغبة المستهلك في اقتناء السلعة، وهو بذلك يكشف عن الرغبات التي يريد المنتج توفيرها بالسلعة، وإذا ترك أمر تحديد السعر للمستهلكين

[1] خالد سعد زغلول حلمي، **المرجع السابق**، ص 98.

والمنتجين، فإنّهم إذا ما اتفقوا عليه فإن السعر يوجه الموارد إلى أفضل استخدام لها، سواء في منظور المستهلكين الذين ينفقون أموالهم، أو من منظور المنتجين الذين يخصصون مواردهم للإنتاج[1].

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الرأسمالي

يعني نمط الإنتاج الرأسمالي ببساطة طريقة مميزة للإنتاج، والتي يمكن أن تعرف من حيث كيفية تنظيمها اجتماعياً، وما هي أنواع التقنيات والأدوات المستخدمة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي. وعليه، فقد تتميز طريقة الإنتاج الرأسمالي بخصائص جوهرية تخص نوع علاقات الإنتاج السائدة، وما يرتبط بها من هدف أساسي للنشاط الاقتصادي وطريقة أداء الاقتصاد الوطني.

نوع علاقات الإنتاج السائدة[2]

يقوم الإنتاج الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومفاد ذلك تمكين المجتمع من الاستحواذ على الفائض الاقتصادي، وبالتالي تحويل بقية أفراد المجتمع إلى أجراء يبيعون قدرتهم على العمل في إطار علاقة تعاقدية تربط رب العمل بالعامل، وما يلاحظ أنّ شكل الملكية الخاصة يتغير بتغير طريقة الإنتاج الرأسمالية، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين اتجاهين تاريخيين هما:

الاتجاه الأول: التحول من الملكية الفردية أو الخاصة نحو ملكية مجموعات، وهو اتجاه يعكس الانتقال من المشروعات الفردية إلى مختلف أنواع الشركات التجارية خاصة شركات المساهمة، وهي التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي للشريك بل على ما يقدمه من مال بغض النظر عن شخصه، وهي تعدّ في الوقت الحالي أداة فعّالة للتطور الاقتصادي.

---

[1] حسين بقة، **المرجع السابق**، ص. 89

[2] ياسر ابراهيم زكي علي رمضان، **الاقتصاد السياسي**، "رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في تخصص الإقتصاد السياسي"، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، الأكاديمية العربية الدولية، 2022، ص.110

الاتجاه الثاني: التحول من الملكية الصغيرة إلى الملكية الكبيرة في شكل مشروعات، وذلك في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مع الإشارة إلى أنّ تطور المشروع الرأسمالي من حيث تنظيمه وسيطرته على السوق مرّ بمراحل، هي كما يلي:

1- مرحلة مشروع مارشال: (نسبة إلى ألفريد مارشال) حيث يكون صغيرا نسبيا ومنظم على أساس المصنع الذي يقتصر على وظيفة واحدة وصناعة واحدة، يمارس الإدارة فيه فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد يقومون بكل الأعمال الإدارية.

2- مرحلة المشروع الكبير: وفيها يكون المشروع على المستوى الوطني، وقد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر ميلادي، يضم عدد كبير من المشروعات الموزعة وينظمها على أساس التكامل الرأسي بين مراحل الإنتاج والتسويق، وفي هذا النوع يحتفظ المركز الرئيسي للمشروع بإدارة المستويين الأعلى والمتوسط، أما المستوى الأدنى فتمارس إدارته في داخل الوحدة الإنتاجية.

3- المشروع الرأسمالي الدولي: عرف هذا المشروع تطور كبير بعد الحرب العالمية الثانية في إطار احتكارات دولية، تتميز بأنّ كل منها ينتج العديد من السلع على أقاليم دول عديدة في العالم الرأسمالي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة، وهذا الشكل يناسب إستراتيجية رأس المال الدولي، وهو يمثل استجابة لسياسة جديدة للسيطرة على السوق الدولية في الأجزاء المختلفة من السوق الدولية.

ينقسم الإنتاج الرأسمالي إلى عدة أقسام غير مركزية، يتخصص كل منها في إنتاج منتوج واحد، منظم كوحدة تكاد تكون مستقلة تشبه المشروع الكبير الذي ساد في المرحلة السابقة، إلا أنه يوجد ما يسمى بالمكتب العام الذي يهدف إلى تنسيق القرارات والتخطيط للمشروع على المستوى الدولي لحمايته من منافسة المشروعات الأخرى وتمكينه من النمو والتطور، ويتميز هذا الشكل بمرونة كبيرة تمكنه من التكيف السريع للطلب ولتكنولوجيا الإنتاج في تغيرهما المتزايد باستمرار.

أما على مستوى التنظيم الإداري، فإن المستوى الأول الخاص بالأعمال الإدارية ينفصل تماماً على المستوى المتوسط، ويكون المكتب العام للمشروع الذي يختص في رسم الإستراتيجية التي يجب أن يتبعها المشروع، أما المستوى المتوسط فيسهر على تسيير المسائل الإدارية التي تترجم

الإستراتيجية العامة ميدانياً في إطارها التكتيكي والتقني، ويختص المستوى الأدنى بتنفيذ كل القرارات التي تتخذ على المستوى المتوسط. وهكذا تتضح طريقة الإنتاج الرأسمالية من خلال المشروع الرأسمالي الدولي أو ما يسمى بالشركات متعدّدة الجنسيات بطريقة يمكن بواسطتها إدارة الثروة على المستوى الدولي.

العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات إنتاج تلقائي.[1]

الإنتاج الرأسمالي يتم عن طريق قوى السوق ونظام الأسعار، حيث أن كل ذلك يلعب دورا حيويا في توزيع القوى الإنتاجية على مختلف النشاطات. وبعبارة أخرى فإن السوق وحركات الأثمان هي عبارة عن ميكانزيم التنسيق في الاقتصاد الرأسمالي، فصاحب المشروع يتخذ قراراته المتعلقة بالسلع التي ينتجها وبالمكان الذي يستثمر فيه وعدد العمال المستخدمين، وكمية المواد الأولية اللازم الحصول عليها، وكل ذلك يتخذ على أساس الأثمان السائدة في السوق على نحو يقال إن النظام تحكمه قوى موضوعية أو قانون القيمة مستقلة في حركيتها عن إدارة الأفراد، وهو ما يعبر عنه بأن الاقتصاد الرأسمالي يعمل من خلال ميكانزيم السوق.

وفي هذا الإطار، تتم طريقة الإنتاج في أثناء فترة زمنية معينة، ومن خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: ظهر فيها الرأسمالي صاحب المشروع كمشتري للسلع في السوق: وسائل الإنتاج (أدوات عمل ومواد أولية)، والقدرة على العمل، بمعنى أن النقود تتحول إلى سلع لإنتاج سلع أخرى، وهي المرحلة التي يتحول فيها رأس المال النقدي إلى رأس المال المنتج.

المرحلة الثانية: يمر رأس المال في هذه المرحلة بالمرحلة المنتجة باستخدام السلع المشتراة واستعمالها استعمالا منتجا، فبعد عملية التفاعل داخل المشروع بهدف إنتاج السلع وعرضها في السوق، وفيها يتحول رأس المال المنتج في شكل سلع.

[1] **المرجع السابق،** ص. 113

المرحلة الثالثة: وفيها يعود صاحب المشروع إلى السوق كبائع للسلع المنتجة في المرحلة الثانية، محاولا تحقيق الربح المتكون في قيمة جزء من الناتج، وهي مرحلة تحول رأسمال السلعي إلى رأسمال نقدي.

- يبدو رأس المال كقيمة تمر بسلسلة من التغيرات المرتبطة ببعضها، والتي يعتبر كل منها شرطا للأخر

فالمرحلتان الأولى والثانية تنتميان إلى دائرة التداول بينما تنتمي المرحلة الثالثة إلى دائرة الإنتاج، تلك هي المراحل المختلفة التي يمر بها رأس المال الاجتماعي ليتم دورته بصفتها واسطة عملية الإنتاج الرأسمالي، إلا أن قيمة رأس المال الاجتماعي لا تظل ثابتة من فترة إنتاجية لأخرى، حيث يتميز الإنتاج الرأسمالي عما سبقه بالمعدل السريع للتطور الذي يكمن فيه معدل مرتفع لتراكم رأس المال. ذلك أن رأس المال الاجتماعي يتم دورته كواسطة ليس فقط لعملية الإنتاج الاجتماعي في خلال فترة زمنية معينة، وإنما كذلك لهذه العملية في تجددها المستمر عبر الزمن في فترات متعاقبة تنعكس في الزيادة المستمرة في حجم الناتج الاجتماعي من فترة إلى أخرى.

وأخيرا يمكن القول بأن طريقة الإنتاج الرأسمالية تتميز بتحقيق تقدم فني يقوم على استخدام الآلة وتقسيم العمل كما يتميز بسرعة تراكم رأس المال.

هدف النشاط الاقتصادي وعوامل الإنتاج في النظام الرأسمالي[1]

يعتمد نجاح تطبيق السياسة الاقتصادية الرأسمالية على تحقيق هدف النشاط الاقتصادي في عملية الإنتاج الرأسمالي (أولا)، إلى جانب تدخل مجموعة من العوامل التي تساعد على الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي (ثانيا).

أولا: هدف النشاط الاقتصادي

إن الهدف العام من النشاط الاقتصادي هو إشباع حاجيات أفراد المجتمع. فإذا الهدف العام واحد، فإنّ الهدف (الغاية) المباشر من ممارسة النشاط الاقتصادي من وجهة نظر من يتخذ قرارات

[1] حسين بقة، **المرجع السابق**، ص، 94

الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي هو تحقيق الكسب النقدي، أي دخل نقدي يأخذ شكل الأجور ومداخيل الملكية، ... الخ. وبالتالي تصبح هذه الحالة غاية ووسيلة لإشباع حاجات الإنسان المختلفة بعد إنفاق تلك المداخيل للحصول على السلع اللازمة.

فالمنتج وهو صاحب المشروع الرأسمالي إنما يتخذ قرارات الإنتاج دائماً بقصد تحقيق أقصى ربح ممكن، كون الوحدة تنتج للسوق ولمستهلك مجهول ولكل من يسيطر على القوة الشرائية، أي الحاجات لا تشبع إلا إذا كانت مصحوبة بقدرة نقدية، فإذا انعدمت هذه القدرة النقدية فلا يمكن إشباع تلك الحاجات مهما كانت درجة إلحاحها.

- **عوامل الإنتاج في النظام الرأسمالي**

تقوم النظرية الاقتصادية عادة بتقسيم عوامل الإنتاج إلى ثلاثة عوامل، وهي: عامل الطبيعة والأرض، العمل، رأس المال.

1- عامل الطبيعة والأرض

يطلق لفظ الطبيعة على الموارد الطبيعية لم يكن للإنسان دخل في إنتاجها ويسميها البعض الأرض، وهي التي سخرها الله للإنسان قبل وجوده وعرفها الإنسان منذ وجوده عليها فأمدته بضروريات الحياة وزودته بما يحتاجه، فكانت المصدر الرأسي للإنتاج.

لذلك تعتبر الأرض العامل الإنتاجي الطبيعي الأول، فبعد أن استطاع الإنسان أن يخلق بفضل عمله رؤوس الأموال، بقيت الأرض تلعب دورا مهما وأساسيا في عملية الإنتاج. ففي المراحل الأولى من التقدم الاقتصادي كانت الأرض متوفرة بكثرة بالنسبة لعدد المهن، أي أن إمكانية الموارد الصادرة عن الأرض كانت تفوق إمكانية الاستهلاك، ثم بعد ذلك أصبح للأرض قيمة اقتصادية مهمة، وقد اعتبرها البعض من المفكرين المصدر الوحيد للثروة الاقتصادية[1].

[1] ياسر ابراهيم زكي علي رمضان، **المرجع سابق**، ص.115

2- عامل العمل

يعتبر العمل عامل إنتاج أساسي استعمله الإنسان منذ بداية صراعه مع الطبيعة، والعمل هو تجسيد للجهد البشري، وموضع تقديس للديانات واحترام المجتمعات. أين يعتبر الإنسان القوة الاقتصادية الأولى بالنسبة لكل أمة وأساس تقدمها الاجتماعي والاقتصادي، لكون العمل هو محور كل المهام الاقتصادية، فالإنسان منتج بفضل عمله وهو مستهلك من حيث احتياجاته ورغباته، وهو أيضاً مستثمر باعتباره يخلق وسائل إنتاج جديدة.

3- عامل رأس المال

يعتبر رأس المال الركيزة الأساسية للتطور الاجتماعي والمادي، وهو أساس التقدم الاقتصادي لكون رأس المال يساعد على رفع إنتاجية العمل البشري. ويتكون رأس المال من عدة عناصر أساسية أهمها: الإمكانيات الطبيعية التي تمكن الإنسان من تحويلها والسيطرة على وجودها مثل الآلات والمعدات، وهي التي يستعملها الإنسان في القطاعات الصناعية والزراعية وفي الخدمات كقاعدة في عملية الإنتاج، والمواد الأولية المستخرجة أو القابلة للتحويل.

المطلب الثالث: عيوب النظام الرأسمالي

لا شك أن النظام الرأسمالي يتسم بالعديد من المزايا أهمها على الإطلاق الاعتراف بالملكية الفردية والحرية الاقتصادية لكافة الأفراد والمشروعات - الأمر الذي يفسح المجال أمام المنافسة للقيام بدورها في تقدم المجتمعات وتحقيق مصالح كل من المنتجين والمستهلكين على السواء - كما يتسم هذا النظام بإمكانية تحقيقه للتوازن الاقتصادي بصورة آلية من خلال جهاز الثمن، إلا أن هناك عدد من المساوئ لهذا النظام تتمثل فيما يلي:[1]

الاحتكار والبطالة وتمكن الملكية الخاصة لرأس المال الشركات من اكتساب القوة الاحتكارية في أسواق المنتجات والعمل. يمكن للشركات ذات القوة الاحتكارية استغلال مركزها لفرض

[1] للاستزادة عد لـ خالد سعد زغلول حلمي ،**المرجع السابق**، ص،ص. 102،103

أسعار أعلى قوة أحادية الصوت. يمكن للشركات ذات القوة الاحتكارية أن تدفع أجورا أقل للعمال. في المجتمعات الرأسمالية، غالبا ما يكون هناك عدم مساواة كبيرة بين مالكي رأس المال وأولئك الذين يعملون في الشركات. [1]

تجاهل المنفعة الاجتماعية. سوف تتجاهل السوق الحرة العوامل الخارجية. من المرجح أن تتجاهل الشركة الرأسمالية التي تحقق أقصى قدر من الربح العوامل الخارجية السلبية، مثل التلوث الناجم عن الإنتاج. هذا يمكن أن يضر بمستويات المعيشة. وبالمثل، فإن اقتصاد السوق الحر لن يوفر السلع ذات العوامل الخارجية الإيجابية، مثل الصحة والنقل العام والتعليم. هذا يؤدي إلى تخصيص غير فعال للموارد.

الثروة الموروثة وعدم المساواة في الثروة. يقوم المجتمع الرأسمالي على الحق القانوني في الملكية الخاصة والقدرة على نقل الثروة إلى الأجيال القادمة. يجادل الرأسماليون بأن المجتمع الرأسمالي عادل لأنك تكسب مكافآت عملك الشاق. ولكن غالبا ما يكون الناس أغنياء، ببساطة لأنهم يرثون الثروة أو يولدون في طبقة متميزة. لذلك، لا يفشل المجتمع الرأسمالي في خلق المساواة في النتائج فحسب، بل يفشل أيضا في توفير تكافؤ الفرص.

عدم المساواة يخلق الانقسام الاجتماعي؛ المجتمعات غير المتكافئة إلى حد كبير تخلق الاستياء والانقسام الاجتماعي.

تناقص المنفعة الحدية للثروة؛ يجادل المجتمع الرأسمالي بأنه من الجيد أن يتمكن الناس من كسب المزيد مما يؤدي إلى عدم المساواة في الدخل والثروة. ومع ذلك، فإن هذا يتجاهل تناقص الفائدة الحدية للثروة.

دورات الازدهار والكساد؛ تميل الاقتصادات الرأسمالية إلى الازدهار والكساد مع الركود المؤلم والبطالة الجماعية.[2]

---

[1] Tejvan Pettinger ,Pros and cons of capitalism, **economicshelp ,in ,https://2u.pw/6Q6nt4Re, Consulter le:2024/4/26).**

[2] Ibid

عدم عدالة توزيع الدخل القومي

التقلبات الاقتصادية

بطالة موارد الثروة[1]

كل هذه العوامل كانت الأساس الذي اعتمد عليه أنصار النظام الاشتراكي في دعوتهم إلى نظام اقتصادي جديد هو النظام الاشتراكي.

[1] خالد سعد زغلول حلمي، المكان نفسه

المبحث الثامن: النظام الإقتصادي الاشتراكي

يعد النظام الاشتراكي أهم نظام برز للوجود في الفكر التقليدي، سنعرض أفكار هذا الأخير، وكذا الصراع المرير والميلاد العسير لهذا النظام، ثم مراحله وتطوره والتي عرفت تحديات كثيرة وظروف استثنائية جعلت من هذا النظام يرتبط بمعنى كلمة النضال. فعرض ظروف نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي تعطي فكرة واقعية عن مسببات تغير النظم الاقتصادية عبر التاريخ وتكشف العلاقة بين النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي.

المطلب الأول: النظام الاشتراكي وطريقة الإنتاج فيه

- **نشأة النظام الاشتراكي**

بدأ النظام الاشتراكي في الظهور على يد "**كارل مارس**" في منتصف القرن التاسع عشر، وقد نشأ على إثر إسراف حكومات الدول الغربية في تطبيق مبادئ الحرية وتمجيد مذهب الفردية، نتيجة لتطبيق الآراء والتعاليم التي نادى بها مجموعة الاقتصاديين الذين عرفوا فيما بعد باسم "**الاقتصاديين الكلاسيك**" وما كاد ينتصف القرن التاسع عشر حتى بدأ بوضوح النظام الرأسمالي الحر ينطوي على عيوب كثيرة وانحرافات خطيرة تجعله يخفق في تحقيق مطالبه الإنسانية[1].

وقد أكد **ماركس** في كثير من مؤلفاته أن النظام الرأسمالي الحر يخدم مصالح طبقة واحدة في المجتمع هي طبقة أصحاب رؤوس الأموال التي تمتلك عناصر الإنتاج وتعمل على تحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المجتمع، ولقد أدى هذا الوضع إلى سوء توزيع الدخل والثروة وتركزها في أيدي فئة ملاك عناصر الإنتاج. وإذا كان الفرد هو محور التنظيم القانوني والسياسي في ظل النظام الرأسمالي، فإن الجماعة بالنسبة للنظام الاشتراكي هي غاية النظام الاقتصادي، فالنظام الجماعي يرى أنه ليس هناك انسجام طبيعي بين المصلحتين العامة والخاصة فقد يحدث التعارض بينهما.

---

[1] خالد سعد زغلول حلمي **المرجع السابق** ، ص، ص 105. 106.

إن المصلحة الجماعية ليست مجموع المصالح الخاصة، ولكنها تعتبر مستقلة عن المصالح الخاصة، لذلك لأن الجماعة رغم أنها تتكون من مجموعة من الأفراد إلا أنها لها كيان ذاتي مستقل عن كيان الأفراد المكونين لها، ولذلك يجب أن يكون هدف النظام الاقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية، وهذا لن يتأتى إلا بإحلال السلطة الجماعية محل الحرية الفردية.[1]

وفي ظل هذه الظروف ظهر النظام الاشتراكي، والذي يقوم أساسا على فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتخفيف ما قد يعجز عن القيام به، وللحد من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي وتركز الثروة في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد، ولإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال، والعمل على استقرار الاقتصاد القومي والحد من التقلبات التي يمكن أن تنتابه، وتهدف الدولة من تدخلها في النشاط الاقتصادي تحقيق أكبر قدر ممكن من عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص بين الأفراد، بحيث يحصل كل فرد على عائد يتناسب مع مساهمته في العملية الإنتاجية، ويهدف أيضاً إلى تحقيق الكفاية في الإنتاج، عن طريق تدخل الدولة بدفع عجلة التقدم إلى الأمام لإشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع.

- **تعريف النظام الاشتراكي ومميزاته**

يمتاز النظام الاقتصادي الاشتراكي بالإدارة التعاونية للاقتصاد، وبالملكية الجماعية لوسائل عناصر الإنتاج؛ كما يعبر ذات النظام عن فلسفة سياسية تحمي هذا النظام الاقتصادي وتدعمه بشكل كبير. وتعود الملكية الاجتماعية في النظام الاشتراكي إما إلى دولة المؤسسات المستقلة أو أن تكون في شكل ملكية شائعة أو شركات تعاونية أو إما أن تكون ملكية عامة بصفة مباشرة. وتعتمد الاقتصاديات الاشتراكية على الإنتاج من أجل الاستخدام المباشر لمدخلات الاقتصاد قصد إشباع الطلب الكلي الفعال من مختلف الحاجات البشرية والمتطلبات الاقتصادية[2] .

---

[1] **المكان نفسه**

[2] شراقي باية خديجة، **محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020/2019، ص. 56

- **مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي**

إن الفكر الاقتصادي الاشتراكي يقوم أساسا على فكرة التدخل المباشر والصريح للدولة في النشاط الاقتصادي لتوفير ما عجز الأفراد عن تحقيقه، كما يقوم على تخفيف الآثار السلبية التي قد تنجم عن تنامي التراكم الرأسمالي وتركز الثروات والأموال في أيدي أفراد قليلة من المجتمع، حيث تسهم السلطة الحاكمة في توفير فرص أكثر للتشغيل وتخفيض نسب البطالة، كما تعمل على استقرار الاقتصاد الوطني والحد من التقلبات والمخاطر التي يمكن أن تصيبه، ويمكن حصر الأهداف التي تسعى الحكومة الى تحقيقها من خلال تدخلها المباشر في النشاط الاقتصادي في النقطتين التاليتين:

1. تحقيق العدالة في التوزيع

2. تحقيقه الكفاية في الانتاج. حيث يكون تحقيق مبدأ العدالة حين تعمل الدولة أو أحد أشخاص القانون العام على ضمان توفير العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، والعمل على توزيع الدخول فيما بينهم بطريقة تتصف بالإنصاف، بحيث يتحصل الأفراد على عائد يتناسب مع مساهماتهم في العملية الانتاجية.

ويكون تحقيق الكفاية في الإنتاج بأن تعمل الدولة أو أحد أشخاص القانون العام على اتخاذ الخطوات الكفيلة بزيادة حجم الإنتاج، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، بهدف إشباع الحاجات السريعة التزايد لأفراد المجتمع.[1]

- **مميزات النظام الاقتصادي الاشتراكي**

المزايا الرئيسية للاقتصاد الاشتراكي هي كما يلي[2]:

---

[1] **المرجع السابق**، ص.57.

[2] Deepali pal, Socialism: Definition, Features, Merits and Demerits, **economicsdiscussion, in,** https://2u.pw/bVN8o9NT, **Consulter le:30 /3/2024).**

العدالة الاجتماعية مضمونة: الميزة الرئيسية للاشتراكية هي أنها تضمن العدالة الاجتماعية. في ظل الاشتراكية، يتم تقليل عدم المساواة في الدخل إلى الحد الأدنى ويتم توزيع الدخل القومي بشكل أكثر إنصافا وتوازنا. ينص المبدأ الاشتراكي على حصة عادلة للجميع. لا يسمح لأحد بالحصول على دخل غير مكتسب.

التنمية الاقتصادية السريعة: من المرجح أن ينمو الاقتصاد الاشتراكي بشكل أسرع بكثير من الاقتصاد الرأسمالي. وقد أثبتت تجربة الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى ذلك بإسهاب. العوامل الرئيسية التي تجعل معدل النمو السريع هو الاستخدام الكامل للموارد والتخطيط العلمي والقرارات السريعة ..الإنتاج وفقا للاحتياجات الأساسية؛ في هذا الاقتصاد يتم توجيه الإنتاج لتلبية الاحتياجات الأساسية للناس أولا. وبقدر الإمكان، يسترشد إنتاج المواد الغذائية أو الملابس أو مواد البناء بالاحتياجات الأساسية للناس وليس وفقا للقوة الشرائية للقطاع الغني من المجتمع.

التنمية الاقتصادية المتوازنة: يهدف التخطيط الاقتصادي إلى تنفيذ التنمية المتوازنة للاقتصاد. يتم الاعتناء بجميع مناطق البلاد. كما تعطى الأولوية لتنمية المناطق المتخلفة. وبالمثل، فإن الزراعة والصناعة والصناعات الثقيلة والصغيرة تتطور جنبا إلى جنب. نتيجة لذلك لا يوجد تطور غير متوازن للاقتصاد.

لديها الاستقرار الاقتصادي: ميزة أخرى مهمة هي الاستقرار الاقتصادي الذي يتمتع به الاقتصاد الاشتراكي. الاقتصاد الاشتراكي قادر على السيطرة على عدم الاستقرار الاقتصادي بسبب الطبيعة المخططة للاقتصاد. يتم الاعتناء بالتغييرات البحتة في إطار خطة منظور. ويعطى الاستثمار الخاص دورا ثانويا. لذلك، لا توجد تقلبات اقتصادية.

الحفاظ على الموارد الطبيعية: يتمتع الاقتصاد الاشتراكي بميزة كبيرة في التخطيط للمستقبل. يمكن لسلطة التخطيط أن تأخذ مصلحة الأجيال القادمة في الاعتبار من خلال إعداد خطط للحفاظ على الموارد غير المتجددة في البلاد مثل الفحم والبترول والغابات والتربة.[1]

[1] Ibid

التوزيع العادل للثروة والدخل: يتم تشغيل الاقتصاد الاشتراكي بهدف توفير فرص متساوية لجميع المواطنين في كسب الدخل. بشكل عام، تقتصر الملكية الخاصة على بعض الاحتياجات الأساسية. لا يوجد تكديس للثروة من قبل قلة قليلة. كما يتم توزيع الثروة بشكل عادل لأن المشاريع الخاصة تعطى دورا محدودا.

أنشطة الرعاية الاجتماعية: الاقتصاد الاشتراكي موجه نحو الاحتياجات الاجتماعية. توفر الحكومة الأمن الكامل. هناك رعاية تلقائية لأطفال أولئك الذين يواجهون الحوادث أثناء أداء واجباتهم. وهناك حكم ينص على معاش الشيخوخة للجميع. الشعار هو "لكل حسب حاجاته، من كل حسب قدرته." لذلك، يمكن للموظفين في مؤسسات الدولة العمل دون قلق كبير. إنتاجيتها أعلى.

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الاشتراكية

تتحدد طريقة الإنتاج الاشتراكية وفقا لعلاقة الإنتاج القائمة على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والهدف من الإنتاج هو إشباع الحاجات الاجتماعية للجماعة، كما أن العمليات الاقتصادية تكون مخططة تخطيطا مركزيا من طرف الدولة.

الهدف من الإنتاج إشباع الحاجات الاجتماعية[1]

بعكس النظام الرأسمالي الذي يهدف لإشباع الحاجات الفردية، فإن هدف النظام الاشتراكي هو إشباع الرغبات الجماعية، ذلك أن تحقيق الربح لا يعتبر عنصرا دافعا للنشاط الاقتصادي، ويؤدي هذا الاتجاه بطبيعة الحال إلى جعل الاختيارات الاقتصادية تختلف من نظام إلى أخر، بمعنى أن القطاعات الاقتصادية التي يوجه إليها الاهتمام في الدول الاشتراكية هي القطاعات التي تنتج وتقدم الخدمات التي يحتاج إليها كل السكان باعتبارها تشبع رغبات ضرورية

لتحقيق هذا الهدف تلجأ الدول الاشتراكية إلى إقرار تحفيزات مادية ومعنوية لفائدة العمال لمضاعفة مجهودهم. وإذا كان الاقتصاد الاشتراكي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج،

[1] ياسر ابراهيم زكي علي رمضان، **المرجع السابق،** ص.124

ويترتب على ذلك أن الهدف من الإنتاج أصبح لإشباع الحاجات الاجتماعية، فإن أداء هذا الاقتصاد لا يكون بتحقيق العمل التلقائي لقوى السوق وإنما عن طريق التخطيط، وهو خاصية جوهرية ثالثة للاقتصاد الاشتراكي.

التخطيط الاقتصادي في الدول الاشتراكية[1]

يهدف هذا التخطيط إلى ضمان سير الاقتصاد مع تحقيق تغير مستمر في هيكل الاقتصاد الوطني في الدولة الاشتراكية، ويتم ذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل التي تهدف إلى توزيع الموارد الإنتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق أهداف معينة وتنسيق النشاطات الاقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

وبالتالي، فإن تحديد الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقه في هذا الخصوص يمثل الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق للازم للاقتصاديات الاشتراكية، وبمعنى أخر فإن القرارات الجوهرية المتعلقة بنوعية الإنتاج وكميتها وكيفية توزيعها أو بيعها وتوجيهها للاستعمال النهائي في الاستهلاك أو للاستعمال في الإنتاج، ... الخ، يرجع اتخاذها من طرف السلطات القائمة على الحكم في الدولة على أساس الإمكانيات الاقتصادية لتلك الدولة، ولكي يتم لها ذلك يجب أن تكون لها السيطرة الفعلية على موارد المجتمع وقدراته الإنتاجية، ذلك أن القدرة على التصرف هي من أول متطلبات الخطة الاقتصادية من هذا النوع، أي السيطرة على الملكية الجماعية على الأقل للجزء الأهم من الموارد الإنتاجية للجماعة، بمعنى أنه يمكن إدراج القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي ضمن الخطة الاقتصادية الوطنية.[2]

وفي هذا الاتجاه فإن الخطة الاقتصادية الاشتراكية تأخذ في الاعتبار الحياة المستقبلية للجماعة، إذ عن طريقها تحدد الجماعة لنفسها هدفاً تسعى لتحقيقه بمعنى أنها تحدد الاقتصاد الوطني في مجموعه غاية معينة أو بمعنى أخر "غاية التخطيط". وبالتالي فإن الخطة الاقتصادية الاشتراكية تأخذ بما يلي:

---

[1] المرجع السابق، ص.125

[2] **المكان نفسه**

1- الأخذ بالحياة الجماعية المستقبلية.

2- تتضمن ترشيد استخدام موارد الجماعة بطريقة تمكنها من تجاوز التناقضات التي تعرقل تحقيق الهدف المتوخى.

3- تستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الإنتاجية.

4- اتخاذ القرارات الجماعية بدلاً من القرارات الفردية.

هذه هي الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق أو الاشتراكية التي يكون فيها الاقتصاد مخططاً ولا يخضع للعمل التلقائي لقوى السوق كما هو الحال في النظام الرأسمالي، وإنما يخضع لعمل يتضمن نشاطات اقتصادية مخططة ومنسقة مقدما إلى تحقيق عمل متوازن للعلمية الاقتصادية بتنفيذ الخطة الاقتصادية المركزية.[1]

المطلب الثالث: عيوب النظام الاشتراكي

1. غياب آلية التسعير وسوء تخصيص الموارد: الآلية التوجيهية، سيتم تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة بشكل تعسفي. ينشأ الحساب غير السليم للتكاليف وتحديد الأسعار في الاقتصاد الاشتراكي للأسباب التالية:

عوامل الإنتاج مملوكة بالكامل للحكومة وبالتالي ليس لها ثمن.

في حالة عدم وجود تسعير مجاني للعوامل، لا يمكن حساب تكلفة السلعة؛ وبالتالي يصبح من الصعب للغاية تحديد ما يجب إنتاجه وبأي كميات .لذا فإن الإنتاج والتسعير في ظل الاشتراكية سيتم بشكل تعسفي دون مراعاة "حاجات" الشعب، ولا توجد أي آلية للتأكد من احتياجات المستهلكين أو خياراتهم.[2]

---

[1] **المرجع السابق**، ص. 126

[2] "ADVANTAGES AND DISADVANTAGES OF SOCIALISTIC ECONOMY," **accountlearning**,in, https://2u.pw/aNxKczwE ,Consulter le:2 /4/2024).

2. **فقدان الكفاءة والإنتاجية**: تعتمد الكفاءة والإنتاجية في الاقتصاد على حوافز قوية. الأمل في كسب الخوف من الخسارة هي الدوافع القوية التي تحافظ على الكفاءة والإنتاجية في الاقتصاد الرأسمالي. لكن في الاشتراكية هذان الدافعان غائبان، هناك خطر انخفاض الكفاءة وكذلك الإنتاج في الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض خطير في الدخل القومي. تخلق الاشتراكية بيروقراطية من المسؤولين الحكوميين غير الأكفاء والخمول والفاسدين الذين لا يهتمون كثيرا بعملهم.

3. **تعقيدات الإدارة**: عبئ الإدارة في الاشتراكية ثقيل جدا. بسبب تدخل الحكومة في كل نشاط للشعب، يجب أن يكون هناك بعض السلطة للبت في جميع المشاكل المتعلقة بالاقتصاد. في ظل الرأسمالية، يتم تحديد كمية ونوعية الإنتاج ومعدل تكوين رأس المال والمشاكل الأخرى المتعلقة بالاقتصاد تلقائيا من خلال آلية السعر والربح. لكن في ظل الاشتراكية، يجب تحديد كل هذه المشاكل من قبل أنصاف آلهة الإدارات بعد الحصول على أوامر من رؤساء الملائكة الذين يديرون الدولة.

4. **فقدان الحرية**: أحد المخاطر الرئيسية للاشتراكية هو أنها لا تحد من الحرية الفردية فحسب، بل تسلب الحرية تماما. في ظل الاشتراكية لا يوجد مجال لسيادة المستهلكين. لن يكون للعمال خيار الاحتلال، وسيكون العمل، مثله مثل أي مورد اقتصادي آخر، تحت الإدارة المخطط لها. يجب على المستهلكين أن يأخذوا ما يعطى ويجب على العمال العمل في الأماكن التي ستقررها السلطات. إن الحد من الحرية الفردية والحرية سيذهب إلى حد استغلال الفرد. في الاشتراكية هناك تركيز للسلطة "الاقتصادية" و"السياسية" مع الدولة. توجه الدولة الموارد والرجال إلى قنوات معينة وسلطة الدولة نهائية ومطلقة[1].

[1] Ibid

المبحث التاسع: النظام الاقتصادي المختلط

يعرف النظام الاقتصادي المختلط بالنظام الذي يجمع جوانب مختلطة من النظامَين الاقتصاديَين الرأسمالي والاشتراكي، لذلك فهو يحمي الملكية الخاصة، ويسمح ضمن مستويات محددة بالحرية الاقتصادية لاستخدام رأس المال، ويسمح أيضا للحكومات بالتدخل في الأنشطة الاقتصادية من أجل تحقيق بعض الأهداف الاجتماعيّة.

المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي المختلط[1]

يعرف النظام الاقتصادي المختلط بأنه نظام اقتصادي يجمع بين عناصر اقتصاد السوق وعناصر الاقتصاد المخطط. إنه توليفة من الاشتراكية والرأسمالية، والتي تحتوي على كل من الشركات الخاصة والمؤسسات العامة. تطبق معظم الاقتصادات الحديثة نظاما اقتصاديا مختلطا. يجلب النظام الاقتصادي المختلط مزايا الأسواق الحرة وكذلك التدخل الحكومي. ومع ذلك، هناك أيضا مخاوف بشأن استدامة وكفاءة النظام الاقتصادي المختلط.

في الاقتصاد الموجه، تنظم الحكومة السوق أو تمتلك الصناعات الرئيسية. يتم تحديد إنتاج وبيع البضائع من قبل الحكومة. كوبا وكوريا الشمالية هي بعض الدول القليلة التي لديها اقتصاد موجه.

في نظام اقتصادي مختلط، يتعايش القطاع الخاص والقطاع العام. هناك مستوى معين من الحرية الاقتصادية حتى يتمكن القطاع الخاص من تقرير استخدام رأس المال والبحث عن الأرباح. يسمح في الوقت نفسه للحكومة بالتدخل في بعض الأنشطة الاقتصادية والصناعات. من خلال توفير السلع العامة وجمع الضرائب، يمكن للحكومة خلق المزيد من الرعاية الاجتماعية.

---

[1] **CFI Team", What is a Mixed Economic System?" corporatefinance institute, in https://2u.pw/6P6yA8mz ,Consulter le :14 /4/2024).**

بعض الصناعات الأساسية، مثل الدفاع الوطني والنقل العام وتسليم الطرود، مملوكة جزئيا للقطاع العام. النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الأكثر شيوعا وعملية في المجتمع الحديث. الاقتصاد الموجه الخالص أو اقتصاد السوق موجود فقط من الناحية النظرية[1].

- **خصائص النظام الاقتصادي المختلط**[2]

يتشكل النظام الاقتصاديّ المختلط من جوانب مختلفة من النظام الرأسماليّ والاشتراكيّ، لذلك يتسم بخصائص تجعله نظامًا جديدًا له خصائص مميزة، وفيما يأتي أهم خصائص النظام الاقتصاديّ المختلط:

البقاء المشترك للقطاعين العام والخاص: هناك بقاء متناغم بين القطاعين العام والخاص والقطاعات المشتركة. شركات القطاع الخاص موجهة نحو الربح. تتحكم الكيانات الخاصة في الإنتاج في هذه القطاعات. ومع ذلك، تحتفظ الدولة بالسيطرة على هذه الكيانات. الصناعات في القطاع العام هي كيانات تركز على الرعاية الاجتماعية تسيطر عليها الهيئات الحكومية إلى حد كبير. تعمل القطاعات مجتمعة في تماسك في الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

التخطيط الاقتصادي: في الاقتصاد المختلط، تهتم الحكومة بكل من القطاعين العام والخاص في التخطيط الاقتصادي والمالي، وتتخذ تدابير لصالح كليهما. هناك فقط تخصيص الموارد في محاولة للتزامن مع القوة الإنتاجية ل رأسمالية والتوزيع العادل للاشتراكية. يتم تأطير السياسات الحكومية بحيث توفر الشركات العامة في المناطق الريفية أيضا حزم التحفيز، وتعتمد الضرائب على الشركات الخاصة للتسوق في المناطق المتخلفة التي تظهر خصائص النظام الاقتصادي المختلط[3].

---

[1] Ibid

[2] Aaakriti, Mixed Economic System, **wallstreetmojo** ,In, https://2u.pw/yr3enE5q, (Consulter le: 1 /4/2024).

[3] Ibid

حماية حقوق المستهلك: تتم حماية مصالح المستهلكين النهائيين في الاقتصاد المختلط. يتم منح المستهلكين حرية معززة لشراء المنتجات والخدمات التي يختارونها. تنظم الحكومة أسعار المنتجات حتى لا تستغلها المجموعات الخاصة.

حماية حقوق العمال: تحمي الحكومة الطبقة العاملة من الاستغلال من قبل الأطراف الخاصة. قانون المصانع وقانون الحد الأدنى للأجور هي بعض التدابير المتخذة لحماية مصالح القوى العاملة.

تدخل الدولة: سمحت الأسواق الرأسماليّة للشركات الخروج من سوق العمل عند فشلها، وعلى نقيض من ذلك، فإنَّ الحكومة في الأنظمة الاشتراكيّة ستدعم هذه الشركات بشكل كامل، وفي النظام الاقتصاديّ المختلط، فإنَّه سيسمح لبعض الشركات بالانهيار، بينما يقدم للبعض الآخر مستوى معين من التدخل، ويكون هذا التدخل بهدف محاربة المنافسة الدوليّة أو تقديم إعانة للشركات لتبقى من الناحية الماليّة وخاصةً إذا كانت هذه الشركات كبيرةً ولها أثرها في الاقتصاد.

المطلب الثاني مزايا النظام الاقتصادي المختلط[1]

يتميز النظام الاقتصاديّ المختلط بالعديد من المزايا التي تجعله مختلفًا عن باقي الأنظمة الاقتصاديّة، وفيما يأتي توضيح لأهم هذه المزايا:

الأسواق الحرة: تتمثل إحدى مزايا الاقتصاد المختلط في أنه لا يزال يعتمد على العرض والطلب لإملاء الأسعار. في الأساس، يسمح للأسواق بالاستجابة عندما تكون هناك زيادة في الطلب - من خلال رفع الأسعار وزيادة العرض. أو عندما ينخفض الطلب، تنخفض الأسعار والعرض أيضا. في المقابل، يسمح للسوق بالعمل بكفاءة من خلال تلبية طلب المستهلك. في

[1]PAUL BOYCE, Mixed Economy: Definition, Pros, Cons & Examples , **Boycewire**,in, https://2u.pw/5uny1pbv , (Consulter le:30/3/2024).

حين أن الاقتصاد المختلط لا يسمح بنفس الحرية التي يتمتع بها الاقتصاد القائم على السوق - إلا أنه لا يزال يسمح بالمنافسة الحرة في عدد كبير من الأسواق، وأكثر بكثير من نظام القيادة.

التنظيم الجيد: هذا أمر قابل للتفسير، ولكن في بعض الأحيان، يمكن للاقتصاد المختلط أن يوفر تنظيما معقولا. على سبيل المثال، يوجد في الولايات المتحدة مكتب المنافسة التابع للجنة التجارة الفيدرالية الذي ينظم الممارسات المانعة للمنافسة. هدفها هو ضمان وجود منافسة كافية وعادلة في السوق - وبالتالي تعظيم الاختيار للعميل والقضاء على السيطرة الاحتكارية[1].

المنافع العامة: في النظام القائم على السوق، سيكون الأمر متروكا للسوق الحرة لتوفير السلع للمستهلكين. ومع ذلك، فإن توفير بعض السلع غير مربح، وبالتالي فإن الجمهور غير قادر على الاستفادة منها.

في الاقتصاد المختلط، سيتم توفير هذه السلع العامة من قبل الحكومة، وبالتالي توليد العوامل الخارجية الإيجابية المرتبطة بها.

تعزيز المساواة: تعتمد أنظمة الاقتصاد المختلط على دولة الرفاهية للحفاظ على التوازن بين الأغنياء والفقراء. وهذا يتطلب عادة شكلا من أشكال الضرائب حيث يدفع الأثرياء في المجتمع أكثر للمساعدة في دعم ذوي الدخل المنخفض.

شبكة الأمان الاجتماعي: توفر أنظمة الاقتصاد المختلط شكلا من أشكال شبكة الأمان الاجتماعي. قد يأتي هذا في شكل إعانات البطالة أو إعانات العجز أو معاش تقاعدي في سن الشيخوخة. يمنح هذا حماية الدخل لأولئك الذين قد لا يستطيعون العثور على عمل في البطالة، أو أولئك الذين لا يستطيعون العمل بسبب الشيخوخة أو الإعاقة. في المقابل، يمكن لأولئك الذين لا يستطيعون العثور على عمل أو غير قادرين على ذلك، أن يظلوا أعضاء في المجتمع، بدلا من الجوع والمشردين.

[1] Ibid

المطلب الثالث: عيوب النظام الاقتصادي المختلط

إن للنظام الاقتصادي المختلط سلبيات ومشكلات ظهرت عند تطبيقه، وعلى الرغم من الحلول والمميزات التي قدمها، فقد وجدت له سلبيات، وفيما يأتي توضيح لأبرز عيوب النظام الاقتصاديّ المختلط:[1]

الاتصاف بعدم الاستقرار: يدعي بعض الاقتصاديين أنَّ النظام الاقتصاديّ المختلط هو الأكثر تقلبًا في طبيعته مقارنةً بالأنظمة الاقتصاديّة الأخرى، وذلك بسبب حصول القطاع العام على أقصى قدر من الفوائد، بينما يظلّ القطاع الخاص تحت السيطرة.

انعدام الفعالية في القطاعات: في ظلّ النظام الاقتصاديّ المختلط فلا فعالية للقطاعين الخاص والعام، نظرًا لأنَّ القطاع الخاص لا يتمتع بالحريّة الكاملة وبالتالي سيصبح غير فعّال، ممّا يؤثر على فعالية القطاع العام أيضًا.

النقص في الكفاءة: يعاني كلا القطاعين -العام والخاص- في الاقتصاد المختلط بنقص في الكفاءة، ففي القطاع العام لا يؤدي الموظفون واجباتهم بمسؤولية كبيرة ومهنية، أما في القطاع الخاص، فنرى انخفاضًا كبيرًا في الكفاءة فيه بسبب فرض الحكومة قيودًا كثيرة على شكل رقابة وتصاريح وتراخيص وغيرها عليه.

التأخير في اتخاذ القرارات الاقتصادية: إن من أبرز عيوب والمشكلات التي يعاني منها النظام الاقتصاديّ المختلط وجود تأخير في اتخاذ القرارات الاقتصاديّة خاصة في القطاع العام، مما سيسبب عائقًا كبيرًا يؤثر على سلاسة أداء الاقتصاد في المجتمع والدولة.

هدر الموارد: تعد مشكلة هدر الموارد عيبًا آخر يعاني منه النظام الاقتصادي المختلط؛ فبسبب ذهاب جزء من الأموال المخصصة لمشاريع مختلفة في القطاع العام إلى جيوب الوسطاء بدلًا من استثمارها في العمل الحقيقي سيتم إساءة استخدام الموارد وهدرها في اقتصاد الدولة.

---

[1]Tushar seth, Merits and Demerits of Mixed Economy, **economicsdiscussion ,In, https://2u.pw/VTyrMoIA , Consulter le:22 /4/2024).**

الفساد والتسويق الأسود: يتّصف النظام الاقتصاديّ المختلط بوجود الفساد والتسويق الأسود الخارج عن القانون، وذلك بسبب حصول الأحزاب السياسيّة وبعض الشخصيات في الدولة على مزايا لا داعي لها من القطاع العام، ممّا يؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات الضارّة بالمجتمع مثل الرشوة والتهرّب الضريبيّ والأنشطة الأخرى غير القانونيّة في الدولة.

تهديد القومية: يوجد في ظل النظام الاقتصاديّ المختلط خوف دائم من قوميّة القطاع الخاص، لذلك السبب فقد لا يستخدم القطاع الخاص موارده لتحقيق منافع مشتركة مع القطاع العام في الدولة[1].

[1] Ibid

النظام		النظام الاقتصادي الرأسمالي" الحر"	النظام الاقتصادي الاشتراكي" الموجه"	النظام الاقتصادي المختلط" العام"
التعريف		- يقوم على أسس مذهبية تنحصر أساس في تركز عناصر الإنتاج وملكيتها في يد الأفراد من أجل ضمان تراكم رؤوس الأموال.	- يستمد أفكاره من الاشتراكية الماركسية، ويتميز بالملكية الجماعية لأهم وسائل الإنتاج والخضوع للتخطيط الإجباري المفروض من طرف الدولة.	يهدف إلى الموازنة بين النظام الرأسمالي والاشتراكي، وهو ما يعني سيطرة الدولة على جزء من النشاط الإنتاجي من أجل ضمان تنمية وتصحيح آثار السوق" تخصيص الموارد" دون إهمال دور القطاع الخاص.
الأسس والمبادئ	الأيديولوجية	الليبرالية والفردية: - فكرة القانون الطبيعي: اليد الخفية - الرشادة الاقتصادية" للمنتج والمستهلك". - الحرية الفردية - المنفعة الشخصية - التوافق الاجتماعي	الجماعية: - جاءت كردة فعل اتجاه الرأسمالية، حيث تؤمن بضرورة تدخل الدولة، وتوجيه النشاط الاقتصادي لصالح المجتمع.	التوازن بين الفرد والمجتمع: - تسعى إلى التوفيق بين كفاءة وحرية النظام الاقتصادي ومراعاة الاعتبارات الاجتماعية وكذلك بين الاحتكارات وتصحيح آثار السوق
	الوسيلة	الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج: تعود إلى هؤلاء القادرين على حيازتها وما يحلق ذلك من حق تسيير هذه الوسائل والتمتع بعوائدها مع حيادية الدولة.	- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج - التقسيم الجدي للعمل. - توزيع الناتج القوم للعمل: كل حسب طاقته كل حسب حاجته.	ملكية وسائل الإنتاج بين القطا العام والقطاع الخاص: تشارك الدولة والقطاع الخاص في العملية الإنتاجية.
	الهدف	تحقيق الربح: من خلال تراكم رؤوس الأموال عن طريق الرفع من مستوى وسائل الإنتاج.	تحقيق العدالة الاجتماعية: يرفض الاقتصاد الاشتراكي أهداف الربح واستبداله بمعيار إشباع الحاجات الاجتماعية.	العدالة الكفاءة وتصحيح آثار السوق: من خلال تحقيق النمو والعدالة من ناحية توزيع المداخيل، وكذلك تنظيم الاقتصاد" أي تصحيح ميكانيزم السوق"
	المكانيزم" الآلية"	التوازن التلقائي: جهاز الأثمان هو الذي يحدد التوازن بين العرض والطلب	التخطيط المركزي وإدارة النشاط الاقتصادي: من أجل تحقيق النمو ورفاهية المجتمع وضمان عدالة التوزيع	التوفيق بين آلية السوق والخطة الاقتصادية" أسس الخطة" - تحديد أهداف الاقتصاد طبقاً لخصائص المجتمع - اعتماد القطاعات الإستراتيجية. - التأثير في السوق من خلال السياسات العمومية.

ملخص الأنظمة الاقتصادية" الرأسمالي، الاشتراكي، المختلط"

المبحث العاشر: النظام الاقتصادي الإسلامي

يقول "جاك أوستري" أحد العلماء الفرنسيين البارزين في الاقتصاد: إن طريق الإنماء الاقتصادي ليس محصورا في النظامين المعروفين (الرأسمالي والاشتراكي) بل هناك مذهب اقتصادي ثالث راجح هو مذهب الاقتصاد الإسلامي، وسيسود هذا المذهب عالم المستقبل، لأنه طريقة كاملة للحياة المعاصرة. يأتي هذا الاعتراف ليؤكد على القصور الذي يميز المذهبين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي، لأن أفكارهما وآرائهما متأثرة بنوازع بشرية في حدود ظروف خاصة، حتى وإن اختلفا في ظاهرهما بتركيز الأول على الفرد والثاني على الجماعة، فإنهما يصدران عن أصل واحد وهو الفصل بين النشاط الاقتصادي والأخلاق، فلا يعنيهما أن يكون النشاط الاقتصادي أخلاقيا أو غير أخلاقي، ولا يهمهما الحلال والحرام، العدل أو الظلم، وإنما يعنيهما تحقيق المنفعة فحسب. بينما الاقتصاد الإسلامي يخضع بكل جوانبه إلى التعاليم الدينية، هذا ما جعل منه مذهبا ذا صفة إنسانية ورسالة واضحة، وليس علما أو مجموعة من العلوم المختلفة المقتصرة على تفسير القوانين والظواهر الطبيعية فقط[1]

المطلب الأول: مقاصد الشريعة الإسلامية في الإقتصاد

للشريعة الإسلامية عدة مقاصد في الحياة الإقتصادية، وتتمثل في العناصر التالية:

1. **العدالة الإقتصادية والإجتماعية:** تقوم الفلسفة الأخلاقية للإسلام على العدالة الإقتصادية، والتوزيع العادل للدخل والثروة، وذلك عن طريق قيام الدولة بمباشرة ضبط توزيع الثروة 13 في هذا السياق نجد اتجاه لتقليل الفروقات الاجتماعية من خلال الزكاة وإحترام مبدأ الأخوة الإنسانية مما لا يسمح أي توزيع جائر للثروة.

---

[1] رحماني سناء، ديلمي فتيحة، مداخلة بعنوان: **مبادئ الاقتصاد الإسلامي وخصائصه**، قسم علوم تسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص. 3 في 2024/4/15 نقلا عن: https://2u.pw/3vQENi

2. **استقرار قيمة النقود**: تشكل النقود مقياسا للقيمة، وأي إنخفاض مستمر في قيمتها يؤثر سلبا على العدالة الاجتماعية، ويمثل التضخم عدم التوازن في الاقتصاد، وله عدة إنعكاسات سلبية على الإقتصاد من أهمها ما يلي:

- عدم فاعلية النظام النقدي

- يزيد من الإستهلاك ويقلل من الإدخار

- يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد

- يعزز المضاربة على الأسعار

- يزيد من حدة الفروقات في الدخل والتفاوت الإجتماعي لذلك يجب الحد من الضغوط التضخمية وذلك من خلال ما يلي:

- إتباع سياسات مالية ونقدية صحيحة

- التحكم في الأجور والأسعار لتقليل تأكل القيمة الحقيقة للنقود

- منع أي فئة من المجتمع من إستغلال الفئات الاخرى

- منع إنتهاك الآداب الإسلامية المتعلقة بالأمانة والعدالة في المقاييس.

3. **تعبئة المدخرات**: يشكل تعبئة المدخرات هدف جوهري في الإقتصاد الإسلامي، بحيث يحرم الإسلام عملية إكتناز الأموال، بل يحث على إستخدامها في الإنتاج لتحقيق الأهداف الإقتصادية والاجتماعية. في هذا المجال تقوم مؤسسات مالية بتعبئة المدخرات المعطلة وتوجيهها إلى إستخدامات إنتاجية، وذلك بعيدا عن الربا أو الفائدة، بل تشارك في الربح أو الخسارة لذلك يجب تنظيمها بشكل فعال حتى تستطيع تحقيق عائد إيجابي يوزع على المودعين[1].

[1] ناصر مراد، مداخلة بعنوان: **مبادئ ومنهج الإقتصاد الإسلامي**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. جامعة البليدة، ص. 12. في 2024/4/15 نقلا عن: https://2u.pw/OHkDWdvh

4. **رفاهية إقتصادية وعمالة كاملة** يكمن الهدف الأساسي للإقتصاد الإسلامي في تحقيق الرفاهية للأفراد وتخفيف متاعبهم كونهم خلفاء الله في الأرض، ويتحقق ذلك من خلال مايلي:

- تحقيق الحياة الإقتصادية الطيبة بإشباع كافة الحاجات الإنسانية الضرورية
- معالجة كافة المشاكل والعقبات التي تعيق نشاط الأفراد
- تحسين نوعية الحياة معنويا وماديا.

ويعتبر التوظيف الكامل للموارد البشرية هدفا هاما للنظام الإقتصادي الإسلامي، لأنه يساعد على توسيع الحياة الإقتصادية الطيبة للأفراد، كما أن التوظيف الفعال للموارد المادية يعد هدفا ضروريا، بحيث يجب إستغلال تلك الموارد بشكل عقلاني بدون إفراط ولا تبذير، مع تحقيق معدل النمو الإقتصادي الأمثل في إطار القيم الإسلامية، بحيث لا يوسع الفجوة الإجتماعية بين الأغنياء والفقراء، ويراعي حقوق الأجيال القادمة[1].

المطلب الثاني: مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي

تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي:

يختلف تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي بحسب الجانب الذي نظر إليه المعرِّف فقد يعرفه بالنظر إلى أصوله التي يقوم عليها ومن ذلك تعريفه بأنه **"مجموعة الأصول الاقتصادية العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر"** وقد يُعرَّف بحسب غايته وهدفه ومن ذلك تعريفه بأنه: **"العلم الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقاً لأصول الإسلام ومبادئه"**. ولعل الأنسب في تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي أن يُعرَّف بحسب حقيقته وجوهره ونستطيع تعريفه بناءاً على هذا الاتجاه بأنه: **مجموعة الأحكام والسياسات الشرعية التي يقوم عليها المال وتصرف الإنسان فيه** .شرح التعريف[2] :

---

[1] **المكان نفسه**

[2] عبد الله إبراهيم الناصر، "النظام الاقتصادي في الإسلام"، م.1، جامع الكتب الإسلامية، ص، ص.12،14، في 2024/4/23، نقلا عن: https://2u.pw/R0pdgopD

مجموعة الأحكام: الحكم الشرعي هو ما نص عليه الشارع مما يتعلق بأحكام المكلفين على وجه الطلب والتخيير (الأحكام التكليفية الخمسة وهي الوجوب والندب والحرمة والكراهة والإباحة) أو الوضع (كالصحة والفساد أو جعل الشيء شرطاً لشيء آخر أو سبباً له أو مانعاً منه)

والسياسات الشرعية: هي ما يفعله ولي الأمر أو تسنه الدولة من نظم يقصد بها تنظيم أحوال المجتمع وطرق تعاملهم فيما بينهم وتكون غير معارضة للأحكام المنصوص عليها ومبنية على تحقيق المصالح ودرء المفاسد

التي يقوم عليها المال: يقصد بالمال؛ ما له منفعة مقصودة مباحة وله قيمة مادية بين الناس ويشمل ذلك المال النقدي؛ أي النقود، والمال العيني؛ أي الأعيان والأعراض كالعقارات والسيارات وسائر السلع، والمنافع: سواء منفعة الإنسان أو منفعة المال العيني، ولذا فإن المال ليس مقصوراً على المال النقدي فقط وإنما يشمل جميع هذه الأنواع وهو ما يُعبر عنه في علم الاقتصاد بالمواد الإنتاجية[1] .

وتصرف الإنسان فيه: أي تصرف الإنسان في المال كإنفاقه أو بيعه ونحو ذلك من سائر التصرفات المالية.

1. خصائص الإقتصاد الإسلامي

للاقتصاد الإسلامي عدة خصائص تميزه عن الإقتصاد الوضعي، وفيما يلي أهم هذه الخصائص:

أ. الاستخلاف:

يعتبر المال وسيلة وليس غاية، والإنسان مستخلف على هذا المال. لذلك فإن ملكيته مربوطة بأهداف سامية لما فيه خير الإنسان وإصلاح المجتمع ورضا الله، كما أنها مقيدة بشروط محددة، بحيث يجب أن يحصل عليه بطرق مشروعة وأن يستخدمه فيما يحل له، وألا ينسى حق الله عليه، مما يعمل على تنظيم الدورة الإقتصادية بكاملها، إنطلاقا من الإنتاج إلى غاية التوزيع.

---

[1] **المكان نفسه**

ب. التكامل والشمول

يرتبط الإقتصاد الإسلامي بكافة نظمه الدينية والاجتماعية والسياسية، بحيث تتكامل هذه النظم فيما بينها لتقدم حلولا شاملة للحياة. في هذا السياق يتصل النظام الإقتصادي الإسلامي بالعقيدة الإسلامية التي ترتكز على أن الله عز وجل مالك الملك وله الحكم، كما يتصل الإقتصاد الإسلامي بالعبادات فيفرض الزكاة لرعاية الفقراء والمساكين، كما يرتبط الإقتصاد الإسلامي بنظام المعاملات المالية، إذ شرع ما يحفظ المال من أي إعتداء فردي أو جماعي ويتميز النظام الإقتصادي الإسلامي عن غيره من النظم الإقتصادية في أن الموارد الإقتصادية يجب أن تتركز في إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للأفراد،

وهذا الإطار يعمل على تجنب المجالات الضارة للإستهلاك، فقد ينحصر التحريم على الإنتاج في حد ذاته، كإنتاج الخمور، وقد يمتد التحريم إلى نشاط مؤسسة كأن تنتج منتوج مباح إلا أنها تمارس الإحتكار أو تتعامل بالربا[1] .

ت. الإرتباط بالقيم الأخلاقية

يتميز الإقتصاد الإسلامي بجوانبه الأخلاقية الإنسانية بعكس الإقتصاد الوضعي الذي يهتم بالحاجات الإنسانية وسائل إشباعها بغض النظر عن سياقها الأخلاقي، لذلك يعتمد الإقتصاد الإسلامي على القيم الأخلاقية، وله نظرة خاصة للمال الذي يعتبره وسيلة لا غاية، وأنه ميدان إستخلاف لا إستقلال. أما بالنسبة للعمل فإنه يربطه بأهداف سامية تجعله عبادة وتنظم حقوق واجبات العمال. ومن صور القيم الاخلاقية منع المالك من إستعمال ماله فيما يضر بالغير، وتحريم تنمية المال بالربا، وكذلك تحريم الغش والاحتكار والاكتناز والنهي عن التبذير والتقتير.

[1] ناصر مراد، **المرجع السابق**، ص.7

ث. إقامة توازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع

الإقتصاد الإسلامي وسطي تتوازن فيه المصالح ولا تتضارب. ويتم ذلك من خلال تقرير حرية التملك وحرية العمل، وكذلك تقييد الحقوق الفردية بما يضمن تحقيق المصالح العامة، من خلال إقامة ملكية عامة، وكذلك تتلاقى مصالح الجماعة مع مصالح الفرد.[1]

ربانيّة المصدر: أي أنها من عند الله -تعالى-، فالاقتصاد جزء من الدين، ومصدره القرآن الكريم أو السُنة النبوية، فلا يتغيّر بتغيّر الزمان أو المكان؛ كأحكام الميراث، كما أن من مصادره الإجماع والقياس.

ربانيّة الهدف: فالاقتصاد في الإسلام يهدف إلى سد حاجات الفرد والجماعة الدُنيوية وفق شرع الله -تعالى، واستخلافه للإنسان في التصرُف بالمال والانتفاع به، فيدرك المُسلم أن المال لله -تعالى-، فيستعملهُ في طاعته، ويقوم بنشاطاته الاقتصادية بناءً على ذلك، وهذا ما يتميّز به الاقتصاد الإسلاميّ عن غيره، حيثُ يكون الاقتصاد في غير الإسلام بهدف الحُصول على الثّروة والمال فقط.[2]

الرقابة المزدوجة: فالنشاط الاقتصاديّ يخضع لرقابتين؛ البشريّة والذاتيّة، كمراقبة النبي -عليه الصلاة والسلام- للأسواق بنفسه، وأمّا الذاتية فتكون من خلال مراقبة الإنسان لنفسه، وأن الله -تعالى- شاهد عليه ويراه.

الجمع بين الثبات والمُرونة أو التطور: فالاقتصاد في الإسلام يقوم على أسس ثابتةٍ لا تتغير أو تتبدل مع تغيّر الأزمنة أو الأمكنة، ومع ذلك فهو يحتوي على الأساليب المُختلفة، والوسائل المُتجدّدة، بشرط عدم تعارُضها مع الأُسس الثابتة، فالأصل في المُعاملات الإباحة، ما لم يثبت منعُها.

---

[1] **المكان نفسه**

[2] علي أحمد السالوس، **الإقتصاد الإسلاميّ والقضايا الفقهية المعاصرة**، ج. 1. قطر: دار الثقافة، 1998، ص_ص،24_43

التوازن بين المادية والروحية: حيث إن الإنسان يتكون من مادة وروح، وجاء الإسلام ليوازن بينهما في الجانب الاقتصاديّ، بحيث لا يطغى أحدُهما على الآخر، فَربط بين الجانب الإيماني والجانب الاقتصادي، كما عدّ السّعي إلى العمل سعياً إلى الجهاد، وحرّم على المُسلم التّفرغ للعبادة فقط وترك العمل.

العالمية: أي أنه للبشر جميعهم، وهذا يتناسب مع طبيعة دعوة النبيّ -عليه الصلاة والسلام، وبعثه للنّاس كافة، وليس فقط لِجهة أو فئة مُعينة. [1]

المطلب الثالث: مبادئ الإقتصاد الإسلامي

الملكية المزدوجة الملكية الخاصة والملكية الجماعية[2]

تعد الملكية من أسس الموضوعات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفية التي اهتمت بها مختلف الدراسات، بل نستطيع بكل وضوح القول إن الموقف من الملكية يعتبر من أهم وسائل وأسس التمييز بين النظم الاقتصادية. والملكية بهذا المفهوم تشمل الخاصة التي يختص الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة والتي تعرف بأنها الملك المشاع لأفراد المجتمع أو الدولة. ومن مميزات الاقتصاد الإسلامي كونه يقوم على النوعين في آن واحد، لتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وهو يعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن هناك تعارض بينهما، وكان التوفيق بينهما ممكنا.[3].

أما لو حصل التعارض أو تعذر تحقيق التوازن أو التوفيق بينهما، فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد. ومن الأدلة على ذلك ما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يبيع حاضر لباد"، يعني أن يكون له سمسارا سيبيع له بسعر أعلى مما لو باع البادي بنفسه. ومن الأدلة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم: "لا تلقوا الركبان"، فالمتلقي سيشتري بسعر أقل

---

[1] **المكان نفسه**

[2] ياسر ابراهيم زكي علي رمضان، **المرجع السابق**، ص.145

[3] حسين بقة، **المرجع السابق**، ص.113

وسيبيع للناس بسعر أعلى، وهو فرد قد حرم من ذلك لكي يستفيد أكبر عدد ممكن من الناس من الشراء من الركبان أنفسهم لبيعهم بسعر أقل.

ولقد أجاز بعض الفقهاء إخراج الطعام من يد محتكره قهرا وبيعه على الناس، وهكذا نرى الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد إذا كانت تلك الملكية ستلحق أو تؤول بضرر على الناس على هذا الأساس، يتضح جليا أن النظام الإسلامي لا يقصر الملكية على الأفراد وحدهم ولا على الدولة وحدها بل يجعلها مشتركة بينهما. وبذلك يمكن القول بأن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس الملكية المشتركة، والإسلام عندما يقرر الملكية الفردية فهو بذلك يراعي فطرة الإنسان وما جبلت عليه من حب المال، وهو بذلك يحقق للإنسان فطرته

الحرية الاقتصادية المقيدة

الحرية مبدأ من المبادئ الاقتصادية الهامة في الإسلام، وتقييد الحرية الاقتصادية في الإسلام يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال، وإنفاقه لتحقيق الكسب الحلال والنفع العام لأفراد المجتمع بما يشبع رغباتهم. وقد خالف النظام الإسلامي النظام الرأسمالي الذي أطلق حرية الكسب من غير قيود أو ضوابط وخالف النظام الاشتراكي الذي صادر الحرية ومنع الناس من التملك، وهذا الحرية مقيدة في حدود مبدأ استخلاف الله للأفراد في التملك، وتضبطها أحكام الشريعة الإسلامية من الحلال والحرام [1]

والضوابط الشرعية جعلت الحرية الاقتصادية مضبوطة بتحقيق شروط أو أمور ثلاثة. هي:

الشرط الأول: أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعا ومتفقا مع مبدأ الحلال والحرام والقيم الأخلاقية.

وهذا القيد يربط الاقتصاد في الإسلام بمعنى الطاعة والعبودية لله وحده، حتى تكون أفعال الناس وأعمالهم خالصة لوجه الله، الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد النص بتحريمه، فمساحة

[1] **المكان نفسه**

الحلال في الاقتصاد الإسلامي واسعة، ولكن بشرط ألا يتضمن نصا يقتضي حرمة هذا النشاط الاقتصادي، وإذا جاء نص على التحريم فيكون دفعا للضرر أو درءا للظلم أو وقاية من مفسدة أو حماية من مضرة. كما حر الإسلام على كل فرد ممارسة أي نشاط مهما كان شكله يتعارض مع أهداف الشريعة الإسلامية، ومثله الأخلاقية، وقيمه الروحية السامية، كالربا والاحتكار والغش والغبن وكل عقد فيه غرر، فكل الشرائع السماوية تحرم ذلك لما فيها من أضرار اقتصادية واجتماعية.[1]

الشرط الثاني: أن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه، إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع.

الشرط الثالث: تربية المسلم على أن يؤثر بمصلحة نفسه لمصلحة غيره، فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر بالآخرين. ويرجع سبب تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية إلى عدة أمور منها:

– أن المالك الحقيقي للمال هو الله عز وجل. وله الحق سبحانه أن يحدد تصرفاتهم وفق ما يعلمه من حالهم وما يصلح شؤونهم.

– عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو المصلحة العامة .

– إلزام الجماعة بالقيام بما يجب من واجبات عامة، كإنشاء دور التعليم والمستشفيات، والطرق، والخدمات العامة.

– حماية مصالح بعض الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم، كما هو الحال في مصارف الزكاة والإلزام بالنفقة على الأقارب، والضرائب عند الحاجة الماسة إليها

ومن هنا فإن حق الملكية الخاصة أو الفردية يقيده بقيد الصالح العام، وهو أن يدور في فلك المنفعة الجماعية للدولة. ولذلك فإذا كان الإسلام يقر الحرية الاقتصادية، فإنه يميز بينها وبين الشراهة في الطمع وعدم المشروعية، بما يحقّق التوازن بين المصالح الفردية والجماعية.

---

[1] ياسر ابراهيم زكي علي رمضان، **المرجع السابق**، ص 146

التكافل الاجتماعي وضمان الكفاية [1]

من الحقائق الثابتة أن أفراد النوع البشري يتفاوتون في الصفات الجسدية والنفسية والفكرية، وبناء على هذا التفاوت في المواهب والإمكانيات ومقدار التحمل والبذل، فإن هناك تفاوت سيكون في إيجاد نوعية العمل، وبالتالي مقدار الحصول على المال. وبالتالي سيكون هناك أفراد في المجتمع معوزين، لا يجدون كفايتهم من المال الذي ينفقونه على حاجياتهم الضرورية، ولهذا جاءت عدة تشريعات إسلامية لتحقيق التكافل والتعاون وسد النقص لدى أهل الاحتياج من أفراد المجتمع ومنها:

- الزكاة لسد حاجات المعوزين.

- إعطاء بيت المال لأهل الحاجات.

- الإنفاق الواجب على الأقارب ومن تلزمه نفقته.

- النهي عن الإسراف والبذخ تحقيقاً للتوازن الاجتماعي ومراعاة لنفوس المحتاجين.

- شرعت الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة الفطر والأضاحي والعقيقة وغيرها لتحقيق مبدأ التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع.

نخلص في الأخير إلى أن الحرية الاقتصادية مقيدة في حدود مبدأ الاستخلاف، ولا بد أن تتوافق وتضبط مع حرية الآخرين في المجتمع تماشيا مع المصالح الجماعية، وتضبطها أحكام الشريعة الإسلامية من الحلال والحرام. ويترتب على ذلك نتيجتين هما:

- التزام الدولة بمراقبة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد قصد استبعاد المساوئ والأضرار مع تهيئة -الشروط الموضوعية لتشجيع الرقي والازدهار للأفراد. وبذلك تكفل الدولة بتدخلها حماية المصالح العامة، وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه.

---

[1] بقة حسين، **المرجع السابق**، ص، ص114.115

- إلزام الأفراد الذين ينجحون ويتحصلون على فائض يزيد عن حاجاتهم أن يستثمروا ذلك الفائض- في مساعدة المحتاجين من الأفراد داخل المجتمع، لضمان التكافل الاجتماعي والتوازن بين مصالح أفراد المجتمع.

المطلب الرابع: طريقة معالجة المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي

لقد عالج الإسلام **المشكلة الإقتصادية** عن طريق العناصر التالية[1]:

– إزالة الظلم في التوزيع؛ يمتاز التوزيع في الإسلام باعتماده على عدة أدوات تكفل عدم الظلم في الناحية الإقتصادية، وذلك من خلال:

- العمل: الذي يعتبر سبب الملكية ومن أهم أدوات التوزيع في الإسلام.

- ضمان حد الكفاية: إن أساس التوزيع في الإقتصاد الإسلامي هو ضمان حد الكفاية وهو المستوى اللائق للمعيشة وليس ضمان حد الكفاف (المستوى الأدنى للمعيشة)، وبالتالي ضرورة تدخل الدولة لتوفير حد الكفاية لفئة الأفراد التي لا تستطيع عن طريق العمل أن توفره.

- إقامة التكافل العائلي بالميراث: يعمل نظام الميراث على التكافل بين أفراد العائلة وذلك بتوزيع المال الموروث عن التركات على مستحقيه، ما يؤدي إلى ربط العلاقات العائلية وزيادة تداول المال في المجتمع

- الملكية الخاصة: سمح الإسلام بالملكية الخاصة، وطالب بتنمية الإنتاج عن طريق النشاطات الاقتصادية ضمن شروط خاصة لا تتعارض مع العدالة الإجتماعية، قصد إعمار الأرض، باعتبار الإنسان خليفة فيها. في هذا السياق نجد:

- تحريم الإكتناز لأنه يؤدي إلى تجميد الأموال.

- تحريم الإحتكار حيث أن تخزين السلعة بقصد ارتفاع سعرها يضر بالجماعة، وينمي العداوة بين الناس.

---

[1] ناصر مراد، **المرجع السابق**، ص، ص.9،11

- تحريم الغبن الفاحش الذي يتمثل في بيع السلعة بأكثر مما تستحق، أو شراؤها بأقل مما تساوي، قصد حماية الحقوق وإزالة الاحقاد.

- تحريم التدليس حيث أن إخفاء العيب في السلعة عن المشتري مع علم البائع بهذا العيب، يشكل الغش الذي يعمل على إفساد العلاقات بين الناس ويزيد من العداوة والبغضاء.

- تحريم الربا حتى يصبح المال منتج يساهم في العملية الإنتاجية.

- تحريم اللهو وصرف الجهد إلى الإنتاج والعمل المثمر.

- ربط تنمية الإنتاج بالاستقامة على أمر الله وطاعته. وينذر الله الظالمين بالفقر[1]

[1] **المكان نفسه**

قائمة المراجع

الكتب:

1. البلاوي حازم، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، ط.1، مصر: دار الشروق، 1995

2. بن حمودة سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، الجزائر: دار الحديث للكتاب، 2014.

3. بوشنافة أحمد، ولعلى فاطمة، **مدخل إلى الاقتصاد**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2018.

4. زكي طويل رواء، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، ط.1، الأردن: دار زهران للتوزيع والنشر، 2010

5. السالوس علي أحمد، **الإقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة**، ج. 1. قطر: دار الثقافة، 1998

6. سعد زغلول خالد، **الاقتصاد السياسي**، ط.2، مصر: دار الوفاء القانونية، 2001

7. الصعيدي عبد الله، **مبادئ علم الاقتصاد**، ط.2، الامارات العربية المتحدة: الإدارة العامة للكليات والمعاهد، 1998

8. علي أحمد صالح، **المدخل للعلوم الاقتصادية**، الجزائر: دار بلقيس، ط. 1، 2016.

9. علي الرفاعي حسين، **خلاصة الاقتصاد السياسي**، مصر: مطبعة الترقي، 1928

10. مجيد خليل حسين، عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ علم الاقتصاد**، عمان: دار زهران، 2008.

11.محمد عبد ربه رائد، **الاقتصاد السياسي**، ط.1، الجندارية للنشر والتوزيع، 2013.

12.محمود عبد العزيز عمارة رانيا، **مبادئ علم الاقتصاد**، القاهرة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2016

المحاضرات:

1. الكر محمد، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة

2. بالـــي حمزة، **محاضرات في مقياس تاريخ الفكر الاقتصادي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2021/2020

3. بقة حسان، **محاضرات في المدخل للاقتصاد السياسي**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم التعليم الأساسي للحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2022/2021

4. بلبخاري سامي، **نظريات التجارة الدولية**، محاضرات السنة الثالثة ليسانس، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،2021/2022

5. رحماني منير، **مطبوعة في مقياس مدخل الاقتصاد**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة سطيف1، 2022

6. زياني نجية، **محاضرات في الاقتصاد الجزئي**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، قسم علوم تجارية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان،2022/2023

7. شطيبي حنان، **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد السياسي**، كلية العلوم والاقتصاد والعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017/2018

8. شراقي باية خديجة، **محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019/2018

9. شيباني فاتح، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019/2020

10.طويطي مصطفى، **محاضرت في الاقتصاد الجزئي**، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013/2014

11.قلش عبد الله، **مدخل للاقتصاد**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة أولى ليسانس جذع مشترك علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2021/2022

12.مصابيح فاطمة، **محاضرات في الاقتصاد السياسي**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم حقوق، تخصص قانون خاص، جامعة 19 مارس 1962، سيدي بالعباس،2021/2022

الاطروحات:

1. ابراهيم زكي علي رمضان ياسر، **الاقتصاد السياسي**، "رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في تخصص الإقتصاد السياسي"، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، الأكاديمية العربية الدولية، 2022،

2. بويلي سكينة، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر - باتنة 1، 2015

المجلات:

1. رابحي رانية كوثر، " تطور نظرية القيمة في الفكر الاقتصادي والمالي"، **مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، م**.2، جامعة تمنراست، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ديسمبر 2021،

2. شاهد إلياس، حمزة بالي، "تاريخ الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع.10، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، 2017،

المداخلات:

1. رحماني سناء، ديلمي فتيحة، مداخلة بعنوان: **مبادئ الاقتصاد الإسلامي وخصائصه**، قسم علوم تسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص. 3 في 2024/4/15 نقلا عن:

https://2u.pw/3vQENi

2. ناصر مراد، مداخلة بعنوان: **مبادئ ومنهج الإقتصاد الإسلامي**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. جامعة البليدة، ص. 12. في 2024/4/15 نقلا عن:

https://2u.pw/OHkDWdvh

المواقع الالكترونية العربية:

1. أبازيد ثناء، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، منشورات الجامعة السورية الافتراضية، الجمهورية العربية السورية، 2018، في 2024/4/26، نقلا عن:

https://2u.pw/vB3g9afa

2. إبراهيم الناصر عبد الله، "النظام الاقتصادي في الإسلام"، م.1، جامع الكتب الإسلامية، في 2024/4/23، نقلا عن:

https://2u.pw/R0pdgopD

3. البرجاوي مولاي المصطفى، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، **الالوكة الثقافية**، في 2024/3/31، نقلا عن:

https://2u.pw/TIy4XBMg

4. العبد الله محمد، الأنظمة الاقتصادية، **الموسوعة العربية**، م.4، في 2024/4/16 نقلا عن :

https://2u.pw/8y9YsZwQ

5. شاهين عزت، مالتوس (توماس روبرت)، **الموسوعة العربية**، م.17،نقلا عن

https://2u.pw/9zQ22NCB

6. طالب احمد الخزعلي جعفر، **تاريخ الفكر الاقتصادي دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية**، في 2024/4/22، نقلا عن:

https://2u.pw/ZqKJWiW

7. قاضي أسامة، العدل أساس العمران الاقتصادي: ابن خلدون والاقتصاد السياسي، **Almultaka**، في 2024/3/23 نقلا عن

https://2u.pw/RF2e0Ocy

8. مطانيوس حبيب، الفيزيوقراطية، **الموسوعة العربية**، م.14، في 2024908/4/15، نقلا عن:

https://2u.pw/BTrrKRYu

9. مطانيوس حبيب، ساي (جان باتيست)**الموسوعة العربية**، م.10، نقلا عن:

https://2u.pw/BuYf4Vh0

المواقع الاليكترونية الأجنبية :

ABCDEFGHIJKLMNOPQRSTUVWXYZ

1. Aaakriti, Mixed Economic System, wallstreetmojo ,In, https://2u.pw/yr3enE5q, (Consulter le:1 /4/2024).

2. Anthony Akshit, "7 Differences between Classical and Neoclassical Economic, analyticssteps ,in, https://2u.pw/tsdqpi1P(Consulter le:3/3/2024

3. BOYCE PAUL, Mixed Economy: Definition, Pros, Cons & Examples , Boycewire,in, https://2u.pw/5uny1pbv , (Consulter le:30/3/2024).

4. CFI Team", What is a Mixed Economic System?" corporatefinanceinstitute, in https://2u.pw/6P6yA8mz, Consulter le :14 /4/2024).

5. CATALANO THOMAS J., Macroeconomics Definition, History, and Schools of Thought, **, Investopedia**,In, https://2u.pw/5yZqCapT , (**Consulter le: 2024/3 24).**

6. Nasrudin Ahmad, "What are the 5 macroeconomic objectives**" penpoin** ,In, https://2u.pw/7rvAbDNL , (**Consulter le: 2024/3/18).**

7. pal Deepali, Socialism: Definition, Features, Merits and Demerits, **economicsdiscussion, in,** https://2u.pw/bVN8o9NT**, Consulter le:30 /3/2024).**

8. Pettinger Tejvan ,Pros and cons of capitalism, **economicshelp ,in , https://2u.pw/6Q6nt4Re , Consulter le:2024/4/26).**

9. seth Tushar, Merits and Demerits of Mixed Economy**, economicsdiscussion , In, https://2u.pw/VTyrMoIA ,** Consulter le:22 /4/2024).

10.WESTFALL PETER, "Microeconomics Definition, Uses, and Concepts **, "Investopedia,** In **https://2u.pw/WtCuRc , (Consulter le: 2024/3/15).**

11. "ADVANTAGES AND DISADVANTAGES OF SOCIALISTIC ECONOMY**,"** **accountlearning**,in, https://2u.pw/aNxKczwE ,Consulter le:2 /4/2024).

12. Solution to the Basic Economic Problems: Capitalistic, Socialistic and Mixed Economy ", **economicsdiscussion,** https://2u.pw/SXGfIKI0 , **Consulter le: 24 2024/3/).**

الفهرس

تمهيد 7

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للاقتصاد السياسي 11

المطلب الأول: سيرة المفهوم "الاقتصاد" 11

المطلب الثاني: أهداف علم الاقتصاد 16

المطلب الثالث: فروع علم الاقتصاد 18

المبحث الثاني: أركان علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى 27

المطلب الأول: موضوع علم الاقتصاد 27

المطلب الثاني: مناهج علم الاقتصاد 29

المطلب الثالث: علاقة علم الاقتصاد ببعض العلوم الأخرى 32

المبحث الثالث: المشكلة الاقتصادية 36

المطلب الأول: تعريف المشكلة الاقتصادية 36

المطلب الثاني: المضمون المشكلة الاقتصادية 37

المطلب الثالث: خصائص المشكلة الاقتصادية 37

المطلب الرابع أركان المشكلة الاقتصادية 38

المطلب الخامس: أسباب المشكلة الاقتصادية 40

المطلب السادس: حل المشكلة الاقتصادية 42

المبحث الرابع: تطور الفكر الاقتصادي في العصور القديمة والوسطى 45

المطلب الأول: تطور الفكر الاقتصادي العصور القديمة 45

المطلب الثاني: تطور الفكر الاقتصادي العصور الوسطى 50

المبحث الخامس: تطور الفكر الاقتصادي المدرسة التجارية والطبيعية 60
المطلب الأول: تطور الفكر الاقتصادي في المدرسة التجارية 60
المطلب الثاني: تطور الفكر الاقتصادي في المدرسة الطبيعية 63
المبحث السادس: تطور الفكر الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والمدرسة الكنزية 66
المطلب الأول: تطور الفكر الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية 66
المطلب الثاني: تطور الفكر الاقتصادي في المدرسة النيوكلاسيكية 84
المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي الكينزي 87
المبحث السابع: النظام الاقتصادي الرأسمالي 92
المطلب الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي وطريقة الإنتاج فيه 93
المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الرأسمالي 97
المطلب الثالث: عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي 102
المبحث الثامن: النظام الاقتصادي الاشتراكي 105
المطلب الأول: النظام الاقتصادي الاشتراكي وطريقة الإنتاج فيه 105
المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الاشتراكية 109
المطلب الثالث: عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي 111
المبحث التاسع: النظام الاقتصادي المختلط 113
المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي المختلط 113
المطلب الثاني: مزايا النظام الاقتصادي المختلط 115
المطلب الثالث: سلبيات النظام الاقتصادي المختلط 117
المبحث العاشر: النظام الاقتصادي الإسلامي 120
المطلب الأول: مقاصد الشريعة الإسلامية في الاقتصاد 120
المطلب الثاني: مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي 122
المطلب الثالث: مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي 126

المطلب الرابع: طريقة معالجة المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي 130
قائمة المراجع 132
الفهرس 139